النقد اللغويَ والنحويَ في(معاني القرآن) للفرَاء

رسالة تقدمت بها الطالبة

وفاء هادي شويع

الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجةالماجستير

في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور كاصد ياسر الزيدي

ربيع الثاني 1424 حزيران 2003 م

ثـبت الموضوعـات

مقدمة:----------

تمهيد:---------- 1 -12

-الفصل الأول (ألفاظ الفراء النقدية وأساليبه) ---------- 13-56

المبحث الأول: (النقد الإفرادي)---------- 13

(1) القبول والاستحسان ---------- 13

(2) الرفض والتضعيف---------- 17

(3) الترجيح---------- 26

المبحث الثاني (النقد المزدوج)----------36

(1) المزدوج المختلف----------36

(2) المزدوج المؤتلف---------- 42

المبحث الثالث (الاصلاح اللغوي)----------

(1) -في الاصلاح اللغوي قديماً وحديثاً وألفاظه المستعملة لدى الفراء--47

(2) يقال.. ولا تقلْ- يقال.. ولا يقال.----------48

(3) غلط- خطأ- ليس بشيء.----------49

(4) لحن- فاسد.----------52

(5) يجوز ولا يجوز.----------54

الفصل الثاني (مجالات النقد اللغوي)----------57-125

المبحث الأول (نقد القراء)----------57

(1)نقد القراء المشهورين----------58

(أ) القراء البصريون----------59

(ب) القراء الكوفيون ----------62

(ج) القراء المدنيون----------70

(د) القراء المكيون ---------- ----------74

(هـ) القراء الشاميون----------76

(2) نقد القراء غير المشهورين ----------78

(أ) القراء البصريون----------78

(ب) القراء الكوفيين----------83
(ج) القراء المكيون----------87
(د) نقد القراء من الصحابة والتابعين----------90
المبحث الثاني: (نقد الشعراء والرواة والمفسرين والمتكلمين والفقهاء)
ن (1) نقد الشعراء والرواة.----------107
(2) نقد المفسرين والمتكلمين والفقهاء.----------114

الفصل الثالث: (مجالات النقد النحوي)----------126-183
المبحث الأول: (نقد الفراء للنحاة والرواة والشعراء)----------126
(1) نقد النحاة----------126
(أ) نقد النحاة الكوفيين----------126
(1) نقده للكسائي----------126
(2) نقده القاسم بن معن----------136
(ب) نقده النحاة البصرين----------137
(1) نقده الخليل وسيبويه----------137
(3) نقده لأبي عبيد----------140
(ج) نقده لنحاة أهل المدينة----------144
(2) نقد الرواة والشعراء----------145
المبحث الثاني (نقد القراء والمفسرين)----------148
(1) نقد القراء----------148
(أ) نقد القراء المشهورين----------148
(ب) نقد القراء غير المشهورين----------165
(ج) نقد قراءات للصحابة والتابعين----------171
(2) نقد المفسرين.----------181
النتائج----------184-189
ثبت المراجع والمصادر----------190-204

المقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فلق الصبح بقدرته وكسانا ضياءه برحمته، والصلاة والسلام على من لانبي بعده محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن كتاب (معاني القرآن) لإبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) من أهم وآصل كتب الدراسات القرآنية، فهو معين لا ينضب، ومنهل للدارسين والباحثين على مر السنين، وذلك لقيمته العلمية: من النواحي النحوية واللغوية، وغيرهما.

بل يصح عده أيضاً من كتب القراءات القرآنية المتخصصة لتضمه لكثير منها.

وتقوم هذه الدراسة على تناول ظاهرة النقد اللغوي والنحوي عند الفراء في كتابه هذا ذلك أنَ النقد عنده ينُم عن عقلية فذة وعلم جمَ وحسن تذوق للنصوص القرآنية،وله آراء وتعليلات لظواهر لغوية ونحوية ومواقف من القراءات القرآنية ومن آراء علماء اللغة ولا سيما شيخه الكسائي، إذ يعد الفراء رائداً في نقده له وتعد نقوده له مصدراً أصيلاً في هذا المضمار اللغوي والنحوي.

كانت رغبتي في دراسة تتعلق بمصدر قرآني أصيل قديم حملتني على اختيار هذا الموضوع المتعلق بجانبين من جوانب دراسة العربية، وهما اللغة والنحو في إطارهما النقدي في كتاب الفراء (معاني القرآن). وقد لقي اختياري هذا قبولاً وتشجيعاً من لدن أستاذي المشرف فعلى الرغم من دقة الموضوع بل وصعوبته؛ إلا أن أستاذي الجليل عمد بصبر وجد وأناة إلى تذليل ذلك وتيسيره.

والبحث في تمهيد وثلاثة فصول:

– تضمن التمهيد موضوعين رئيسين الأول: نبذة موجزة من حياه الفراء ومنهجه في بيان معاني القرآن، وخلقه النقدي، والثاني نبذه من مفهوم النقد اللغوي بعامة.

– وتناول الفصل الأول (ألفاظ وأساليب الفراء في النقد) صوراً متعددة من النقد الإفرادي مثل الاستحسان والرفض، والتضعيف، والترجيح. وكذلك النقد المزدوج بنوعيه: المؤتلف والمختلف، والإصلاح اللغوي المتمثل بـ(قل) ولا (تقل) أو (خطأ أن تقول...).

– وخصص الفصل الثاني لدراسة (مجالات النقد اللغوي) – وقسم على أساس المنقودين – كنقد القراء المشهورين من بصريين وكوفيين ومدنيين وغيرهم، ونقد القراء غير المشهورين من بصريين وكوفيين ومكيين وصحابة وتابعين، ونقد الشعراء والرواة، ونقد المفسرين والمتكلمين والفقهاء.

– وتناول الفصل الثالث الكشف عن (مجالات النقد النحوي) كنقد النحاة الكوفيين – وعلى رأسهم شيخه الكسائي – ، ونقد الرواة والشعراء، ونقد القراء المشهورين وهم العشرة وغير المشهورين ،كذلك كالصحابة والتابعين وكذلك عني بنقد المفسرين.

وختمتْ الرسالة بالنتائج التي خلصتْ إليها الدراسة مع ثبت المصادر والمراجع.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على مصادر ومراجع منوَعة مثل (مجاز القرآن) لأبي عبيدة ، و(معاني القرآن) للأخفش، و(معاني القرآن وإعرابه للزجاج)، و (إعراب القرآن)للنحاس، و (تأويل مشكل القرآن) لإبن قتيبة، و(مشكل إعراب القرآن) لمكي القيسي، و(التبيان في إعراب القرآن) للعكبرى، وغير ذلك وكان كتاب (معاني القرآن) للفراء المصدر الأساس الذي دارت عليه هذه الدراسة بما تضمنه من آراء ونقود. وأعتمدت أيضاً علىكتب التفاسير مثل: (جامع البيان) للطبري، و (الكشاف) للزمخشري، و(مجمع البيان) للطبرسي، و (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي،و(البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي، فضلاً عن كتب النحو، مثل: (كتاب) سيبويه، و (المقتضب) للمبرد، و(الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري، و(شرح الرضي على الكافية). وأفدت كذلك من كتب القراءات القرآنية مثل كتاب (السبعة في القراءات) لأبن مجاهد، و(الكشف عن وجوه القراءات) لمكي و (الحجة في القراءات السبع) لأبن خالويه، و(إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر) للبنَا الدمياطى. ورجعت كذلك إلى عددٍ من المصادر الحديثة التى وجدت فيها ما أمدَ البحث بالفائدة العلمية ورجعت إلى بحوث عدة ومنها بحوث لأستاذي المشرف الدكتور كاصد الزيدي.

وقد عرض البحث لصعوبات تحت ظرف العقوبات الأقتصادية متمثلة في صعوبة الحصول على عدد من المصادر ذات الصلة بالموضوع وغير ذلك مما

تعرض له قطرنا العزيز من حوادث مؤلمة، ولكن ذللهالي–بحمد الله– أستاذي المشرف بمصادر من مكتبته وبصبره ومتابعته المستمرة.

ولا بد لي بعد ذلك من كلمة شكر وإن كانت قاصرة عن أن توفي حق من أعانني في هذه الدراسة، أوجهها إلى من يستحقها.

فالشكر أولاً وأخراً لمن بيده الخير وهو على كل شيء قدير فلولا عنايته وتيسيره عزَ وجل لما رأت هذه الدراسة النور أبداً، فالحمد لله حمداً يوافي نعمة ويكافئ مزيده وإن كان لا يبلغ إداء شكرها، وذلك لكثرتها.

أما أستاذي المشرف وشيخي الجليل الدكتور كاصد الزيدي فلا أجد من بين جميع عبارات الشكر والتقدير ما يوفي حقه لما أغدق علي من توجيهه المستمر وعلمه وصبره ، فلولا توجيهاته السديدة وملاحظاته العلمية الدقيقة التي قوَم بها ما أعوج من مسار البحث لما استوى هذا الزرع على سوقه . فلا أملك له غير الدعاء، جزاه الله عني خير الجزاء .

ولا أنسى شكر عمادة كلية التربية للبنات لما قدمته من تسهيلات متنوعة لطلبة الدراسات العليا، كما لاأنسى شكر رئاسة قسم اللغة العربية لرعايته المتميزة لنا وجزيل الشكر لأساتذتي الأجلاء في القسم كافة، لما أسدوه من تقديم المعونة العلمية والتوجيه الصائب لنا

وليس لي أخيراً إلا شكر من أغدقوا عطفهم ورعايتهم وتشجيعهم عليَ لمواصلة هذه السبيل : والديَ الكريمين، وزوجي الغالي.

تمهيـــــــــد

(1) نبذة من حياة الفراء ومذهبه وخلقه النقدي

(2) نبذة من النقد اللغوي

(1)

أ- نبذة من حياة الفراء :

كتب الذين درسوا الفراء في كتب أو رسائل عن حياته[1]، فلم تعد ثمة ضرورة لإعادة ما كتبوا، ولكن من المناسب هنا إيراد نبذة موجزة من حياته للفائدة.

اسمه ونسبه:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان[2] – وقيل ابن منظور[3] أو منصور[4]–الديلمي الأسلمي مولى بني أسد[5]، المشهور بالفراء على اختلاف الأقوال في سبب تسميته بهذا اللقب[6].

ولد في الكوفة نحو سنة (144هـ) في ضوء ما روي عن عمره[7]، ونشأ فيها وتأدب على شيوخها؛ إذ "كانت الكوفة أحد المصرين اللذين كانا مقرَ العلم ومربى

---

[1] ينظر: على سبيل المثال–أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري 19–36، مدرسة الكوفة ومنهجها للدكتور مهدي المخزومي 144–171، ومقدمة محقق معاني القرآن للفراء 7–11، المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف 192–223، والمدارس النحوية للدكتورة خديجة الحديثي 196–224.

[2] ينظر: مراتب النحويين لأبي الطيب 86، الفهرست لابن النديم98، بغية الوعاة للسيوطي 411/2.

[3] ينظر: تاريخ بغداد 149/14.

[4] ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 143.

[5] ينظر: وفيات الأعيان 225/5.

[6] قيل: لأنه كان يفري الكلام فرياً أي يحسن تقطيعه، أوأنه لقب لمن يشتغل ببيع أو خياطة الفراء. ينظر بغية الوعاة 411/2، ومقدمة محقق معاني القرآن 7.

[7] تاريخ بغداد للبغدادي 155/14، نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الانباري 137، معجم الأدباء لياقوت الحموي 13/20، وتذكرة الحفاظ 341.

العلمـاء، والمصـر الآخـر البصـرة. وكانـت الكوفـة حافلـة بالشـيوخ فـي فـروع العلـم والمعرفة"[1].

ب- شيوخه ومكانته العلمية

يعـد الفـراء إمـام الكـوفيين وأعلمهـم بـالنحو واللغـة، وكـان يوصـف بأنـه: "أميـر المؤمنين فـي النحـو"[2]. حتـى أنـه روي عن ثعلب (ت391هـ) أنـه قال: "لـولا الفراء مـا كانت اللغة"[3]. وقد أخذ الفراء العلم عن شيخ الكوفيين الكسائي (ت189هـ) وأخذ عمن وثق بعربيتهم من البدو والفصحاء أمثال أبي الجراح، وأبي ثروان وغيرهما، وكان قد أخذ شيئاً عن يونس بن حبيب (ت182هـ). ويذكر أهل الكوفة أنه أخذ الكثير عن يونس، على حين أن أهل البصرة يردون هذا الكلام[4]. وأخذ أيضاً عن أبي زياد الكلابي[5].

وكان الفراء يوصف بأنه كان "متورعاً متديناً، على تيهٍ فيه وتعظم، " وأنه "كان زائد العصبية على سيبويه"[6]. وتدل أخباره على أنه كثير العناية بالكتاب حتى قيل: "مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه"[7] وعزا أبو موسى الحامض ذلك إلى أنه كان يتتبع خطأه ويترصد له[8].

ويبدو أن قول الحامض لا يخلو من تطرف، إذ إن الكتاب كان مرجع النحاة كبيرهم وصغيرهم، بصريهم، وكوفييهم. وإذا كان الفراء قد رد عليه في مواضعٍ، فهذا لا

---

[1] مقدمة محقق معاني القرآن للفراء 8.

[2] الأعلام للزركلي 178/9.

[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4] ينظر: مراتب النحويين لأبي الطيب 86.

[5] الكلابي: هو يزيد بن عبد الله بن الحر إعرابي بدوي. ينظر: الفهرست 67.

[6] مراتب النحويين 86. وينظر: بغية الوعاة 411/2.

[7] مراتب النحويين 86. وينظر: بغية الوعاة 411/2.

[8] مراتب النحويين 86.

يعني أنه كان يتتبع خطأه أو يترصد له، وإنما المنهج العلمي يوجب عليه بيان ما يرى فيه من وهم أو بعد أو نقص.

كان الفراء عالماً بشهادة كثير ممن ترجم للعلماء وتتبع أخبارهم، وآية ذلك أنه أوكلت إليه مهمة تأديب الخلفاء وأولياء العهود[1]. إذ كان موسوعياً في علمه، جمع الى علوم اللغة الفقه وغيره، ولعل مقولة ثمامة بن الأشرس فيه خير وصف له؛ إذ قال: "جلست إليه ففاتشته عن اللغة فوجدته بحرا، وفاتشته عن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيهاً عارفاً بإختلاف القوم، وبالنحو ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً، فقلت من تكون؟ وما أظنك إلا الفراء، فقال: أنا هو"[2]. وأختلف في سنة وفاته[3]، وتحديد عمره[4]، فكانت وفاته على أرجح الأقوال سنة (207هـ) عن (63) سنة[5] . لتطوى بذلك صفحة من صفحات العلم، تاركاً آثاراً[6] منها ما وصل الينا. ومنها مالم يصل إلا أخباره، وهي كثيرة تدل على شخصية علمية فذة.

ويعد كتابه (معاني القرآن) أهمها وأشهرها. عني به القدماء والمحدثون، وهو موضع هذه الدراسة، كما درسه قبل دراستي هذه كثيرون[7].

---

[1] ينظر: تاريخ بغداد 150/14، والأعلام 98/9.

[2] وفيات الأعيان 225/5.

[3] ينظر: بغية الوعاة 411/2، والمزهر في علوم اللغة السيوطي 462/2، وتاريخ بغداد 155/14، ونزهة الألباء 137، واللباب في تهذيب الأنساب 414/2.

[4] ينظر: معجم الأدباء 13/20، ونزهة الألباء 137، وتذكرة الحفاظ 341، وبغية الوعاة 411/2، ومفتاح السعادة 144/6.

[5] ينظر: وفيات الأعيان 303/2، الأعلام 178/9، والذريعة إلى تصانيف الشيعة 39/1، ومقدمة الأبياري لكتاب الأيام والليالي.

[6] ينظر: مقدمة محقق معاني القرآن 11/10.

[7] منهم: الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة)، ومنهم حسن أسعد محمد في رسالته (المصطلح النحوي عند الفراء)، ومنهم ابتهال كاصد ياسر الزيدي في رسالتها (الأصوات اللغوية في كتب معاني القرآن للفراء وأبي عبيدة والأخفش)، ومنهم

ج- مذهبه النحوي:

لا خلاف في أن الفراء شيخ الكوفيين بعد الكسائي، وهناك من جعله ينتمي إلى المدرسة البغدادية وهو الدكتور الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة"[1].

ويبدو أن الأنصاري تفرد بعده الفراء: "المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية"[2]، مستنداً إلى أنه أول من خلط بين المذهبين البصري والكوفي، فأخذ من كل منهما ما يوافق منهجه؛ فكأنه جاء بجديد وذلك في الظواهر الآتية:

(1) رفضه القياس على الشاهد الواحد (الشاذ)[3].

(2) استعماله لكثير من مصطلحات البصريين[4].

(3) تخطئته بعض العرب وطعنه على عدد من القراءات[5] بحسب رأي الأنصاري.

وقد تصدى الدكتور مهدي المخزومي[6] لهذه المزاعم، ورد عليها رداً علمياً منطقياً مستنداً إلى نصوص الدكتور الأنصاري أنفسها، تلك التي استند إليها برأيه هذا،

أمجد محمد في رسالته (الدرس الصرفي عند الفراء)، ومنهم غادة عبد المجيد في رسالتها (التأويل النحوي عند الفراء) وأخيراً حسن أسعد محمد في مجلة آفاق الثقافة والتراث عدد (38) سنة 2002 (مآخذ الفراء النحوية في كتابه معاني القرآن على الكسائي) ص6 وما بعدها. ولأستاذي الدكتور كاصد الزيدي بحث لم ينشر بعد هو (من أوهام الفراء في كتابه معاني القرآن)، مطبوع بالآلة.

[1] تنظر: الصفحات 395،381،366،364، مثلاً.

[2] ينظر: الانصاري: أبو زكريا الفراء 364، وملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) لأحمد مكي الأنصاري، بقلم الدكتور مهدي المخزومي- (بحث) في مجلة اللغة العربية بدمشق، مجلد (47)، ع (4)، سنة 1972، ص8860.

[3] ينظر: أبو زكريا الفراء 379-381، وملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) 393، 394.

[4] ينظر: أبو زكريا الفراء 393، ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) 896.

[5] ينظر: أبو زكريا الفراء 387-389.

[6] ينظر: البحث ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) 923-885.

الذي لم يلق قبولاً لدى كثير من الباحثين[1] وقد فند الدكتور المخزومي هذه المزاعم بما لا يقبل الشك[2].

وأما ما يبدو هو الفصل في هذا الكلام، فإن الفراء عالم له آراؤه ومنهجه، فيقبل ما يقبل ويرد ما يرد بحسب علميته وثقافته وقدرته على الاستنباط، شأنه في ذلك شأن العلماء السابقين واللاحقين.

فإن كان قد أخذ من البصريين شيئاً، وهو الكوفي فليس ذلك بمستغرب؛ إذ لم يكن الكوفيون يردون الآراء البصرية كلها، ولم يكن البصريون يردون الآراء الكوفية كلها كذلك، وإنما يقبل كل من المدرستين ما يراه سائغاً ويرد ما يراه بعيداً أو ضعيفاً، فكان الفراء أحد هؤلاء.

فإن كان الأنصاري يرى الفراء بغدادياً أو مؤسساً للمدرسة البغدادية، نفياً منه لمدرسة الكوفة وجذورها وهدم أهم أركانها، وهو الذي يثبتها في مواضع من بحثه[3]، فهذا مردود عليه، وإنْ كان يرى تأثر البغداديين بالفراء جعل منه مؤسسا لمدرستهم، فينبغي بناءً على ذلك أن يكون سيبويه مؤسسا لمدرسة الكوفة؛ وذلك لتأثر الكوفيين به في النحو في مسائل كثيرة، وهذا مالم يقل به أحد، إذ كان سيبويه علماً للنحاة جميعاً يستقون من آرائه وأقواله في كتابه.

وإذ كان الأنصاري يرى تأثر البغداديين بمن خلط بين المذهبين في النحو أصلاً ينبأ به تأسيس المدرسة البغدادية؛ ولأن الفراء من السابقين في هذا المنهج، فكأنه أسس منهجاً جديداً سار عليه فيما بعد البغداديون، وبقي الفراء على كوفيته، باعتراف

---

[1] ينظر: المدارس النحوية د. شوقي ضيف 156، الدرس النحوي في بغداد للمخزومي 538، ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) 892، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف لمحي الدين توفيق 170، وأثر المعنى في اختلاف التفسير للدكتور كريم حسين 125.

[2] ينظر: ملاحظات المخزومي 888-923.

[3] ينظر: أبو زكريا الفراء 358، 359. إذ نجد في كلام د. الأنصاري ما يدل على إعترافه وتثبيته المدرسة الكوفية.

الأنصاري بوجود المدرسة الكوفية وعلمائها وآرائهم، وفي مقدمتهم الفراء، فقد يلحظ في هذا الرأي شيء من القبول.

د- منهجه في النحو واللغة:

وصف منهج الفراء بأوصاف عدة ولعله كان يجمعها كلها؛ وذلك لتباين منهجيته في التأليف من كتاب إلى آخر ومن مبحث إلى آخر. وقد وصفه الدكتور محمد حسين آل ياسين[1] بأنه كان "يعتمد على الرواية والنقل كثيراً في معالجته[2] للآيات"، وهو يرى أن الدرس اللغوي عموماً في هذه المرحلة كان سائراً على المنهج الوصفي[3]. وهذا الرأي فيه من المبالغة ما فيه، إذ كان الغالب على الفراء التأمل في النص القرآني. وعده الدكتور كريم حسين[4] ناصح من الدراسات التحليلية والاستقرائية.

ويلحظ أنه كان يجمع بين الوصفية والتعليلية فتارة يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية دون تعليل[5]، وتارة يفسرها بإيجاز[6]، وأخرى يعللها تعليلاً منطقياً فلسفياً[7]، ولكنه تعليل المتأثر بعلوم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام[8].

ويلحظ أنه أحياناً "بعد أن يعرض المسالة الجزئية يضع لها القاعدة الكلية، ممثلاً ومستشهداً بالآيات القرآنية"[9]. وكانت تعبيراته تتقارب بين كتاب وآخر، وإن كان المنهج يختلف من حين لآخر فيطغى عليه الجانب النحوي، إذ إن التعليل النحوي

---

(1) و(3) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ص105.

(2) اللائق بالقرآن أن يقال : دراسة.

(4) ينظر: مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام 343.

(5) ينظر: معاني القرآن 174/1-388.

(6) معاني القرآن 149/1، 14/3.

(7) معاني القرآن 5/1، 235/2.

(8) الأصوات اللغوية في كتب معاني القرآن لابتهال كاصد الزيدي 15.

(9) أبو زكريا الفراء 224.

عنده غاية للوصول إلى المعنى؛ لما للنحو من تأثير في المعنى. وكون الفراء نحوياً أظهر منه لغوياً.

ولعل ملحظ شيخي الأستاذ الدكتور كاصد الزيدي[1] كان في غاية الدقة في عبارته (مجمل منهج الفراء) إذ قال:

"أما مجمل منهج الفراء في كتابه، فهو أنه كان يعنى–قبل أي شيء– بالنواحي اللغوية: من نحو ولغة وصرف وبلاغة، ولم يعتد بالمعنى إلا بما يحقق له هذا القصد، ولهذا نجد طائفة مما نقله من وجوه التفسير مبتسراً موجزاً، أو مرجوحاً أو ضعيفاً أو بعيداً...، وهو في هذا وذاك يصيب غالباً ويخطئ أحيانا"، مما جعل عدداً من العلماء يرد عليه في عدد من أقواله كابن قتيبة[2] والمبرد[3] والزجاج[4] والنحاس[5] والرماني[6] ومع هذا فإن كتاب معاني القرآن خير ما يمثل الآراء النحوية الكوفية فلا يضاهيه كتاب في آرائه[7]. فضلاً عن أنه من آصل كتب الدراسات القرآنية، لاحتوائه على كثير من القراءات والأراء في التفسير. فهو واسع في مادته رصين في علميته وهذه أحدثها أسلوب الفراء فيه وهو "أنه يذكر ما في الآيات من المعاني، ثم يعود ليذكر ما فيها من قراءات إن وجدت، ويأتي بتعليلاته هو وبتعليلات غيره، ويستعين بالشواهد النحوية...، ويشير أحياناً إلى لغات القبائل"[8].

---

[1] ينظر: بحثه (من أوهام الفراء) ص2. مطبوع بالآلة.

[2] تأويل مشكل القرآن 219.

[3] التبيان للطوسي 186/1.

[4] معاني القرآن وإعرابه 383/1.

[5] إعراب القرآن 219/2.

[6] ينظر: التبيان للطوسي 242/1، 403.

[7] من أوهام الفراء ص2.

[8] (تقويم كتاب معاني القرآن للفراء)بحث للدكتور أحمد خطاب عمر، مجلة المورد، عدد 4، سنة 1988م، ص3.

ومن مظاهر[2] قيمته العلمية نقله لأراء كثير من العلماء السابقين، وعلى رأسهم شيخه الكسائي، فهو يمثل المذهب الكوفي والمرجع الأساس للباحثين في تلك الدراسات.

هـ- منهجه في النقد:

يلحظ أن نقد الفراء كان موضوعياً بعيداً عن التعصب، يتسم بالعدالة، وكان خلقه النقدي-غالبا- يتسم بالتحفظ من الذم أو التهكم، أو الوصف بفساد الرأي، ونحوها من العبارات التي كثيراً ما يستعملها غيره من أهل العلم. فمن الموضوعية نقده لأراء وقراءات كوفية[1]، ولاسيما نقوده[2] لشيخه الكسائي التي اتسمت بأدب التلميذ مع شيخه، فهو أحياناً يذكر ما يخالفه فيه من رأي، ويقر -مع ذلك- بقبوله واستحسانه له. ويشعرنا في مواضع ليس فيها تعليل من لدن الكسائي، بأن شيخه لابد أن يكون قد استند إلى ما يوثق به، وإن لم يكن الفراء يعرف ذلك المصدر.

ومن تواضع العلماء في عباراته أنه عندما لا تروق له قراءة قرآنية، أو لا يجد لها وجهاً أو تعليلاً يقول: "لا نعرف جهته"[3][4] أو "لعلي لم أسمعه" فهو لا ينكرها ولا يردها ولا يجرّحها بشيء يبطلها به بل يظهر عدم العلم بوجهها أو مصدر القراءة بها. وكثيراً ما يوجه القراءة التي يرى فيها شيئاً من الضعف بتوجيهات عدة، يحاول بها أن يلتمس عذراً لصاحبها الخاطئ، قياساً على لغة العرب، أو لمخالفتها الكثير المسموع[5].

---

[2] المصدر نفسه والمكان نفسه.

[2] ينظر: معاني القرآن 124/1-125، 281/2، 244/3.

[3] ينظر في ذلك بحث (مآخذ الفراء النحوية في كتابه معاني القرآن على الكسائي) للدكتور حسن أسعد محمد في مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد 38 سنة 2002م. ص6-18.

[4] معاني القرآن57/1.

[5] ينظر: معاني القران 373/1-374.

ومن العبارات التي نلمح فيها شيئاً من النقد أو ما نستطيع أن نؤوله بنقد مثل "لا نعرفه"[1]، و"لا أشتهيها"[2] وذلك مشعر بمجهولية القول أو عدم وجاهته وقد يحصر عدم الجواز برأيه الخاص، من دون أن يطلقه فيجعله عاماً، كقوله: "لا يجوز عندي"[3] وغيرها من العبارات التي توحي بتواضع الفراء وموضوعيته. فهذا ضرب من الإنصاف العلمي، والدقة في الحكم النقدي. وقد يعبر عن الرفض بوصف الظاهرة النحوية بأنها لا وجود لها في اللغة كقوله:"لم نجدها في العربية"[4] فهذا جار على وجه القطع والتأكد التام عنده باستقراء كلام العرب. وقد أُفرد له في البحث فصل (أساليبه وألفاظه في النقد).

ومما يجدر ذكره أن الفراء كثيراً ما يتحرج من ذكر أسماء المنقودين، وإنما يذكر عبارة "قرئت" بالبناء المجهول، وأكثر ما يلحظ من ذلك في نقده لقراءات الصحابة والتابعين. وكأنه لم يكن يصرح كثيراً بأسمائهم، إجلالاً لهم.

---

[1] المصدر نفسه 29/2.

[2] المصدر نفسه 74/3.

[3] المصدر نفسه 69/2.

[4] المصدر نفسه 64/2.

(2)

النقد اللغوي:

النقد لغةٌ[1] مشتق من نقد الدينار أو الدرهم ينقده نقداً، وذلك إخراج زائفه من صحيحه، وصاحب هذا العمل هو الناقد.

أما في الاصطلاح[2] فهو تسليط الضوء على النص نثراً كان أو شعراً، لبيان المقصود منه، وتوضيح مواطن القوة والضعف فيه.

وهو بهذا لايبعد عن معناه المعجمي. ويرى القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني[3] (ت 392هـ)، أن النقد مهمة ليست باليسيرة، فهي تحتاج إلى علم واسع وذوق رفيع وإنصاف. وعلى الناقد الجمع بين العلم والذوق، وهذا العلم واسع لا يقف عند اللغة أو الإعراب، وإنما يتجاوزهما إلى كل ماله علاقة بالرأي.

وكان النقد عند العرب فطرياً يقرب إلى الانطباعية، ولكنه في الوقت نفسه يعقد على أسس ومعايير كانوا يرون أن لابد منها للوصول إلى الحكم.

أما النقد اللغوي الذي عليه مدار دراستنا، فيتبين عند البحث في جذوره، أنه يتناول الرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى نشوء اللحن بعد اختلاط العرب[4] بغيرهم من الأمم، وإلى وضع ما هو صحيح، ورسم الأساليب المؤدية إليه.

فالنقد اللغوي[5] جانب من جوانب عناية العرب بالعربية ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها ومكانتها، والحفاظ على سلامتها؛ إذ هي لغة الكتاب المجيد،

---

[1] ينظر: تاج العروس 230/9، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة 193/6، وأساس البلاغة للزمخشري 65.

[2] ينظر: النقد الأدبي، لأحمد أمين ص 1.

[3] الوساطة بين المتنبي وخصومه 413.

[4] النقد عند اللغويين سنية أحمد 193.

[5] ينظر: النقد اللغوي عند العرب، د. نعمة رحيم العزاوي 24.

والحديث الشريف، وأقوال الصحابة وأهل البيت والتابعين، والبلغاء والفصحاء من العرب أجمعين. وقد ساعد على قيام هذه الحركة اللغوية والنحوية التي نشطت في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الأول قيام الدراسات القرآنية والحديثية، ونشاط الشعر والشعراء. فكان الكسائي والفراء وثعلب وغيرهم من كبار الكوفيين الذين عنوا بها، وكان الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم من كبار البصريين الذين تناولوها.

المبحث الاول

النقد الافرادي

وهو النقد الذي يعبر عنه بلفظة واحدة ،لابتركيب أو جملة، وهوعلى صور عدة هي:

القبول والاستحسان (1) وهذا ضرب من النقد الذي تصح تسميته (الايجابي)، لقد وجد الفراء صيغ التفضيل وسيلة لبيان قبولة واستحسانه لكثير من المسائل اللغوية والنحوية التي تناولها بالدرس والنقد، مثل: أفضل، وأجود، وأحسن، وأكثر. فضلاً عن الفاظ القبول والجودة مثل: حسن، وجيد، وصواب، وجائز.

فقد وجه قراءة قوله تعالى **(أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا)** [مريم/ 74] بغير همز وتشديد الياء: (وريّاً) في قراءة أهل المدينة، وهو وجه جيد عنده؛ لأنه مع آيات غير مهموزات الآواخر[1].وقرأ أهل الكوفة (ورِئياً) بالهمز، وهي في الشواذ (ورياً) خفيفة بلا همز[2]. وقد استحسن النحاس[3] (ت 338هـ) قراءة أهل المدينة هذه موافقاً الفراء في هذا الاستحسان.

ومن صور تسهيل الهمز وتليينه التخفيف بحذف همزة المد،وقصر الممدود تخلصاً من شدة الهمز. والتخلص من المد الطويل بغية الاقتصاد في المجهود العضلي. فقد ذكر الفراء إجماع القراء على إسكان الشين وقصرها في قوله تعالى **(بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ)** [العنكبوت/20] فمعنى ينشئ الخلق: يخلقه، والاسم

---

[1] معاني القرآن 171/2. وينظر: معاني القرآن للأخفش 404/2، والكشاف 521/2، إملاء ما منَ به الرحمن للعكبري 64/2.

[2] ينظر المحتسب 43/2،والكشف 91/2،الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 143/11،البحر المحيط 210/6-211.

[3] إعراب القرآن 26/3-27.

النشأة والنشاءة، مثل الرأفة والرآفة والكأبة والكآبة. وذكر الفراء أن في قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء والحسن البصري بالمد والهمز، ثم علق على القراءتين بقوله: "كلٌ صواب"[1]

فالمد والقصر لغتان فيهما، والقصر عند أبي حيان الأندلسي أشهر من المد[2]، وهذا صحيح؛ فإن (النشْأة) أشهر من (النشاءة). ومن نطق بالهمز فهو صورة من صور الشدة في الصوت وتحقيق المبالغة فيه.

ومن المد وتحقيق الهمز قراءة ابن كثير (خطْئاً) في قوله تعالى **(إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا)** [الإسراء/31] وهو اسم بمعنى المصدر من أخطات كالعطاء من أعطيت، وقرأ الجمهور (خطْأ) بكسر الخاء وسكون الطاء[1]، وهي القراءة الأشهر.

وفي قراءة ابن عامر (خطأ) بفتح الخاء والطاء من غير ألف بعدها، فبجعل خطأ في معنى أخطأ. قال الأخفش[2]: وقد يقول ناس من العرب (خطئت) في معنى (أخطأت). وقال الفراء: " قرأ الحسن (خطاء) كبيراً بالمد، وقرأ أبو جعفر المدني (خطأ كبيراً) قصر وهمز"، ثم علق على ذلك بقوله: "وكلُ صواب"، معللاً ذلك بقوله: "وكأن الخطأ الإثم"[3]. وقد جاء في لسان العرب أن "أخطأ وخطئ لغتان بمعنى واحد"[4].

ومن إجازة الفراء النحوية ما جاء في قوله تعالى: **(فلارفث ولافسوق ولاجدال في الحج)** [البقرة/196-197]، فالقراءة بنصب ذلك كله بـ لاالنافية للجنس وقرأ مجاهد وابن كثير وأبو عمرو بالضم والتنوين ونصب (الجدال)، وكل ذلك جائز عند الفراء؛ إذ

---

[1] معاني القرآن 315/2، وينظر:الكشاف 202/3،وجامع البيان للطبري 276/8،والجامع لأحكام القرآن 337/3،والتبيان للعكبري 130/2.

[2] البحر المحيط 146/7.

[3] ينظر الجامع لأحكام القرآن 252/10، والإملاء للعكبري 50/2، البحر المحيط 32/6.

[4] معاني القرآن للأخفش 388/2، وينظر: الكشاف 448/2، مجمع البيان للطبرسي 412/6، وتحفة الأريب بمافي القرآن من الغريب ص88.

[5] معاني القرآن 123/2.

[6] لسان العرب مادة "خطأ".

وجه القراءات فيه بقوله: "فمن نصب أتْبع آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون والنصب بحذف النون. ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن"[1].

وقد استحسن الزجاج ما ذكره الفراء من الجواز، من قصر النفي في الثلاثة، ومن رفع الرفث والفسوق، إذ قد يكونان في حال من أحوال الحج، فجعلت (لا) بمعنى (ليس) فيهما وهذا قول قوم، وصفه الزجاج[2] بأنه "كل صواب". وجعل العكبري[3] الفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم.

وقد صوب الفراء قراءة من قرأ قوله تعالى: **(لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ)** [يس/35] بإضمار الهاء من (عملت)، وقراءة من قرأ بالهاء (وما عملته ايديهم)، والذي اضمر الهاء حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم، وأظهرها ابن كثير[4]، فقال الفراء "وكل صواب، والعرب تضمر الهاء في (الذي) و (من) و (ما) وتظهرها وكل ذلك صواب"[5].

وقد استحسن مكي بن أبي طالب[6] (ت 437هـ) حذف الهاء بقوله "ومن قرأ (عملت) بغير هاء كان أحسن" وعلل النحاس ذلك الحذف بطول الاسم[1]، فحذت الهاء من الصلة.

---

[1] معاني القرآن 120/1، وينظر: السبعة 180، مجاز القرآن 70/1، الحجة لابن خالويه 94.

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج 259/1. وينظر: مشكل إعراب القرآن 89/1، مجمع البيان 292/2.

[3] التبيان في إعراب القرآن للعكبري 161/1.

[4] النشر 353/2، وينظر: المهذب في القراءات العشر وتوجيههما من طريق طيبة النشر لمحمد محمد محمد سالم محيسن 167.

[5] معاني القرآن 377/2.

وربط الزمخشري (ت538هـ) هذه القراءة التي بالهاء (عملته) بمصاحف عدد من الأمصار، فقال: "وهي من مصاحف أهل الحرمين والبصرة والشام مع الضمير"[2]. غير أن هذه القراءة التي بغير هاء مخالفة لخط المصحف العثماني في القراءة التي بالهاء[3].

واستحسن الفراء في قوله تعالى : **(وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا)** [يس/38] قول من قال "لامستقر لها" اولا مستقر لها" واصفاً إياهما بأنهما: "وجهان حسنان"[4]. والمعنى: لاقرار لها، فهي تجري في الليل والنهار، فلاوقوف لها ولاقرار إلى يوم القيامة. فمن نصب جعل (لا) للنفي، ومن رفع جعلها بمعنى ليس[5]. والمعنى في قوله (تجري لمستقر لها) أي: إلى مستقر لها كما تقول: هو يجري لغايته وإلى غايته. ومستقرها أقصى منازلها في الغروب[6].

الرفض والتضعيف: (2)

---

[1] مشكل إعراب القرآن 226/2.

[2] إعراب القرآن للنحاس 393/3-394.

[3] الكشاف 322/3، وينظر: مجمع البيان للطبرسي 422/8، والجامع لأحكام القرآن 25/15، البحر المحيط 335/7.

[4] وهي (عملته) والذي عليه القراءة اليوم في العالم الإسلامي هي هذه القراءة، لا التي بغير هاء ، موافقة في ذلك لنمط المصحف، إذ أكثر القراء العشرة عليها، ومنهم قارئنا الذي نقرأ بقراءته اليوم عموماً في العالم الإسلامي، وهو حفص عن عاصم، وقرأ بها من السبعة كذلك أبو عمرو بن العلاء ونافع وعبدالله بن كثير وأبو جعفر المدني وغيرهم.

[5] معاني القرآن 377/2.

[6] ينظر: مجمع البيان للطبرسي 423/8، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 28/15، والبحر المحيط 336/7.

[1] تأويل مشكل القرآن 243.

للفراء ألفاظه في الرفض والتضعيف استعملها في نقده؛ فقد وصف مجموعة من توجيهات العلماء والقراء بالغلط وطعن فيها، ووصف أصحابها بالوهم حيناً وباللحن حيناً آخر. ومع هذا فهو كثير التحفظ في نقده لشيخه الكسائي فعلى الرغم من اختلافه غير القليل بالرأي معه؛ إلا أنه كان لاينفك عن روح تنم عن إجلال التلميذ لأستاذه كما سيتضح ذلك في موضع قادم.

فمن أحكامه التي استعملها قوله: "ليس هذا بشيء" و "ليس مما يبنى عليه"، أي ليس قياساً، و "لغة شاذة" و "غير أن العربية على غير ذلك".

وهو أحياناً يحدد عبارته في الرفض والتضعيف برأيه الشخصي وفهمه وذوقه الخاص كقوله: "وهذا لايجوز عندي" وقوله "أنا لااجيزه" وقوله "فانه وجه لا نعرفه" أو لست أشتهيها". وغير ذلك من عباراته المستعملة في بيان رأيه وحكمه النحوي النقدي. ومن عباراته النقدية الرافضة قوله: "العربية على غير ذلك" أو أنه قول "من لايبصر العربية"، كالذي أورده في تفسير قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) [سبأ/24] إذ بين أنه "قال المفسرون معناه: وأنا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين، معنى "أو" معنى "الواو" عندهم. وكذلك هو في المعنى غير أن العربية على غير ذلك، لاتكون "أو" بمنزلة "الواو" ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة، وفي قوله "من لايبصر العربية" يجعل "أو" بمنزلة "الواو" وعندئذ يجوز له أن يأخذ ثلاثة[1].

فأنكر الفراء بذلك أن تكون "أو" بمعنى الواو، لئلا يضيع المقصود منها بالتأويلات المختلفة. وهذا الإنكار رد على بعض نحاة الكوفة في ذهابهم إلى أن "أو" ترد بمعنى الوار في بعض المواضع[2]، فخالفهم بذلك وهو كوفي.

وهذا رد على من عزا هذا القول إلى نحاة الكوفة وحدهم، كصاحب (الإنصاف)، إذ أن أكبر نحاتهم وهو الفراء يخالف في ذلك، فلايصح جعله مذهباً كوفياً .

---

[2] معاني القرآن 362/2.

[1] ينظر": الإنصاف 479/2، الخلاف النحوي 251 لمحمد خير الحلواني.

فقد اسند ابن هشام[1] القول بأنها للجمع المطلق كالواو إلى الكوفيين والأخفش والجرمي (ت225هـ)، وإلى جماعة منهم ابن مالك[2] وغيره[3].

وبما أن (أو) تفيد التخيير ، لا يخير الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه،لذلك يستحيل حمل (أو)على معنى (الواو) أو (بل) في الآيات التي احتج بها الكوفيين[4].

ويبدو أن الفراء كان مصيباً فيما ذهب إليه؛ لأن وضع (الواو) مكان (أو) يحدث لنا تناقضاً واضحاً ويبطل المعنى.

وذهب النحاس[5] إلى أن معناه معنى قول المستنصر بصاحبه على حجة الوعيد واستظهار بالحجة الواضحة أحدنا كاذب وقد عرف المعنى.

وإلى مثله ذهب الزمخشري[6]، فقال: "هذا من الكلام المنصف لصاحبه".

وبمثل ذلك قال الطبرسي[7] (ت548هـ): "إنما قال ذلك على وجه الإنصاف في الحجاج دون الشك، كما يقول القائل لغيره أحدنا كاذب، وإن كان هو عالماً بالكاذب".

وقد أثِر عن الفراء رفض القياس على كل مسموع، إلا إذا كان فصيحاً وبين رفضه بقوله: "إن من العرب – وهم قليلون – من يقول في المتكبر: متكير كأنهم بنوه على يتكبر، وهو من لغة الأنصار، وليس مما ينى عليه". ثم قال[8]: "وحدثت أن

---

[2] مغني اللبيب 89/88، محتجي بقول توبة: وقد زعمت ليلى باني فاجر
لنفسي تقاها أو عليها فجورها

[3] مغني اللبيب:90.

[4] مغني اللبيب:90.

[5] ينظر الكتاب 169/3–175، والخصائص 147/1، واللمع 92، وشرح المفصل 29/8، والمغني 65/1.

[6] وإعراب القرآن 347/3، وينظر: مشكل إعراب القرآن 209/2، والجامع لأحكام القرآن 298/14.

[7] الكشاف 288/3.

[1] مجمع البيان للطبرسي 389/8.

[2] معاني القرآن 153/2.

بعض العرب يكسر الميم في هذا النوع إذا أدغم، فيقول: هم المطَوعة، والمسَمع للمستمع، وهم من الأنصار وهي من المرفوض".

فرفض لغة من يكسر الميم في هذا النوع إذا أدغم – وهو متكبَر – بقوله: "وهي من المرفوض". والقاعدة التي ارتضى القياس عليها: هي أن "ما كان من ميم زائدة ادخلتها على فعل رباعي قد زيد على ثلاثيه شيء من الزيادات، فالميم منه في الفاعل والمفعول به والمصدر مضمومة ... وكل الزيادات على هذا لاينكسر ولايختلف فيه لغات ولاغيرها"[1].

ومن مسوغات رفض القراءة لدى الفراء شذوذها الذي بينه في قراءة قوله تعالى **(عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى)** [النجم/15]، إذ بين أن قراءة عامة القراء لها (جنة الماوى)[2]، وذكر عن بعضهم أنه قرأ (جنة المأوى) – بالهاء – يريد أجنه، ووصفها بأنها شاذة.

وقد وافق النحاس الفراء في عدها قراءة شاذة. وواضح أن رفضها قائم على أنها لم يقرأ بها المشهورون، وأنها لم ترو عن إجماع.

وهذه القراءة التي بالهاء نسبت لعلي (عليه السلام)، وأبي هريرة (رضي الله عنه)[3]، وقد أجازها من حيث اللغة أبو حيان الأندلسي[4] (ت754هـ)، وذكر أبو الفتح بن جني[5] أنه يقال: "جن عليه الليل وأجنه الليل، وجنه بغير همز ولاحرف جر". غير أن هذا وإن جاز في العربية كما ذكرا، لايعني جوازه في القراءة لشذوذه.

---

[3] معاني القرآن 153/2، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 463/2، مشكل إعراب القرآن 45/2، والجامع لأحكام القرآن 8/11.

[4] في الأصل: (جنة)، و (أجنة).

[1] معاني القرآن 97/3، إعراب القرآن للنحاس 271/4.

[2] البحر المحيط 159/8–160، وينظر مجمع البيان للطبرسي 174/9، وتفسير الخازن 206/4.

[3] المحتسب 293/2.

ومن الرد والرفض الذي سببه الشذوذ اللغوي، ما بينه الفراء في قوله: "وقد قرأ بعض القراء **(قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ فأطلع)**، [الصافات/54] بكسر" النون بدلاً من القراءة المجمع عليها (مطلعون فاطلع) ثم بين حكمه بقوله: "وهو شاذ؛ لأن العرب لاتختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً أو مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكنى عنه"[1]. وسيأتي تفصيلها في النقد النحوي لقراءة ابن محيصن.

ووصف الفراء قراءة من قرأ قوله تعالى: **(فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ)** [الأحقاف/25] بأنها قبيحة؛ وذلك "لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل إلا ذكروه، فقالوا: لم يقم إلاجاريتك وما قام إلا جاريتك، ولايكاد يقولون: ما قامت إلا جاريتك"[2]. فعلل الفراء القول هنا تعليلاً لغوياً، مستنداً إلى تقدير الفاعل بعد الفعل، فقول القائل:لم يقم إلا هند. فالقراءة عنده هنا بعيدة؛ لأن فعل المؤنث إذا تقدم وكان بعده إيجاب ذكرته العرب، والقراءة بالتاء غير مسمى فيها الفاعل، فهي على لفظ الظاهر الذي هو (المساكن) المؤنثة، وهو قليل لايستعمل إلا في الشعر[3].

وذكر الطبرسي[4] أنه "لايجيء التأنيث فيه إلا في شذوذ"، ووصف الزمخشري[5] المعنى بعد تأويل التعبير حسب هذه القراءة، وصفه بالضعف، وبين أن المعنى عليها "لاترى بقايا ولا أشياء منهم إلامساكنهم" ثم قال: "وليس بالقوية" ووصف العكبري[6] هذه القراءة بالضعف أيضاً قال: "يقرأ بالتاء على ترك التسمية وهو ضعيف". والقراءة بالتاء عند من قرأ بها محمولة على المعنى، وهو (مساكنهم) من حيث إنها جمع تكسير.

---

[4] معاني القرآن 385/2. وهي قراءة ابن محيصن، وقراءته تعد من الشواذ.

[5] معاني القرآن 55/3.

[6] الجامع لأحكام القرآن 207/16.

[1] مجمع البيان 89/9.

[2] الكشاف 524/3.

[3] إملاء ما منَ به الرحمن للعكبري 126/2، وينظر: البحر المحيط 65/8، نحو القراء الكوفيين 115.

ووصف الفراء حالة إعرابية (بالقبح) في موضع آخر، بناء على قراءة من القراءات التي تفرد بها قارئ واحد؛ إذ كان لايجوز العطف على الضمير المتصل المخفوض من دون إعادة الخافض، في رأي جمهور النحاة. فذكر قراءة حمزة بن حبيب الزيات أحد السبعة بخفض (الأرحام) في قوله تعالى: **(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)** [النساء/1] فقرنها بما ورد لدى العرب من كلام، من غير أن يسوغها فقال: "هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لاترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كني عنه ... إنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[1].

فالإجازة على القلة وهي مقيدة ، وقد بينها في موضع آخر من معانيه بقوله: "وما أقل ما ترد[2] العرب مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه"[3]. فلايصح عطف الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة حرف الخفض؛ لأنه بمنزلة التنوين، ولذلك عده كبار النحاة البصريين لحناً لاتصح القراءة به.

وقد نعتت هذه القراءة لدى طائفة من العلماء بأوصاف دالة على عدم صحتها،فوصفت باللحن عند المبرد[1] (ت 284هـ) ولذلك حرم القراءة بها. وروى أبو علي الفارسي (ت37هـ) عنه أنه قال: "لو صلَيت خلف إمام يقرأ ... بالجرلأخذت نعلي ومضيت".

ومثلها لايكون إلا في ضرورة الشعر عند الطبري[2] (ت 311هـ)، وليست بالقوية والسديدة عند الزمخشري[4]،وهي ضعيفة عند الخازن[1]، وحكى العكبري[2]: أن

---

[4] معاني القرآن 252/1-253.

[5] أي (تعطف)، والرد مصطلح كوفي للعطف.

[6] معاني القرآن 86/2، وينظر: مجاز القرآن 113/1، إعراب القرآن للنحاس 390/1، مشكل إعراب القرآن 176، الحجة لابن خالويه 118-119.

[1] الجامع لأحكام القرآن 2/5،وينظر المقتضب 112/1، الكامل 39/3، فتح القدير للشوكاني 383/1.

[2] جامع البيان 523/7.

[3] الكشاف 493/1.

هذا "قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال بعيد في القياس، وأجازه الكوفيون على ضعف".

وهذه الإجازة على إضمار حرف الجر عند أهل الكوفة، إذ أجازها ثعلب[3]، وقد دافع عن قراءة حمزة غير واحد من العلماء على أساس أنها مروية وليست من عنده، فقال الرازي[4] (ت 611هـ): " والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع ، لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهى من بيت العنكبوت".

وهذا مبدأ علمي دقيق من لدن الرازي؛ إ ذ يجعل القراءة أصلاً يقاس عليه الكلام لا العكس.

وقد أخذ ابن هشام (ت 761هـ) بهذا المبدأ، وأجازها أبو حيان الأندلسي[5] بقوله: "الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز".

والذين ذهبوا إلى أنها ضعيفة في القياس، قالوا إنَ الجار والمجرور كشيء واحد، فأشبه العطف على بعض الكلمة وقالوا: خطأ في الدين الحلف بالأباء، فكيف يكون يتساءلون به وبالرحم على هذا؟! وهذا النقد ضعيف؛ لأن القرآن هنا حكى ما كانوا عليه في الجاهلية من إعظام الأرحام، وهي القرابات بحيث كانوا يقولون : سألتك الله، وسألتك الرحم، والمعنى عند ابن جني (ت 392هـ) هو: أن الأرحام مما يجب أن يتَقوه ، ورجح قراءة الرفع وعللها بقوله:

---

[4] تفسير الخازن 341/1.

[5] التبيان 326/1. وينظر: الأصول 658/2.

[6] مجالس ثعلب 162/1.

[7] تفسير الرازي 164/9.

[5] البحر المحيط 59/3، وينظر: شرح المفصل 78/3، الأشموني 429/2، التصريح 415/2، شواهد التوضيح والتصحيح 55.

"وحسن رفعه لأنه أوكد في معناه"[1]. وفي الوقت نفسه ردَ على المكبرد إنكاره لقراءة حمزة التي بالجر وجعل الأمر فيها أخف وألطف مما قال في ردها ، ووجهها على الإيجاز بالحذف، وهو أن فيها باء ثانية قد حذفت لتقدم ذكرها[2]. وهذا أحد الوجوه التي ذهب اليها ابن يعيش[3]. وإن كانت الصناعة النحوية تمنع إعمال حرف الجر مضمراً[4]. وبهذا صار لهذه القراءة التي لم يسوغها الفراء والبصريون بعامة، صار لها وجه مقبول لدى غير واحد من النحاة، ومنهم ابن جني وأبو حيان وأيضاً ابن مالك[5]،

والرضى[6]، وابن هشام[7]، والخضري[8]، والزركشي[9].

---

[1] المحتسب 179/1.

[2] الخصائص 285/1.

[3] شرح المفصل 78/3.

[4] ينظر: من أساليب القرآن بين المعنى والصياغة 73، 74.

[6] شرح ابن عقيل 178/2، شرح عمدة الحافظ 660، 661.

[1] شرح الكافية 197/1.

[2] أوضح المسالك 392/3.

[3] حاشية الخضري 66/2,

[4] البرهان في علوم القرآن 318/1.

[5] ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي 147.

[6] ينظر: أثر قراءة حمزة في الدرس النحوي 241

[7] النحو وكتب التفسير 268/1 لعبد الله رفيدة.

فبذلك كانت محاولات رفض هذه القراءة غير مجدية وفيها تعسف لاترضاه العدالة ولايستقيم لها المنطق[1].

وما استشهاد النحويين بها إلا دليل على صحتها من الناحيتين القياسية والقواعدية[6].

وقد عدّ[7] العطف على الضمير المجرور نموذجاً لاحتكاك النحويين والمفسرين والقراء ومواقفهم من القراءات.

وردّ الفراء على من خفف (إنْ) ونصب (كلاً) بـ الفعل (يوفِيَنهم في قوله تعالى: **(وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)** [هود/111]، فقال: " وهو وجه لا أشتهيه" . وأنكر جعل (لما) بمنزلة (إلا) فقال : "وهو وجه لانعرفه"، وعلل ذلك بقوله: "لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن نقول: إن زيد لقائم ولايصلح أن نقول: إنَ زيداً لأضرب ؛ لأن تأويلها، كقولك ما

زيداً إلا أضرب، فهذا خطأ في (إلا) وفي (اللام)[1].

فهو يرى أن اللام في (لما) لام القسم أدغمت بالاسم الموصول (ما) الذي هو بمعنى (من) والتقدير عنده: (لمن ما) فلما كثرت الميمات حذفت منهن واحدة فعلى هذا هي لام التوكيد.

وذكر ابن خالويه[2] أن من أسكن (إنْ) جعلها مخففة من الثقيلة، فاعملها عمل المشددة؛ لأنها مشبهة بالفعل، وعدّ رفع الاسم بعدها مخففة وجهاً، وعلل رفعه بأنها لما خففت عاد الاسم بعدها إلى الابتداء . والذين شددوا (إنَ) ونصبوا بها (كلًا)، إنما

---

[1] معاني القرآن 2/29-30.

[2] الحجة في القراءات السبع 190-191، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/305-306، المحتسب 1/328، مشكل إعراب القرآن 415.

جعلوا ذلك على أصلها. أما نصب (كلًا) بالفعل فهو منكر عند الجمهور، فلا يجوز عندهم: زيداً لأضربن، على أنَ (زيداً) منصوب بالفعل المذكور[1].

وجعل أبو حيان[2] (لما) هنا هي الجازمة، وانما حذف الفعل المعمول لها ؛ لدلالة معنى الكلام عليه. والمعنى عنده: وأن كلا لما يبخس أو ينقص عمله، أو ما هو في هذا المعنى.

وبالمثل ضعف الفراء قراءة الحسن البصري برفع الشياطين بالواو والنون :(الشياطون) في قوله تعالى: **(وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ)** [الشعراء/210] إذ إن كل ما قيل في هذه القراءة لايسوغها بل يجعلها في صف القراءات الشواذ المردودة . وكما سيتضح ذلك عند التفصيل في هذه القراءة في المبحث الأخير من هذا الفصل.

الترجيح (3)

يعمد الفراء في مواضع إلى ذكر قراءتين أو أكثر، ثم يرجح إحداها دون أن يخطئ أياً منهما ويعمد في أحيان كثيرة إلى ذكر الشواهد التي تسندها . وقد استعمل طائفة من الألفاظ والأساليب الدالة على ترجيحه لقراءة على أخرى مثل: (أحبُ) و (أجود) و(أحسن) وماإليها. فمن ذلك قوله: "إنه لأحب الوجهين اليّ"، و "الرفع أحبُ إليَ من الجزم" و "الرفع أجود" و "الوجه الأول أحسن".و "الرفع في قراءتنا أجود من النصب" . فمثل هذه الأحكام تلحظ في كتابه[3].

وقد سلك الفراء في ذلك سبيلين: إحداهما المفاضل بين القراءات، ثم ترجيح إحداها على أخرى من دون أن يذكر سبباً لذلك الترجيح، والأخرى أن يفاضل بينها ثم

---

[3] ينظر: مجمع البيان 196/5، إملاء ما منَ به الرحمن 25/2-26، الجامع لأحكام القرآن 104/9-106.

[4] البحر المحيط 226/5، وينظر: مغني اللبيب 371 ، نحو القراء الكوفيين 48-49، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز 70، أثر المعنى في الدراسات النحوية 122.

[3] ينظر: معاني القرآن: 276/1، 233/2، 364-383، 14/3، 184.

يحتج لها بما يسندها جميعاً، ثم يظهر بعد ذلك ميله الى إحداها. وهو في موقفه هذا ينهج نهجاً خاصاً به، لم يوافق ما عرف عن الكوفيين من ميل الى القراءات، وتوسع في القياس والسماع، بل يقترب بذلك من نهج البصريين المتشدد في السماع والقياس معاً إلا أنه لم يصل في هذا إلى رد القراءة أو رفضها بل نجده في مواضع عدة يميل إلى تصويب القراءات التي رفضها البصريون، ويورد من الحجج والشواهد ما يسند صحة استعمالها في اللغة، محتجاً لها بالقرآن الكريم أو الشعر أو أقوال العرب.

وقد يعزو اختلاف القراءات إلى اختلاف اللهجات، ليسوغ بذلك القراءة بها، فقد قال في وقوفه عند قوله تعالى (ِ **فَقَالُوا يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنْ الْمُـؤْمِنِينَ)** [الانعام/27] تعليقاً على قراءة (نكون): "وفي قراءتنا بالواو، فالرفع في قراءتنا أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف، كقولك: لايسعني شيء وبضيق عنك"[1]، فالرفع قراءة نافع وأبي عمرو الكسائي، وهو على وجهين أحدهما: أن يشرك الآخر الأول، والآخر: على قولك دعني ولأعود، والنصب قراءة حمزة وحفص عن عاصم واختاره عبدالله بن اسحق[2]. وقد وافق الأخفش[3] الفراء في هذا فقال: "والرفع وجه الكلام وبه تقرأ الآية".فمن قرأ بالنصب جعله جواباً للتمني، ومن رفع جعل الكلام خبراً، ودليله على أنهم تمنوا الردَ ولم يتمنوا الكذب[4].

وذكر النحاس[5] أن "القراءة الأولى بالرفع، على أن يكون منقطعاً مما قبله"، وبين أن "هذا قول سيبويه" وأنه "قيل هو عطف"، وبيَن أن "الإدغام حسن، والنصب بالواو على أنه جواب التمني".

---

[1] معاني القرآن 276/1.

[2] ينظر: الكتاب 44/1، مشكل إعراب القرآن 262/1-263، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه 137، 138، الكشاف 13/2، التبيان للعكبري 489/1، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 262/2.

[3] معاني القرآن للأخفش 273/2.

[4] ينظر مجمع البيان 288/4، الجامع لأحكام القرآن 408/6، البحر المحيط 101/4.

[5] معاني القرآن 6/3.

وفسر الفراء قوله تعالى (وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) [غافر/18] وبين أن (كاظمين) بالنصب على القطع على أنه خبر القلوب فقال: "نصبت على القطع من المعنى الذي يرجع من ذكرهم يف القلوب والحناجر، والمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين، وإن شئت جعلت قطعه من الهاء في قوله (وأنذرهم) . وبين أن "الأول أجود في العربية". فرجح الوجه الأول الذي وصف النصب فيه على القطع، ومراده من ذلك أنها حال .

وقد وافق الفراء الأخفش والزمخشري والعكبري، مقدرين المعنى عندهم: إذ هم كاظمين[1]. وفضل العكبري القول فيها، فذكر أنها "حال من القلوب؛ المراد أصحابها" ثم حكى بصيغة التضعيف: قيل انها حال من الضمير في لدى، وقيل: هي حال من الضمير في أنذرهم"[2]. وحكى عن الكسائي أنه لايجوز رفع كاظمين على الابتداء"[3].

ويلحظ أن نسبة الكظم هنا إلى القلوب كنسبة الكتابة إلى الأيدي في قوله (كتبت أيديهم)[4]، من حيث إنها آلة الكتابة، وإلا فالكاتب على الحقيقة صاحب اليد؛ إذ لايقال كتبت يدي، بل يقال: كتبت، تاكيداً، كما يقال: رأته عيني وكلمه لساني.

وذكر الفراء أن في (معذرة) من قوله تعالى (**قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**) [الأعراف/164] وجهين: الرفع والنصب، فالرفع على تقدير: فمعذرة إلى ربكم. وبين أنه هو الوجه، والثاني: قلنا ما قلنا معذرة إلى الله، وبين أن هذا وجه النصب[5] فالأول عنده أرجح وقد قرأ القراء (معذرة) بالرفع، وقرأ حفص عن عاصم بالنصب، ونصب عند الكسائي من وجهين: أحدهما إنه مصدر، والآخر أن التقدير: قلنا ذلك

---

[1] معاني القرآن للأخفش 461/2، الكشاف 420/3، التبيان للعكبري 1117/2.

[1] إملاء ما منَ به الرحمن 117/2، وينظر: مجمع البيان 518/8، والجامع لأحكام القرآن 302/15.

[2] إعراب القرآن للنحاس 29/4.

[3] البقرة/79.

[4] معاني القرآن 39/1.

معذرة[1]. ووازن سيبويه[2] بين الرفع والنصب، فبين أن الرفع هو الاختيار؛ لأنهم أرادوا موعظتنا معذرة، ولم يريدوا أن يعتذروا من أمر لزمهم. وبذلك وافق اختيار الفراء مااختاره سيبويه. فمن رفعه فعلى الابتداء ومن نصبه فعلى المصدر بتقدير :نعتذر معذرة، وقيل: النصب على المفعول لأجله،أي وعظنا للمعذرة[3].

ومن المسائل الصوتية التي عرض لها الفراء ما أورده في وقوفه عند قوله تعالى **(قُلْ هَلْ تَتَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ)** [براءة/52]؛ إذ ذكر[4] أن "العرب تدغم اللام من (هل) و (بل) عند التاء خاصة"، ووصفه بأنه "في كلامهم عال كثير، يقول: هلْ تدري؟، وهتدري؟ فقرأها القراء[5] على ذلك". ثم بين أنه "إنما استحب في القراءة، تبيان ذلك لأنهما منفصلان ليسا من حرف واحد، وإنما يبنى القرآن على الترسل والترتيل، وإشباع الكلام" ثم قال: "فتبيانه أحبُ إليَ من إدغامه، وقد أدغم القراء الكبار، وكل صواب".

وبذلك رجح الفراء القراءة التي بنيت على الأصل في التعبير، ملاحظاً في ذلك أيضاً صورة خطها وهي الإنفصال لا الإدغام ما بين (هل) وتدري

ووصف الفراء قراءة من أدغم اللام بالنون بأنها كثيرة وذلك إذا سكنت اللام وتحركت النون، وذلك لقرب مخرجيهما، كما في قوله تعالى **(هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزقٍ أنكم في خلقٍ جديد)** [سبأ/ 7]. وهذا مقرر في

---

[5] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 157/2-158، التبيان للعكبري 600/1، الجامع لأحكام القرآن 307/7.

[6] الكتاب 320/1، وينظر معاني القرآن للأخفش 97/1، إعراب القرآن للنحاس 158/2.

[7] وينظر: إعراب القرآن للنحاس 158/2، ومشكل إعراب القرآن 39/1.

[1] معاني القرآن 441/1ن وينظر: الكشف 153/1، والجامع لأحكام القرآن 160/8، نحو القراء الكوفيين 237، وقد قرأ باللالدغام حمزة والكسائي.

[2] قرأ بها حمزة والكسائي وأبو عمرو فهي قراءة مشهورة ينظر: السبعة 410 والحجة لابن خالويه 238، جامع البيان 520/6، والبحر المحيط 204/6.

أصول التجويد[1]. وتدغم اللام أيضا عند التاء، وإظهارها جائز لأن اللام ليست بموصولة بما بعدها. ووصف الفراء اللام بأنها تدخل على الراء دخولا شديدا فما ثقل على اللسان إظهاره فأدغمْ، وما سهل فلك فيه الإظهار فأظهر ولا تدغم[2]. وهذا مبني فيما يبدو على الراء من تكرير، إذ هي حرف مكرر[3].

ويسوي الفراء في موضع بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة في الدلالة، وذلك قراءة من قرأ قوله تعالى **(أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً)** [النازعات/11]، إذ سوى بين (ناخرة) و(نخرة) في المعنى، وإن فضل الأولى لتحقيقها التناسق الصوتي في التعبير بين الفواصل، وهما عنده في المعنى بمنزلة الطامع والطمع، والباخل والبخل، فقال: "قرأ ابن عباس (عظاماً ناخرة) وقرأ أهل المدينة والحسن: (نخرة)"، ثم بين أن "ناخرة أجود الوجهين في القراءة" وعلل ذلك بـ "أن الآيات بالألف" ثم قال مدللا على ذلك: "ألا ترى أن (ناخرة) مع (الحافرة) و(الساهرة) أشبه بمجيء التنزيل و(النخرة) سواء في المعنى"[4]. وهي التفاتة فنية دقيقة منه، تدل على حس عال بموسيقى الألفاظ القرآنية واتساقها، وإن سوى بين اللفظين في المعنى.

وقد وافق أبو عبيدة[5] الفراء في هذه التسوية بين القراءتين في المعنى، وإن كان الفراء قد فضل (ناخرة)، لأنها أكثر، وهي كذلك أجود عنده لتحقيقها تناسقا صوتيا مع الفواصل الأخرى كما مرت الإشارة أنفا. كما واختارها للسبب نفسه كل من الطبري[6] وابن خالويه[7] وأبو معاذ النحوي[1].

---

[3] ينظر: شرح الجزرية فعلم التجويد 27.

[4] ينظر معاني القرآن 353/2-354، إعراب القرآن للنحاس 333/3، الجامع لأحكام القرآن 262/14.

[5] الأصوات اللغوية، د. ابراهيم انيس ص55.

[1] معاني القرآن 231/3-232.

[2] مجاز القرآن284/2.

[3] جامع البيان 35/30.

[4] الحجة 362.

وقد فسر الفراء (الناخرة) تعني المجوَفة، و(النخرة) البالية[2] فبينهما إذن شيء من التغاير الدلالي.

وذكر الزمخشري[3] أن صيغة (فعل) أبلغ من(فاعل)، وأنه قرئ بهما، إذ هي من صيغ المبالغة، وقد استحسن النحاس[8] كلتا القراءتين ودليله في ذلك نقل القراء المشهورين الثقاة لهما، فقال: "والقراءتان حسنتان؛لأن الجماعةنقلتهما"

ولم ير الصرفيون أنهما سواء ؛ لأن صيغة فعل عندهم مبالغة لصيغة فاعل وأن أمثلة المبالغة ملحقة باسم الفاعل؛ لأنه يؤول اليها عند قصد المبالغة في الوصف وتكثيره[4].

فعلى ذلك أن (ناخرة) اسم فاعل دال على الحدوث والتجدد فالرياح مستمرة في نخرها وما زالت هناك بقية من عظام ولكن (نخرة) على وزن فعلة صفة مشبهة دالة على الثبوت فهي بالية وقد صارت ترابا، ويبدو أن قراءة (نخرة) تناسب المقام لتقوية حجة المنكر الذي يدعي استحالة بعث العظام بعد ان صارت بالية وترابا والله أعلم.

ورجح الفراء الرفع في قراءة (أحياء) من قوله تعالى: **(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ)** [ال عمران/169]، إذ الرفع عنده أوجه من النصب، ولكن النصب أيضا عنده وجه وصفه بأنه صواب، وعلل ذلك ب " أنه لو نصب لكان: ولكن أحسبهم أحياء" كما تقول لا تظنه كاذبا، بل ظنه صادقاً[5].

---

[5] الجامع لأحكام القرآن 197/19

[6] معاني القرآن.

[7] الكشاف.

[8] إعراب القرآن للنحاس 142/5،وينظر:مجمع البيان 428/10، والجامع لأحكام القرآن 197/19-198.

[1] ينظر: الأبنية الصرفية في ديوان أمرئ القيس 155، 167، والدرس الصرفي عند الفراء رسالة ماجستير لأ مجمد محمد حسن عبد الرحيم ص138.

[2] معاني القران 171/1.

وقد قرأها ابن أبي عبلة بالنصب، وقد قيل بالنصب عطفا على (أمواتا) وقراءة الرفع على تقدير مبتدا محذوف أي: هم أحياء[1]. وهي القراءة المشهور المجمع عليها لدى المشهورين . ومنع بعضهم النصب، فقال الطبرسي[2]: "ولا يجوز النصب منه بحال؛ لأنه يصير إلى التقدير فيه بل أحسبهم أحياء، والمراد أعلمهم أحياء". ونقل أبو حيان[3] عن أبي علي الفارسي أنه "لا يجوز النصب؛ لأن الأمر يقين"، فمن رفع كان رفعه على تقدير "هم أحياء" ومن نصب كان على تقدر أحسبهم أحياء: أي أظنهم، غير أن الرفع عند الفراء أجود، ولم يقل إن النصب لا يجوز. وما ذكره الذين منعوا النصب وهم من جلة علماء اللغة، حق ؛ لأن المقام مقام يقين لا مقام ظن.

ويعد السياق إحدى القرائن الدلالية عند لفراء وهو كذلك عند القرآنيين كافة، فكان الرفع أعجب اليه من النصب في قراءة قوله تعالى (وَآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ * وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) [37،38،39/يس].

ودليله على ذلك السياق المتقدم، ولذا قال: "الرفع فيع أعجب إلي من النصب؛ لأنه قال وآية لهم الليل"[4]. وقد رجح النحاس[5] ما قاله الفراء على تقدير: وآية لهم القمر، وأجاز الرفع على الابتداء. ونقل القرطبي[6] قول أبي حاتم السجستاني (ت255هـ) أن "الرفع أولى، لأنك شغلت الفعل عنه بالضمير فرفعته بالابتداء".

---

[3] ينظر مجاز القران 108/1، والكشاف 749/1، تبيان العكبري 309/1.

[4] مجمع البيان 535/2.

[5] البحر المحيط 113/3.

[1] معاني القرآن 378/2.

[2] إعراب القرآن للنحاس 394/3، وينظر: الكشاف 322/3، تفسير الطبرسي 423/8، إملاء ما منَ به الرحمن 109/2.

[3] تفسير القرطبي 29/15.

وقد نصب الكوفيون (القمر) على الاشتغال، وقيل: جاز النصب فيه ليحمل على ما قبله مما عمل الفعل وهو قوله (نسلخ). وقدر سيبويه[1] فعلا: فقال: " إنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره".

وقال النحاس[5]: "والقمر بالنصب على إضمار فعل، وهو اختيار أبي عبيد، قال: لأن قبله فعلا وبعده فعلا". وقد لاحظ الفراء نسق التعبير وسياقه، فرجح قراءة الرفع لأن الشمس والقمر متبعان الليل وهما من آيات الله.

ونصب الفراء (أشحة) على القطع على معنى الذم في قوله تعالى: (**أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ**) [الأحزاب/19]، وقال منصوب على القطع-يريد الحال-، وقال: "وهو أحبها إلي"، وبين أن "الرفع جائز على الاستئناف"، ثم قال: "ولم أسمع أحدا قرأ به"[2] والنصب عنده على تقدير: يعوقون أشحة، أو القائلين أشحة أو يأتونه أشحة.

وقد حكى قول الفراء بالنصب على الذم الطبرسي[3] وأبو حيان[4] وغيرهما[5] وقيل: إنه حال من المضمر في (سلقوكم)، وهو العامل فيه، وقيل: إنه حال من الضمير في (يأتون)، وقيل نصبه على الحال والعامل (يعوقون) وأشحة جمع شحيح، وقد قرأها الجمهور بالنصب، وقرأ ابن ابي عبلة بالرفع على إضمار مبتدأ، أي: أشحة بتقدير: فإذا جاء الخوف من العدو وتوقع[6].

---

[4] الكتاب 81/1.

[5] ينظر:معاني القرآن 338/2.

[1] ينظر معاني القرآن 338/2.

[2] مجمع البيان 347/8.

[3] البحر المحيط 220/7.

[4] ينظر: الكشاف 255/3، الجامع لأحكام القرآن 153/14، ومشكل إعراب القرآن 195/2، إملاء ما من به الرحمن 103/2.

[5] البحر المحيط 220/7.

وكأنه ردَ على كلام الفراء في قوله: "ولم أسمع أحدا قرأ به"، إلا أن يكون الفراء أراد أنْ أحدا من القراء المشهورين لم يقرأ به ، فكلامه عندئذ سليم؛ لأن قراءة ابن أبي عبلة خارجة عنهم ، إذ تعد من الشواذ.

وقد يصف الفراء القراءة "بالوهم أو الخطا"، ثم يرجع عن ذلك، فيقبل القراءة ويحتج لصوابها بما يتيسر له من كلام العرب أو لهجاتهم، فيظهر عندئذ وكأنه وقع بين منهجين اختار الأصح والأشهر في كلام العرب منهما فمن ذلك ما جاء في بيان قوله تعالى **(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ)** [ال عمران/75]، إذ إن الأعمش وعاصم يخرجان الهاء في (يؤده) ساكنة: (يؤوده)، وقد خطأ أول الأمر هذه القراءة ذاهبا إلى "أن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء"، ثم قال "فهذا وإنْ كان توهما خطأ" ثم استدرك بعد ذلك بقوله: "إنَ من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول ضربته ضربا شديدا، أو يترك الهاء إذا سكنها وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم وأنتم ألا ترى الميم سكنت وأصلها الرفع ؟"[1].

وليس معنى هذا أن الفراء يسوغ القراءة بإسكان الهاء هنا، لمجرد أن من العرب من يقرأ بذلك، إنما ذكره ليدل على أن ذلك وارد في كلامهم، غير أن الأفصح والأصح رفع الهاء. على الأصل. وليس جزمها، إذ للقراءة أحكامها من الفصاحة؛ لأنها صور لأداء كلام الله تعالى، فينبغي حملها على الأفصح، وهذا منهج له في الاختيار . فهو وإن وصف هذه القراءة بالخطأ والوهم أولا، ذكر أنها موافقة لإحدى اللهجات العربية القديمة، إلا أن الأشهر الأشيع عنده هو الأفصح المعول عليه منها، كما تبين من كلامه.

---

[1] معاني القران 233/1. وقد حملها الفراء على التوهم وأنه كان يتحرج من تخطئة القراءة المخالفة لقواعد العربية لأن القراءة سنة متبعة. ويرى الزجاج (معاني القرآن وإعرابه 440/1) أنه غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به، وأنه توهم أن الجزم يقع على الهاء، وقال النحاس (إعراب القرآن388/1) اسكان الهاء لايجوز إلا في الشعر عند بعضهم، وقال العكبري (التبيان 272/1) إسكان الهاء وذلك أنه اجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف.

على أن أبا حيان حكى عن الكسائي أن ذلك ليس بإسكان، بل هو "اختلاس للحركة"، وذلك بجعل الصائت القصير، وهو (الضمة) هنا، صويتا أي نصف صائت، وهو الذي يسميه المعاصرون (semi vowel) إذ ذكر الكسائي: "أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضا"[1]. ولم يحملها ابن جني على الاختلاس، بل على التسكين وعزا تسكين ضمير الغائب هنا الى لهجة أزد السراة[2].

وأياً كان المتكلم بهذه اللغة –على أية حال–فليس هو الأفصح حين سكنها" بل هناك ما هو أفصح منها، وهو المختار في القراءات لدى النحاة واللغويين، ومنهم الفراء.

[2] البحر المحيط 499/2، وينظر: مجمع البيان 462/2، وتفسير القرطبي115/4.

[3] المحتسب 244/1.

المبحث الثاني
النقد المزدوج

المزدوج المختلف (1)

ويراد به أن يكون النقد قائما على أمرين مختلف أحدهما عن الآخر قبولا ورفضا، أو قوة وضعفا، فيكون مقبولا من جهة ومرفوضا من جهة اخرى.

فمن ذلك قول الفراء منتقدا أبا عبيدة في حمله (إلا) على معنى (الواو): "هذا صواب في التفسير خطأ في العربية". فقد أنكر أن تكون بمعنى الواو، إلا إذا عطفت على استثناء قد تقدمها.

وقد تحاشى أن يذكر اسم أبي عبيدة في جعل (إلا) بمعنى الواو في قوله تعالى ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [بقرة/150] فقال: "وقال بعض النحويين (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (الواو)، كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ظلموا" ثم قال: "فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية"[1] أي أنه إذا ساغ من حيث المعنى، فأنه غير سائغ من حيث صحة التعبير في اللغة.

والمثال الذي أورده الفراء هنا وصفه بأنه من باب التوهم أو الغلط ولا يمكن القياس عليه. وقد أيد الفراء في ما ذهب اليه غير واحد من النحاة منهم الزجاج والمبرد وأبو حيان الأندلسي. فقال الزجاج: "المعنى لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا من ظلم باحتجاجه فيما قد وضح له، كما تقول :مالك علي من حجة إلا الظلم، أي: إلا أن

---

[1] معاني القرآن 89/1.

تظلمني، المعنى: مالك علي من حجة البتة ولكنك تظلمني، ومالك علي حجة إلا ظلمي"[1].

أما جعل أبي عبيدة (إلا) هنا بمعنى (الواو) فعلى أساس أن موضع (إلا) هنا ليس في موضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها – يقصد معناها – عنده:"لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا"[2]. وقد وافق أبا عبيدة غير واحد من النحاة أيضا مثل الكسائي وثعلب والأخفش وأبي عبيد الهروي[3] (ت444هـ) الذي قال: "تكون إلا بمعنى واو النسق" . وذكر الزمخشري[4] أنه "قرأ زيد بن علي (رضي الله عنهما) (إلا الذين ظلموا منهم) على أن (إلا) للتنبيه، ووقف على(حجة) ثم استانف منها".

وقال الفراء في موضع آخر من معانيه "ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا، لأني لا أجيز قام الناس إلا عبد الله وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا"[5] وذكر أبو حيان الأندلسي[6] أن "الواو للإخال وإلا للأخراج".

ومن نقد الفراء المزدوج قوله "وهو جائز في العربية وإنْ كان مخالفا للكتاب"[7] في قراءة الحسن البصري (أجمعون) لقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) [البقرة/161] . وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث عند الحديث عن نقد الفراء النحوي للحسن البصري.

---

[1] معاني القرآن وإعرابه 209/1. وينظر: مجمع البيان 231/2، والإنصاف 35/التبيان للعكبري 128/1، شرح الرضي 214/1.

[2] مجاز القرآن 60/1. وينظر: معاني القرآن للأخفش 152/1.

[3] إعراب القرآن للنحاس 271/1.

[4] الأزهية 178.

[5] الكشاف 322/1.معاني القران 287/2.

[6] البحر المحيط 57/7

[7] معاني القرآن 96/1

ويرى النحاة أن تذكير المؤنث من باب رد الفرع إلى الأصل، من حيث إن التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع، قال ابن جني: "وتذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه رد إلى أصل"[1].

وقد حمل الفراء على هذا الباب قوله تعالى (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنْ الَّذِينَ آمَنُوا)[البقرة/212]، وذلك إذا اشتق الاسم أو الفعل من فعل في تأويل المصدر. فمن أنث أخرج الكلام على ظاهر اللفظ، ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر. فلم يقل (زينتْ) بل ذهب إلى معنى المصدر، ومعناه مذكر. قال الفراء: "فإن قال أرايت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ وأجاب "قلت: ذلك قبيح وهو جائز"، فوصفه بالقبح والجواز ثم علل وصفه بالقبح بأنه "إنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني من الاسم، فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب به إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء"[2].

وقد وافق الزجاج الفراء فيما ذهب إليه فقال: "ولو كانت (زينتْ)[3] لكان صوابا، وزين صواب حسن"[4]. وظاهر كلامه أنه يستحسن الصيغة المذكرة أكثر من استحسانه المؤنثة.

ومثل ذلك ما ورد في قوله تعالى (ا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ) [البقرة/275] إذ لم يقل: (جاءته) حملا على معنى مصدر (جاء) وهو

---

[1] الخصائص 417/2.

[2] معاني القران 128/1.

[3] قرا بها ابن ابي عبلة ينظر البحر المحيط 129/2.

[4] معاني القران واعرابه للزجاج 272/1.

المجيء، الذي هو مذكر. وإلى ذلك ذهب ابن جني[1]، إذ قال: "لأن الموعظة والوعظ واحد".

وذهب الطبرسي[2] والعكبري[3] إلى أن حذف التاء كان لأجل الفصل بينه وبين ما أسند اليه؛ لأن تأنيث(الحياة) غير حقيقي .وقال الطبرسى[4] "وإذا أجزنا التذكير فيه "فهو في التأنيث غير الحقيقي أجوز".

وذكر القرطبي[5] قراءة من أظهر التاء، لكون التأنيث مجازيا، وهو بمعنى العيش والبقاء، فقال: "وقرا ابن ابي عبلة (زينتْ) بإظهار العلامة، وجاز ذلك لكون التأنيث غير حقيقي".

وبذلك يتبين أن الفراء جمع في نقده المزدوج بين قول القبح وبين الجواز في تأنيث الفعل لفاعله المؤنث المجازي. فوصفها بالقبح لمخالفتها خط المصحف فأنهدم بذلك ركن من أركان القراءة الصحيحة المقبولة وهي موافقة خط المصحف، أما وصفها بالجواز فكان حملا على اللفظ المؤنث، وهي لغة أهل الحجاز؛ لأن "الجنس الذي ميز واحده بتاء، يؤنثه الحجازيون"[6].

وفي قوله تعالى **(هَـذَا يَـوْمُ لَا يَنطِقُـونَ)** [المرسلات/35] ذكر الفراء أنه "اجتمعت القراء على رفع (اليوم) ولو نصب لكان جائزا على جهتين إحداهما: أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعل أو يفعل، أو كلمة مجملة لا خفض فيها نصبوا (اليوم) في موضع الخفض والرفع". ثم بين أن "هذا وجه والآخر: أن تجعل هذا في معنى: فعل مجمل من (لا ينطقون)– وعيد الله وثوابه– فكأنك قلت: هذا الشأن في يوم

---

[1] الخصائص 414/2.

[2] ينظر مجمع البيان 390/2.

[3] ينظر: التبيان للعكبري 1/ 170 ،224.

[4] مجمع البيان 305/2.

[5] الجامع لأحكام القرآن 28/3.

[6] البحر المحيط 83/1.

لا ينطقون". ثم بين "الوجه الآخر أجود، والرفع أكثر في كلام العرب"[1] وبذلك جاء حكمه في قبول هذا الإعراب مزدوجا جامعا بين الأجودية والأكثرية.

وذكر في تفسيرقوله تعالى(**قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**) [المائدة/119] أن في إمكانك أن ترفع بـ (هذا) وأن تنصبه معللا ذلك بأنه "مضاف إلى غير اسم" ثم قال "وتفعل ذلك في (يوم) و(ليلة) و(حين) و(غداة) و(عشية) و(زمن) و(أزمان) و(أيام) و(ليال) ، ثم قال:"وقد يكون قوله (هذا يوم ينفع الصادقين) كذلك . وقوله (هذا يوم لا ينطقون) فيه ما في قوله (يوم ينفع) وإن قلت (هذا يوم ينفع الصادقين) كما قال الله (**وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ**)[البقرة/123] تذهب إلى النكرة، كان صواباً.

والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة، وهو على ذلك جائز ولا يصلح في القراءة"[2].

ففرق في هذا الحكم النحوي بين جوازه وبين القراءة به في القرآن، فأجازه في الكلام على كره ولم يجزه في القراءة؛ إذ لا تجوز القراءة إلا بما لا كراهة فيه.

في عدم التنوين في (يوم) للاضافة، قدر الاخفش الكلام "كانه قال: هذا يوم لا نطق" ثم قال: "وإن شئت نونت (اليوم) إذا اضمرت (فيه) كأنك قلت: هذا يوم لا ينطقون فيه"[3].

وذكر النحاس أنه: "روي عن الأعرج والأعمش أنهما قرا (هذا يوم) بالنصب، وبين أن في نصبه قولين: أحدهما أنه ظرف، أي هذا الذي ذكرناه في هذا

---

[1] معاني القرآن 225/3–226. وقد نصب "يوم" الأعرج والأعمش، ويروى عن أبي بكر بن عاصم "يوم" بالنصب، فيكون مبنيا، لإضافته الى الفعل وموضعه رفع، وهو مذهب الكوفيين. وجاز أن يكون في موضع نصب على أن تكون الإشارة الى غير اليوم وهذا مذهب البصريين.

[2] معاني القرآن 326/1–327.

[3] معاني القرآن للأخفش 524/2.

اليوم، والآخر ذكره الفراء، وهو أنه يكون فيه (يوم) مبنيا. وذكر أن هذا خطأ عند الخليل وسيبويه؛ إذ لا تبنى الظروف عندهما مع الفعل المستقبل؛ لأنه معرب، وإنما تبنى مع الماضي[1].

وقدر الطبرسي[2]: "النصب على أنه يشير الى الجزاء ولا يشير الى اليوم".

وفي تفسير قوله تعالى **(عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا)** [الانسان/18] أعرب الفراء (سلسبيلاً) صفة للماء لعذوبته، وبين أن معنى (تسمى): توصف، وهي مصروفة عنده. وصرف مالا ينصرف لغة لبعض العرب. وقال بعد ذلك "ولم نر أحداً من القراء ترك إجراءها". ثم بين أنه "جائز في العربية"[3] والإجراء: يعني الصرف في مصطلح الكوفيين وقد أجمع القراء على صرفها، ولو لم تصرف لقرئت (سلسبيل)، بغير تنوين.

وقيل: صرفت لأنها رأس آية، وقيل: لأنها اسم أعجمي نكرة، وقيل: لأنه تشبيه لاسم العين[4] ومن نظر الى أنها صفة صرفها، ومن جعلها اسما للعين منعها من الصرف للتأنيث والعلمية[5].

ومنع أبو حيان أن تكون اسما في الحقيقة؛ لأنه يكون عندئذ ممنوعا من الصرف للتأنيث والعلمية.

المزدوج المؤتلف (2)

ويراد به أن يكون النقد قائما على أمرين غير مختلفين في الحكم والصفة بل يكونان مؤتلفين فيها، فهو في هذا مغاير للنوع الذي سبقه وهو (المزدوج المختلف).

---

[1] إعراب القرآن 121/5. وينظر: الكتاب 369/1، 460، مشكل إعراب القرآن 448/2 البحر المحيط 408/8.

[2] مجمع البيان 418/10.

[3] معاني القرآن 217/3-218.

[4] ينظر: معاني القرآن للأخفش 520/2، مجالس ثعلب 653/2، مشكل إعراب القرآن 239/2، تفسير القرطبي 143/19.

[5] ينظر إعراب القرآن للنحاس 102/5، الكشاف 98/4، تفسير الخازن 366/4.

فمن ذلك أن الفراء رغب عن قراءة (عدلك) مخففة في قوله تعالى (**الذي خلقك فسوّاك فعدلك**)[الانفطار/7] وهي قراءة الكوفيين: حمزة بن حبيب الزيات والكسائي وعاصم، فاستبعدها، مع أنها قراءة أصحابه الكوفيين . وقرأ أهل الحرمين والبصرة والشام بالتشديد (عدلّك)(*)[1].

وقد بين الفراء أن المعنى على القراءة التي بالتخفيف: صرفك إلى أي صورة شاء من أشكال وهيئات، والمعنى بالتشديد عنده: جعلك معتدل الخلق متناسباً، فهذا المعنى عنده هو المختار. وقيل: إنَ (عدَله) (كعدله) في المعنى يعْدله عدلا، وعادله بمعنى: وازنه وهو قول الأخفش[2] وغير واحد من المفسرين واللغويين[3].

والقراءة بالتشديد عند الفراء أرجح، وقد علله بعلتين في هذا الترجيح، فقال: "وهو أعجب الوجهين إليَ، وأجودهما في العربية؛ لأنك تقول (في أي صورة ما شاء (ركبك) فجعل- في- للتركيب أقوى في العربية، من أن يكون في العدل؛ لأنك تقول عدلك إالى كذا وكذا، وصرفك إلى كذا وكذا، أجود من أن تقول: عدلتك فيه وصرفتك فيه"[4]. وكأنه لاحظ هنا أن في التشديد زيادة في المعنى وتأكيدا لا تؤديه الصيغة المخففة، فكأنه أبلغ في المعنى وأكثر وأثبت. ولهذا علله بعلتين هما: إعجابه به، وكونه أجود في العربية. والمشكل في مالم يختره الفراء- برغم وجاهته- قرأ به ثلاثة من كبار القراء السبعة، وكلهم كوفيون.

(*) قرأ بها أبو عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وأبو جعفر ويعقوب وأبو عبيدة وأبو حاتم: ينظر: السبعة 674، غيث النفع 381.

[1] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 168/5، الكشاف 228/4، تفسير القرطبي 246/19. الإتحاف 594/2.

[2] معاني القرآن للأخفش 531/2.

[3] مجمع البيان 447/1 ،إملاء ما منَ به الرحمن 152/2، اللسان مادة (عدل)، البحر المحيط 436/8، تفسير الخازن 384/4.

[1] معاني القرآن 244/3، وينظر تفسير غريب القرآن 518.

وفي قراءة قوله تعالى **(مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ)**[يس/49] قرأ أهل الكوفة (يخصمون)، بكسر الخاء، وقرأ أهل الحرمين والبصرة (يخصمون) بفتح الخاء. وقد رجح الفراء قراءة أصحابه الكوفيين بقوله: "والكسر أكثر وأجود"[1] فوصف هذه القراءة بصفتين مؤتلفتين هما الجودة والكثرة.

وقد ردَ النحاس على الفراء بقوله إن "القراءة (يخصمون)–بفتح الخاء – ابينها على أساس أن "الأصل (يخْتصِمون)، فادغمت التاء في الصاد، فقلبت حركتها إلى الخاء"[2] فتفتح على هذا.

ويكون المعنى عند الفراء[3] وهم في أنفسهم (يخصِمون) من وعدهم الساعة، وهو وجه حسن عنده، أي: تأخذهم الساعة؛ لأن المعنى: وهم عند أنفسهم يغلبون من قال لهم: إن الساعة آتية.

ومن نقد الفراء المزدوج المؤتلف ما ورد في قراءة قوله تعالى **(وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيه)** البقرة/132] إذ ذكر أن "في مصاحف أهل المدينة (وأوصى)[4] بدلا من (وصى) ثم قال: "وكلاهما صواب كثير في الكلام"[5] فوصف هذه القراءة بصفتي الصحة والكثرة.

فقد قرأ أهل المدينة والشام (أوصى) وقرأ الباقون (وصى) وهما لغتان بمعنى واحد[6] مثل كرمنا وأكرمنا. وقيل: إن (وصى) فيها معنى التكثير والمبالغة[7].

---

[2] معاني القرآن 379/2.

[3] إعراب القرآن للنحاس 397/3. وينظر: مشكل إعراب القرآن 228/2. والكشاف 325/3، مجمع البيان 426/8 تفسير القرطبي 38/15، البحر المحيط 340/7.

[4] معاني القران 379/2 وينظر تفسير القرطبي 38/15.

[5] قرأ بها نافع وابن عامر وكذا أبو جعفر والباقون بالتشديد (الإتحاف 418/2).

[6] معاني القرآن 80/1.

[1] ينظر: الكشف 265/1.

[2] ينظر إعراب القرآن للنحاس 264/1، مجمع البيان 213/2، إملاء ما من به الرحمن 38/1.

[3] الكتاب 55/4 ، وينظر إصلاح المنطق 145.

فقال سيبويه[1]:"وقد يجيء الشيء على(فعلْت)فيشرك (أفعلت)،كما أنهما قد يشتركان في غيرهذا،ذلك قولك:قد فرح وفرَحته،وإن شئت قلت:أفْرحْته،وغرم وغرَمته وأغرمْته–إن شئت–كما تقول:فزَعته وأفْزعْته".

وذكر الزجاج[2] أن "وصى أبلغ من أوصى" وعلل ذلك بان "أوصى جائز أن يكون قال لهم مرة واحدة، ووصى لا يكون إلا لمرات كثيرة" ملاحظا في ذلك ما لاحظه معاصره النحاس[3] من أن صيغة (فعل) تدل في العربية على المبالغة والكثرة، وهذا لاشك واقع في العربية، إذ كثيرا ما تدل هذه الصيغة على هذا المعنى. غير أن هناك شيئا فإن رأي هؤلاء النحاة[4] قائم على ملاحظة استعمال الصيغتين (أوصى) و(وصى) في ضوء سياقهما القرآني وهو أن الأولى أكثر ما ترد في التوصية المالية، أما الثانية فترد في التوصية غير المالية؛ وهي المتعلقة بالاستمساك بالدين والقيام به، ولذلك وردت بصيغة المبالغة (فعل)؛ لأنها الأهم.

وأيضاً فإنهم لم يشيروا الى اختلاف الخط في القراءتين؛ إذ إحدهما بالهمز والثانية بغير همز، فهل كانت مصاحف المدينة والشام بالهمز؟ الجواب:لا؛لأن المصحف العثماني هو مصحف المدينة وهو بلا همز، فضلا عن أن القراءة بالهمز لا تتسق مع ما تقدم بيانه من أن الذي بالهمز لما هو مالي، والتعبير في الآية هنا ليس كذلك فتكون القراءة التي بالتشديد أقوى.

ومن ذلك ما ورد في تفسير قوله تعالى **(وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)** [البقرة/41]؛ إذ بين الفراء أنه وحد (الكافر) وقبله جمع، وذلك يكون في الاسم إذا كان مشتقا من فعل مثل الفاعل، ويراد به: ولا تكونوا أول منْ يكفر، فتحذف (منْ) ويقوم

---

[4] معاني القرآن وإعرابه 192/1،وينظر:الجامع لأحكام القرآن 135/2، اللسان مادة "وصى" البحر المحيط 397/1.

[5] إعراب القرآن للنحاس 264/1. وينظر المحرر الوجيز 495/1.

[6] الكتاب 55/4، إعراب القرآن للنحاس 264/1، الكشف 265/1، التبيان 117/1. تفسير القرطبي 92/2.

الفعل مقامها. ثم قال: "وذلك من كلام العرب فصيح جيد"[1] فوصف التعبير عن الجمع بلفظ المفرد بالجودة والفصاحة. وقد وافق الأخفش[2] والزجاج[3] والطبرسي[4] والعكبري[5] ما ذهب إليه الفراء من دلالة (من) على المفرد، وعلى الجمع. وهي بلفظها وكذلك ما يحل محلها.

وذكر مكي[6] أن "(كافر) نعت لمحذوف تقديره :فريق كافر، لذلك أتى بلفظ التوحيد والخطاب لجماعة"، ثم ذكر أنه" قيل: تقديره: أول من كفر به".

وقدر الزمخشري[7] الكلام: أول فريق كافر، وهذا التقدير يجعل المعنى مستويا. والفريق يحتمل الجمع في معناه، وأجاز أيضا أن يكون التقدير: لا يكن كل واحد منكم أول كافر به".

وعرض الفراء لقراءة مروية عن ابن عباس (رض) هي (سألتْ) بدلا من (سئلت) في قوله تعالى **(وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ)** [التكوير/8]، وبذلك قرأها علي (عليه السلام) وابن مسعود وجابر بن زيد[8] ومجاهد. وسؤال الموءودة وجوابها توبيخ وتبكيت لقاتلها. وهي موصوفة بالسؤال والقول. وقيل (سألتْ) حكاية لكلامها[9].

---

[1] معاني القرآن 32/1. وينظر 373/1 منه.

[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 92/1.

[3] إعراب القرآن للنحاس 218/1.

[4] مجمع البيان 94/1.

[5] إملاء ما من به الرحمن 20/1 وينظر: نحو القراء الكوفيين 240.

[6] مشكل إعراب القرآن 43.

[7] الكشاف 276/1. وينظر: تفسير القرطبي 333/1، البحر المحيط 177/1، تفسير الخازن 49/1، روح المعاني 244/1.

[1] جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي البصري تابعي فقيه من الائمة من أهل البصرة وأصله من عمان صحب ابن عباس. (93-21هـ). ينظر: الأعلام للزركلي 91/2.

[2] معاني القرآن 240/3-241، مجمع البيان 442/10، الكشاف 222/4، الجامع لأحكام القرآن 33/19، البحر المحيط 433/8.

وهذه قراءة آحاد لا يقرأ بها لمخالفتها المجمع عليها. ومن قرأ (سئلت) وهي المشهورة المجمع عليها، التي لا يقرا بغيرها، قيل: سئلت وقيل لها، أو سئل عنها الذين وأدوها.

وقد ذكر الفراء القراءتين: الآحاد والمشهورة. وقال: "وكل الوجوه حسن بيِن، إلا أن الأكثر (سئلتْ) فهو أحبها إليَ"[1].

فاختار هنا ما عليه جمهور القراء، وإن كان المعنى مع (سألتْ)قويا، عنده أيضا، فكأنها سألت ما ذنبها لكي تقتل؟ إلا أن هذه القراة لا يقرأ بها لسببين: أحدهما: كونها آحادا كما تقدم والآخر: مخالفتها لخط المصحف.

وقد ضعفها النحاس لسببين فقال: "لأنها قراءة شاذة مخالفة للمصحف مشكلة؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير: سألت ربها جلَ وعز، وسألت قاتلها، فهذا معنى مستغلق، فكيف يكون بينا؟"[2].

فأضاف النحاس إلى مخالفة هذه القراءة لخط المصحف غموض المعنى المترتب عليها، متمثلا في السائل والمسؤول.

---

[3] معاني القرآن 241/3.

[4] إعراب القرآن للنحاس 185/5.

المبحث الثالث

الإصلاح اللغوي

في الإصلاح اللغوي قديماً وحديثاً وألفاضه المستعملة (1)

كان لعلمائنا دور فاعل في التصويب والتصحيح اللغوي منذ أقدم العصور وكانت الجهود حفاظا على سلامة العربية تظهر في أمهات الكتب التي كان هدفها سلامة العربية، ورصد الانحراف اللساني.

وقد وجدنا الحركة الإصلاحية اللغوية في كتب التصحيف والتحريف واللحن منذ بدايتها الأولى: عند الخلل (ت170هـ) في معجمه والكسائي (180هـ) في لحن العامة، وابن الكيت (244هـ) في (إصلاح المنطق)، وابن قتيبة (264هـ) في (أدب الكاتب)، وثعلب (290هـ) في فصيحه، والحريري في (درة الغواص)، وابن الجوزي (ت 597هـ) في (تقويم اللسان)، إلى أن حل العصر الحديث فانبرى كثير من اللغويين لهذه المهمة في التنبه على الغلط في المفردات والتراكيب والدلالات.

فكان الدكتور مصطفى جواد في (قل ولاتقل)[1] من أشهر من عني بالإصلاح اللغوي من المتأخرين؛ وقد سبقه إلى ذلك غير واحد من اللغويين مثل أنستاس الكرملي (ت1366هـ) في (أغلاط النحويين الأقدمين) ومحمد سليم الجندي(في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) والزعبلاوي في أخطاؤنا في الصحف والدواوين) وغير هؤلاء الأعلام ممن كانت لهم اسهامات في حركة الإصلاح اللغوي في العصر الحديث.

---

[1] وكتابه مطبوع.

ويعد الفراء من الرواد الأوائل الذين عرضوا للإصلاح اللغوي في كتبه، ومنها (معاني القرآن)؛ إذ حفل هذا الكتاب الشهير بمجموعة من المسائل التي في هذا الميدان .

وقد اشتمل الإصلاح اللغوي عند الفراء على الفاظ وتعابير متعددة أوردها في مواضع شتى من كتابه،متعلق بعضها بقل ولا تقل ونحوها من الألفاظ الآمرة الناهية في سياق تعبيري مزدوج واحد،متعلق بالفظ والخطأ واللحن والفساد وما إليها،مما يوضحه كلامنا فيما هو آتٍ:

(1) يقال .. ولاتقل- يقال..ولا يقال:

فمن ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى (**فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا**) [الاسراء/72]، إذ وردت فيه صيغة (أفْعل) في لفظتين إحداهما لايراد بها التفضيل وهي لفظة (أعمى)؛ لأنها من العمى العقلي، المعبر عنه بعمى القلب، وفيها معنى التعجب. ولذلك قال الفراء: "فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولاتقل هو أعمى منه في العين"[1] وتقديره عند النحاس: "أعمى منه في الدنيا".

ويقال في عمى القلب : فلان أعمى من فلان، وفي عمى العين: فلان أبين عمى من فلان، ولايقال أعمى منه"[2].

وذلك لأن عمى العين شيء ثابت مرئي[3] على حين أن عمى القلب شيء معنوي، إذ القلب هنا (العقل)، وهو أحد دلالاته الثلاث، والأخريان هما النفس والعضو المعروف في الجسد[4].

---

[1] معاني القرآن 127/2-128.

[2] إعراب القرآن للنحاس 434/2 .وينظر: الكتاب 97/4، مجمع البيان 428/6، الجامع لأحكام القرآن 298/10، البحر المحيط 63/6-64، تفسير الخازن 184/3.

[3] مجاز القرآن 386/1، إعراب مشكل القرآن 33/2.

[4] ينظر : (الألفاظ العقلية في القرآن / دراسة دلالية) روعه محمود الزرري رسالة ماجستير بإشراف الدكتور كاصر الزيدي – كلية الاداب – جامعة الموصل 1996.

ومن الإصلاح اللغوي بألفاظ القول، ما ذكره الفراء من جعل النعت على الجمع، وذلك أن نقول: هذا تمر طيب، ولاتقول: تمر صغير ولاكبير، من قبل أن الطيب عام فيه، فوحد، وإن الصغر والكبر والطول والقصر في كل تمرة على حدتها[1]. وليست صفة عامة فيه. فلفظ (تمر) عنده مفرد في اللفظ جمع في المعنى فجعل النعت وهو (طيب) صفة له على المعنى.

وفرق الفراء في موضع بين (ضل) و (أضل) فبين أنك تقول للشيء الزائل عن موضعه أضللته، والشيء الثابت في موضعه ضللْته. قال الفراء: "تقول أضللت الشيء إذا ضاع مثل: الناقة والفرس، وما انفلت منك. وإذا أخطأت الشيء الثابت موضعه مثل: الدار والمكان قلت: ضللْته وضللْته، لغتان ولاتقل: أضللت ولاأضللته"[2].

2-غلط ـخطأ-ليس بشيء.

من ذلك ما بينه الفراء ومن وافقه كما تقدم آنفاً من منع استعمال صيغة (أفعل) للتفضيل في العيوب والألوان ووصفها بعبارة "ليس ذلك بشيء"[3].

وإذا لم يجد الفراء ما يوافق القراءة المخالفة للقياس، لايتوانى عن وصفها بالخطأ وتغليط قارئها. وعلى هذا غلط قراءة الحسن البصري: (الشياطون) في قوله تعالى **(وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ)** [الشعراء/210] حاملاً إياها على ضرب من التوهم بقوله: "وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"[4] فعدّ الحسنغالطاً

---

[1] معاني القرآن 2/60-61.

[3] معاني القرآن 2/181.

[3] معاني القرآن 2/128. قال الزمخشري في الكشاف 4/460 "أما في الدنيا فلفقد النظر، وأما في الآخرة فلأنه لاينفعه الإهتداء اليه".

[4] معاني القرآن 2/284-285.

في هذه القراءة لأنه قاس قياساً خاطئاً، أو كما سماه الدكتور مصطفى جواد[1] (رحمه الله) (قياساً باطلاً) وسماه الغربيون False analogy"[2].

والفراء حريص على عدم تخطئة القراءات أو ردَها في كثير من الأحيان إذا وردت مخالفة لقياس العربية، وذلك عن طريق التأويل؛ وغرضه من ذلك جعلها مقبولة من جهة العربية، ما وجد الى ذلك سبيلاً. وقد نعت بعض علماء العربية هذه القراءة بالغلط واللحن[3]، على حين وجد لها بعضهم تخريجاً مقبولاً ومنهم الأخفش إذ قال:" وقد قال ناس من العرب (الشياطون)؛ لأنهم شبهوا هذه الياء التي كانت في (شياطين)، إذا كانت بعدها نون وكانت في جمع وقبلها كسرة، بياء الإعراب التي في الجمع. فلما صاروا الى الرفع، أدخلوا الواو، وهذا شبيه بقول بعض العرب "هذا جحر ضبٍ خربٍ"[4].

وذكر ابن جني[5] أن ذلك مما يجوز أن يقع فيه الفصيح إلا أن (الشياطون) على أية حال غلط عنده أيضا.وهذا كما وصفه ضرب من الوهم سببه ما تقدمت الإشارة اليه من القياس الخاطئ.

وقد نقل أبو حيان[6] ما حكي عن يونس بن حبيب (ت 180) أنه قال: "سمعت إعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون فقلت ما أشبه هذا بقراءة الحسن. وقرأ الأعمش (الشياطون)، كما في قراءة الحسن وكذلك ابن السميفع". فقال

---

[1] المباحث اللغوية في العراق 23-24. وينظر: التطور اللغوي لرمضان عبدالتواب: 77، فقه اللغة العربية د.كاصد الزيدي 290.

[2] ينظر: فقه اللغة العربية ،المكان نفسه.

[3] ينظر إعراب القرآن للنحاس 194/3، البحر المحيط 406/7.

[4] معاني القرآن للأخفش 14/1-15.

[5] المحتسب 133/2 .

[6] حكاه أبو حيان في البحر المحيط 406/7.

أبو حيان[1] :"فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن قرأوا ذلك ولايمكن أن يقال: غلطوا؛ لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان".

وقد عرض الزمخشري[2] لهذه القراءة وعلل الرفع فيها بقوله: "الوجه فيه أنه رأى آخره كاخر يبْرين وفلسطين، فتخير بين أن يجري الإعراب على النون، وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطون، كما تخيرت العرب بين أن تقول هذه يبرون ويبرين، وفلسطون وفلسطين".

ونقل القرطبي[3] (ت671هـ) عن المؤرج السدوسي (ت195هـ)، أنه إذا كان الشياطين من شاط يشيط، كان للقراءة وجه. وكأنه يقول: وإن كان من شط: أو شطن، لم يكن لها وجه.

وقيل إن الحسن عاقب بين الواو والياء في قراءته هذه والمعاقبة صفة من صفات اللهجات القديمة[4]. وهذا كله لايسوغ هذه القراءة، بل يجعلها في صف القراءات الشواذ المردودة من جهة القراءة.

ومن إصلاحات الفراء اللغوية ما جاء عن الأعمش في صفة (الكوكب) في قوله "درئ" بضم أوله وهمزه فهو لايعرف هذه اللفظة في الاستعمال لدى العرب. ولذا قال: "وذكر عن الأعمش أنه قرأ "درئ" و "دريٌ" بهمز وغير همز، روياً عنه جميعاً، ولاتعرف جهة ضم أوله وهمزه، لايكون في الكلام (فعيل) إلا أعجمياً.

فالقراءة إذا ضممت أوله فبترك الهمز، وإذا همزته كسرت أوله، وهو من قولك:درأ الكوكب إذا انحط، كأنه رجم به الشيطان فدمغه"[5] وسيأتي التفصيل بها في الفصل القادم في(مجالات النقد اللغوي) عند الحديث عن نقد الفراء لقراءة التابعين إن شاء الله .

---

[1] البحر المحيط 406/7.

[2] الكشاف 131/3.

[3] الجامع لأحكام القرآن 142/13.

[4] ينظر إصلاح المنطق 139، المخصص مج4 سفر 19/14.

[5] معاني القرآن 252/2.

ومنع الفراء استعمال (الواو) مع (ظن) و (إنَ) و (كان)، فقال: "ما أظن درهماً إلا كافيك، ولايجوز إلا وهو كافيك؛ لأن الظن يحتاج الى شيئين، فلاتعترض بالواو فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد. وكذلك أخوات ظننت، وكان وأشباهها وإنَ وأخواتها وإذا جاء بعد (إلا) لم يكن فيه الواو. فخطأ أن نقول: إن رجلاً وهو قائم، أو أظن رجلاً وهو قائم، أو ما كان رجل إلا وهو قائم"[1].

وعلل هذا المنع: بأن الظن بني على النقص وكذلك كان وإنَ .

3-لحن-فاسد.

ووصف قراء أخرى باللحن ومخالفة رسم المصحف، وذلك لبعدها عن أساليب العربية الصحيحة.كما في قوله تعالى على لسان إمرأة فرعون **(وَقَالَتْ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ)** [القصص/9]، فقال الفراء[2]:"رفعت (قرة عين) بإضمار هو، ومثله في القرآن كثير يرفع بالضمير وقوله: (لاتقتلوه)و في قراءة عبدالله (لاتقتلوه قرة عين لي ولك)"، فضعَف ماسمعه من أبي مروان السدي من قراءة منسوبة إلى ابن عباس وهي: (قرة عين لي، ولك لا) بقوله:"وهو لحن.ويقويك على ردَه قراءة عبد الله"

وذكر أبو عبيدة[3] أن: "مجازه مجاز المختصر الذي فيه ضير كقولك هذا قرة عين لي ولك، وعلى هذا التفسير وقعت قرة عين". ونقل القرطبي[4] عن الزجاج أنه "يجوز على بعد أن يكون قرة عين مبتدأ، ويكون خبره لاتقتلوه".

وذكر مكي[1] بن أبي طالب إجازة نصب بإضمار فعل يفسره، تقديره: (لاتقتلوه).

---

[1] معاني القرآن 83/2.

[2] معاني القرآن 302/2.

[3] مجازالقرآن 98/2.

[4] الجامع لأحكام القرآن 253/13.

وقد جمع أبو حيان أقوال العلماء في هذه المسألة فقال: "إنها لما قالت لفرعون قرة عين لي ولك، قال لك لالي. وروي أنها قالت له لعله من قوم آخرين ليس من بني اسرائيل"[2]؛ وذلك لتخليصه من قتله له، وعلل الطبرسي[3] الموقف بأنه لو أقر فرعون بأن يكون قرة عين كما أرادت بذلك إمراته، لهداه الله به كما هداها، ولكنه أبى إلا الشقاء الذي كتبه الله عليه.

وعرض الفراء لقوله تعالى **(بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ)** [بقرة/90]، فقال: "إذا أوليت نعم وبئس من النكرات مالايكون معرفة مثل : (مثل) و(أى) كان الكلام فاسداً، خطأ أن تقول: نعم مثلك زيد، ونعم أي رجل زيد؛ لأن هذين لايكونان مفسرين".

واحتج له بعد ذلك بالتعبير في الاستعمال، فقال: "ألاترى أنك لاتقول: لله درك من أي رجل، كما تقول: لله درك من رجل. ولايصح أن تولي نعم وبئس (الذي) ولا (من) ولا (ما)، إلا أن تنوي بها الاكتفاء دون أن ياتي بعد ذلك اسم مرفوع"[4].

فمنع الفراء بذلك أن يظهر فاعل (نعْم) و (بئْس) النكرة. قال الزجاج[5] :"نعم مستوفية لجميع الجنس وكذلك بئس، فاذا قلت: نعم الرجل زيد فقد استحق زيد المدح الذي يكون في سائر جنسه".

وعبر الطبرسي[5] عن الاسم المذكوردالاً على جنس أو اسم فيه الف ولام يدل على جنس، بقوله: "القصد في نعم أن يليها اسم مذكور، او اسم جنس".

---

[1] مشكل إعراب القرآن 157/2-158.

[2] البحر المحيط 106/7.

[3] مجمع البيان 240/7.

[4] معاني القرآن 57/1. وقد اشترط النحاة في فاعل نعم وبئس ان يكون غير متوغل في الابهام، بخلاف نحو "غير" و "مثل" و "أي".

[5] معاني القرآن وإعرابه 146/1-147.

[1] معاني القرآن وإعرابه 146/1-147.

4-يجوز- ولا يجوز

ومن الإصلاح اللغوي لدى الفراء قوله: "ولايجوز في العربية أن تقول: جئت عند زيد، وأنت تريد من عند زيد"[1].

وقال إنك تقول: (اتق الله تكن محسناً)[2]، ولايجوز أن تقول: (اتق الله محسناً) وأنت تضمر (تكن)، ولايصلح أن تقول: (انصرنا أخانا) وأنت تريد: (تكن أخانا)"[3].

ومن فوائد الفراء[4] قوله: "فإذا رأيت (فعل) بعد (كان)، ففيها (قد) مضمرة، إلا أن يكون مع (كان) جحد فلاتضمر فيها (قد) مع جحد؛ لأنها توكيد والجحد لايؤكد. ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت ولايجوز ما قد ذهبت". فسلك في هذا التعليل جانب المنطق، من حيث إن الإنكار لايصح توكيده، بخلاف الإثبات.

ومن الإصلاح اللغوي لدى الفراء وفوائده قوله: "يشدد ما كان من جمع، مثل قولك: مررت بثياب مصبغة وأكبش مذبحة، فجاز التشديد؛ لأن الفعل متفرق في جمع.

فإذا أفردت الواحد من ذلك فإن كان الفعل يتردد في الواحد ويكثر جاز فيه التشديد والتخفيف، مثل قولك: مررت برجل مثجج، وثوب ممزق، جاز التشديد؛ لأن الفعل قد تردد فيه وكثر. وتقول: مررت بكبش مذبوح ولاتقل مذبح؛ لأن الذبح لايتردد كتردد التمزق"[5].

وهو يريد أن صيغة (فعل) لاتستعمل في مثل هذه الحال، إلا للدلالة على التفرق والتمزق، وليس في الذبح مثل هذا المعنى؛ لأنه مجرد قطع. ففرق بذلك في استعمال هذه الصيغة بين استعمال وآخر.

---

[2] مجمع البيان 159/1.

[3] معاني القرآن 353/1.

[4] معاني القرآن 296/1.

[5] معاني القرآن 282/1.

[6] معاني القرآن 277/1.

المبحث الأول

نقد القراء

مدخل:

(القراءة) في اللغة مصدر مشتق من الفعل (قرأ)، بمعنى الجمع والضم، تقول: قرأ الكتاب قراءة وقرآناً، وقرأ الشيء قرآناً: إذا جمعه وضمه، ومنه سمي (القرآن) قرآناً؛ لأنه يجمع السور ويضمها، قال تعالى (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) [القيامة/17]، أي: قراءته. وقرأ فلان عليك السلام واقرأك السلام بمعنى واحد[1].1

وقد ورد قرأ بمعنى (تلا)، تقول: قرأت الكتاب قراءة أو قرآناً: أي تلوته[2]2.

والقراءات القرآنية في الاصطلاح: علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في صور الأداء من حذف وإثبات وتحريك وتسكين وفصل ووصل وإبدال وغير ذلك مما يتصل بهيأة النقل والإبدال وغيره من حيث السماع[3]. والقراءة ما يذهب إليه إمام من القراء قد يكون مخالفاً فيه لغيره من أئمة القراءة، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أم في نطق هيأتها[4]4.

إن التغيير الذي في القراءات لايعدو معظمه أن يكون تنوعاً في الأداء: من إمالة لبعض الحروف أو ترقيق لها أو تفخيم، أو تغاير بالحركات كالفتح والضم، أو تغاير لفظين مع إتحاد المعنى. والقراءات بأنواعها منفردة أو مشترك فيها مسندة إلى

---

[1] ينظر: الصحاح، واللسان، والقاموس مادة (قرأ).

[2] كليات أبي البقاء الكفوي 34/4.

[3] ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لمحمد البنا 69/1، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان 63.

[4] مناهل العرفان في علوم القرآن 405/1.

رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم)[1]، وإن انتهت بالتلاوة عند قارئ مشهور من السبعة أو العشرة.

أما مايشار إليه من أن عدداً من القراء كانوا أصحاب اختيارات، فمرده إلى أن أحدهم قد اتخذ قراءة له عرف بها ونسبت إليه، من بين القراءات التي رويت عن الصحابة أو التابعين بالسند المتصل الصحيح، فذلك أمر يحكمه الأثر المروي وليس اجتهاداً من القارئ[2].

وقد عني الفراء بالقراءات في كتابه (معاني القرآن) عناية أصحاب المعاني والمفسرين. بها فكثيراً ما يورد القراءات ويوجهها، ثم يورد لها شاهداً من كلام العرب شعراً كان أو نثراً، وقد اتسم الفراء في نقده – غالباً – بالتحفظ من الذم أو الوصف بالفساد أو التقبيح، أو نحوها من التعابير. وإنما يرجح قراءة على أخرى، أو يذكر عبارة تدل على عدم اختياره لها من غير تجريح بقارئها. ونراه أيضاً يصف القراءة بالجودة أو يغلبها على قراءة أخرى بوصفها أنها أجود أولها في استعمال العرب نظير أو غير ذلك.

والفراء إمام أهل الكوفة في عصره وذو ثقافة قرآنية واسعة وأبدى طائفة من الأراء في غيره من أهل العلم من بصريين وكوفيين: قراء أو نحاة أو شعراء أو رواة أو متكلمين أو فقهاء أو مفسرين. وهو ما ستعقد عليه مباحث هذا الفصل بعون الله تعالى.

نقد القراء المشهورين (1)

القراء البصريون: عني الفراء بقراءات البصريين فوصفها من غير أن يتعصب عليها لكونه كوفياً، بل كان منصفاً في أحكامه معتدلاً في آرائه. والقراء المشهورون من

---

[1] حجة أبي زرعة ص8. ينظر القراءات القرآنية تاريخ وتعريف لعبدالهادي الفضلي (اختلاف القراءات وأسبابه) ص89-91.

[2] المصدر نفسه 64.

البصريين هم: أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) من السبعة ويعقوب الحضرمي (ت205هـ) وهو من الثلاثة المتمة للعشرة.

1- فمن ذلك أن أبا عمرو بن العلا[1]، قرأ (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ) [الدخان/51] بفتح الميم في (مقام)، وهي قراءة أهل الكوفة أيضاً، وقرأها أهل المدينة (مقام)[2] بضم الميم. ومع ترجيح الفراء لقراءة الكوفيين والبصريين، إلا أنه استصوب أيضاً القراءة الأخرى فقال: "و(المقام) بفتح الميم أجود في العربية؛ لأنه المكان، والمقام: الإقامة، وكل صواب"[3].

وقد أنكر النحاس[4] عليه هذا الترجيح بالجودة، بأن يقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه. وهو رأى يكاد يكون غريباً، إذ أن جمهور النحاة واللغويين لايحرمون مثل هذا الصنيع بالترجيح عند الموازنة بين القراءات.

وقد يراد بهما المكان والإقامة، فيكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة، وبمعنى موضع القيام. فأن كان من الفعل الثلاثي (قام) فهو (مقام)، وإن كان من الرباعي (أقام) فهو (مقام) بضم الميم[5].

فالحكم في هذا يستند إلى القرينة المصاحبة للفظ المقروء في الآية، وهو المكان في حالة فتح الميم، ووقوع الحدث في حال ضمها.

---

[1] أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) هو: زبان بن العلاء بن عمار التيمي المازني أحد السبعة، ثقة، صدوق، طبقات ابن الجزري 288/1.

[2] قرأ بالضم نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعمش وبعدالله بن عمرو وزيد بن علي وشيبة الأعرج والحسن البصري، ينظر: السبعة 553، غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي 350.

[3] معاني القرآن 44/3.

[4] إعراب القرآن 136/4.

[5] ينظر: معاني القرآن للأخفش 234/1، الكشاف 507/3، مجمع البيان 68/9، الجامع لأحكام القرآن 152/16، البحر المحيط 40/8.

وهذه القرينة هي من أمثلة استصحاب الحال الذي أفاده الفراء في هذه الآية[1].

ونراه يستجيد ضم كاف (كبْره)[2] في قراءة أبي عمرو بن العلاء، في قوله تعالى (وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [النور/11]، إذ وصفها بأنها وجه جيد، معللاً ذلك بأن العرب تقول: "فلان تولى عظم كذا وكذا، يريدون أكثره"[3]. ذاهباً إلى أن المفروض (كبْر).

وقد رد النحاس[4]هنا أيضاً على قول الفراء بأن "الذي جاء به لاحجة فيه"، من دون أن يعلل حكمه هذا، وقد وازن الطبري بين القراءتين، فبين أنَ أولى القراءتين بالصواب قراءة الكسر في الكاف، وعلل ذلك بدليل (الإجماع)، الذي هو من أقوى الأدلة، فقال: "لإجماع الحجة من القراء عليها"، ومع ذلك ذهب إلى أن المعنى في القرءاتين سائغ، فبالضم يكون بمعنى الولاء والنسب وبالكسر من معظم الوزر والإثم[5].

2- وقد صوب الفراء في موضع آخر قراءة يعقوب[6] الحضرمي (ت205هـ) وهوأحد العشرة (إخْوتكم)[7]على الجمع بدلاً من (أخويكم) في قوله تعالى (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) أحد [الحجرات/10] فقال: "ولم يقل بين (إخْوتكم) ولا (إخْوانكم) ولو قيل ذلك كان صواباً)[2].

---

[1] ينظر الدرس الصرفي عند الفراء ص 56 .

[2] قرأ بها الكسائي وأبو عمرو ويعقوب وأبو رجاء وسفيان الثوري ويزيد ابن مطيب ومحبوب والحسن وعمدة بن عبدالرحمن والزهري ومجاهد والأعمش وحميد الأعراج وآخرون، ينظر: إتحاف فضلاء البشر 293/2، النشر 331/2.

[3] معاني القرآن 247/2. وينظر:مجاز القرآن 64/2، المحتسب 104/2، اللسان مادة "كبر".

[4] إعراب القرآن للنحاس 432/2.

[5] جامع البيان 87/18، وينظر:مجمع البيان 129/7، الجامع لأحكام القرآن133/12، البحر المحيط 437/6، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب 231.

[1] يعقوب الحضرمي (ت205هـ) هو ابن اسحاق بن يزيد الحضرمي مولاهم ، البصري ، أحد العشرة وإمام أهل البصرة ، وكان لايلحن في كلامه . طبقات ابن الجزري 386/2.

2- وقد صوب الفراء في موضع آخر قراءة يعقوب الحضرمي [1] (ت205هـ) وهو أحد العشرة (إخْوتكم)[2] على الجمع بدلاً من (أخويكم) في قوله تعالى (فأصلحوا بين أخويكم) الحجرات/10 فقال: "ولم يقل بين (إخوتكم) ، ولا(إخوانكم) ، ولو قيل لكان صواباً "[3].

فالتثنية والجمع هنا سواء في المعنى؛ لأنه أمر عام، إذ يجب الإصلاح بين كل اثنين فما فوق. وعلل ابن جني[1] قبول هذه القراءة بأن معناها ملائم للقراءة التي بالتاء؛ لأنها وإن كانت مثنى فهي بمعنى الجمع، فقال: "وهذه القراءة تدل على أن القراءة العامة التي هي (بين أخوتكم) لفظها لفظ التثنية ومعناها الجماعة". وهذا صحيح إذ بناه هنا على حقيقة نبه عليها قبله سيبويه[2]، وهي أن العرب قد تضع المفرد والمثنى والجمع كلاً موضع الآخر. ذلك قد يرد لفظ المثنى، دالاً على الكثرة. وعلى هذا يكون معنى القراءتين واحداً.

وقرأ يعقوب (ينْجيْكم) في قوله تعالى (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ)[3] [الأنعام/63] مخففاً، أي: (قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا)[4] [الأنعام/64]، إذ هو أشكل بما بعده، فالقراءة بصيغة التخفيف أنها ماض (أنجى)، والقراءة التي بالتشديد أنها ماضي (نجى).

---

[2] قرأ بها ابن عامر وأبو عمرو والحسن وزيد بن علي ويعقوب الحضرمي وابن سيرين ونصر بن عاصم وأبو العالية والجحدري.ينظر السبعة 606، النشر 376/2.

[3] معاني القرآن 71/3.وينظر السبعة 606، والإتحاف 486/2.

[4] المحتسب 278/2، وينظر: الجامع لأحكام القرآن 322/16، همع الهوامع للسيوطي 50/1.

[5] الكتاب 49/2.

[6] قرأ بالتخفيف أبو عمرو ويعقوب وحميد بن قيس وعلي بن نصر وسهل بن هارون. ينظر: السبعة 259، النشر 259/2.

[7] قرأ بالتخفيف نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وابن ذكوان وحميد بن قيس ويعقوب وعلي بن نصر. ينظر: السبعة 259، غيث النفع 208، الإتحاف 15/2.

والذي يبدو أن (أفعل) و (فعل) هنا بمعنى واحد، وأنهما يفيدان التعدية[1].

وقد ارتضى الفراء قراءة يعقوب الحضرمي (السَجْن)[2] بفتح السين، بدلاً من كسرها في قوله تعالى (**قال ربَ السجن أحب إليَ**)[يوسف/33]، تلك التي قرأها الجمهور بكسر السين. فجعل يعقوب (السَجْن) بالفتح مصدراً، ومن كسر جعله اسماً نائباً عن المصدر. فبين الفراء أن "السجْن: المحبس. وأن كل موضع مشتق من فعل، يقوم مقام المصدر، كما قالت العرب: طلعت الشمس مطلعاً وغربت مغرباً، فجعلوهما خلقاً من المصدر وهما اسمان، كذلك السجن. ولو فتحت السين لكان مصدراً بينا. وقد قرئ: "رب السجن"[3]. وعلى هذا فإن الفارق بين قراءة الكسر وقراءة الفتح،أن الأولى اسم مصدر والثانية مصدر، وهذه هي التي عليها جمهور القراء المشهورين.

القراء الكوفيون: وأشهرهم من المشهورين عاصم بن أبي النجود (ت127هـ) وحمزة بن حبيب الزيات (ت 169هـ) وعلي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، ويلحظ أنه:

1- قرأ عاصم[4] (فواق) بفتح الفاء في قوله تعالى (مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ) [ص/15]، وقرأ حمزة والكسائي ويحيى بن وثاب والأعمش بضم الفاء. وقد وصف الفراء[5] قراءة عاصم بالعلو والجودة فقال: "وقرأها الحسن وأهل المدية وعاصم بن أبي النجود (فواق) بالفتح وهي لغة جيدة عالية".

---

[1] ينظر: معاني القرآن 338/1، البديع لابن خالويه 463، التبيان للعكبري 246/1، شرح شافية ابن الحاجب 93/1.

[2] في روح المعاني 238/12، (السجن) بفتح السين على معنى موضع السجن ويقارن بما ورد في إتحاف فضلاء البشر 146/2"واتفقوا على كسر السين في (ودخل معه السجن) و (ياصاحبي السجن) و (فلبث في السجن)".

[3] معاني القرآن 44/2. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 140/2.

[4] عاصم (ت127هـ) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي، أحد السبعة، شيخ الإقراء بالكوفة وكان من التابعين، طبقات ابن الجزري 349/1.

[1] معاني القرآن 400/2، وينظر: المثلث 341/2.

وقد عدت القراءتان لغتين بمعنى واحد. وهو قول الكسائي[1]، وذكرأبو عبيدة[2] أن من فتح أراد "مالها من راحة، ومن ضمها قال: من (فواق) وجعلها من فواق ناقة ما بين الحلبتين"، وكأنه يذهب بها إلى إفاقة المريض من علته ورجوعه. ومن ضم أراد مالها في إهلاكهم من مهلة بمقدار فواق الناقة وهي الوقفة بين الحلبتين[3].

وقد خلصت الدكتورة خولة الهلالي[4] من وجوه الخلافات في الحركات في جميع الصبغ الاشتقاقية إلى رأي مفاده: أن هذا الخلاف لاتفسير له عند العلماء إلا كونه لغة أو لهجة من لهجات العرب، وذكرت أن هذا التعليل مع كونه سليماً غالباً، إلا أنه لايقلل مما سمته (هول) المشكلة ولايحلها!.

وهذا الذي ذكرته الدكتورة لايخلو من مبالغة؛ إذ ليس في هذا هول بل ولامشكلة اصلاً؛ لأن القراءتين أو القراءات إذا قرأ بها المشهورون – السبعة أو العشرة – وكانت موافقة لخط المصحف وللعربية بوجه فهي صحيحة ومقبولة. وهذه القراءة قد توفرت فيها هذه الشروط الثلاثة: صحة السند، وموافقة العربية بوجه، وموافقة خط المصحف، وهي الشروط التي اعتمدها المحققون من علماء القراءات مثل ابن مجاهد[5]، ومكي بن أبي طالب[6]، وابن الجزري[7] وغيرهم.

---

[2] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 457/3، مجمع البيان 467/8، البحر المحيط 389/7.

[3] مجاز القرآن 179/2.

[4] مجاز القرآن 179/2، وينظر تلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضي 278.

[5] ينظر: المشكلات اللغوية في القراءات القرآنية 107.

[6] ينظر: مقدمة كتاب السبعة لابن مجاهد بقلم د. شوقي ضيف 22.

[7] ينظر: الإبانة عن معاني القراءات 18.

[8] ينظر: النشر في القراءات العشر 9/1.

وقد صوب الفراء قراءة عاصم وأهل الكوفة – من أصحابه –: (بمفازاتهم)[1]بالجمع في قوله تعالى **(وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ)** [الزمر/61].

وهي في قراءة الجمهور وأهل المدينة وحفص (بمفازتهم) بالإفراد، وهي مصدر[2]. قال الفراء: "تقول في الكلام: قد تبين أمر القوم وأمور القوم، وارتفع الصوت والأصوات ومعناه واحد".وضرب له شاهداً قول الله تعالى (إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان/19]، وبين أنه سبحانه "لم يقل أصوات"، ثم قال: "وكل صواب"[3].

فمن قرأ بالإفراد والتوحيد؛ فلأنه مصدر والمفازة والفوز واحد، وعلى الجميع لاختلاف أجناس المصدر بأنواع ما ينجو منه المؤمن يوم القيامة[4].

2- وقرأ حمزة بن حبيب الزيات[5] (ما ترى في خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفُوتٍ)[الملك/3] بتشديد الواو بلاألف، وهي قراءة أهل الكوفة وأهل المدينة، على حين قرأ أهل البصرة وحفص (تفاوت) بتخفيف الواو بعد الألف. فمن قرأ بصيغة (تفعَل) جعله مصدراً من تفوَت الشيء تفوتاً[6].

---

(1) قرأ بها عاصم والكسائي وحمزة وخلف والأعمش وأبو عبدالرحمن السلمي والحسن البصري والأعرج ينظر: السبعة 563، غيث النفع 339.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 19/4.

(3) معاني القرآن 424/2، وينظر: الكشف 240/2، إملاء ما منَ به الرحمن 16/2،البحر المحيط 437/7.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 19/4، مجمع البيان 506/8، الجامع لأحكام القرآن 274/15.

(5) حمزة بن حمزة الزيات (ت156هـ) هو: أبوعمارة الكوفي التيمي، مولاهم، أحد السبعة المشهورين. طبقات ابن الجزري 272/1.

(1) ينظر: الكتاب 79/4، السبعة 644، حجة ابن خالويه 349، التيسير 212، البحر المحيط 298/8، الإتحاف 420.

وهـذان البنـاءان قياسـيان للمصـدر مـن الفعـل الثلاثـي المزيـد مـن (تفعَـل) و (تفاعل)، وعلـى هذا فهما لغتان بمعنـى واحد، ومنزلـة واحدة، في رأي الفراء، إذ قال: "وأهل البصرة يقرأون (تفاوت)، وهما بمنزلة واحدة ونظَر له بقول القائل: "ولا تصاعرْ، وتصعر". وقولهم: "تعهدت فلانا وتعاهدته"، وبين أن "التفاوت: الاختلاف"[1].

ثم بين أن الضم أجود في قراءة حمزة (سخريا)[2] بضم السين في قوله تعالى (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا)[المؤمنون/110]، ورد اختلاف القراءتين إلى اختلاف اللهجتين، فذكر أن من قرأ بالكسر على لغة قريش، قال: ما كان السخرة والتسخير والإذلال فهو مرفوع، وما كان من الهزء والهزل فهو مكسور على لغة تميم[3]. وذكر العكبري[4] والقرطبي[5]: أن الضم والكسر فيه لغتان بمعنى واحد.

والذي يبدو أن الفراء بهذا الترجيح قد جانب الصواب، وذلك لأن (سخرياً) بالفتح يعني الاستهزاء، بدليل قوله تعالى (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ) [المؤمنون/110] والضحك ضرب من الاستهزاء، وأما بالضم فتعني كلفة بما لا يريد وإن عدت القراءتان لغتين جيدتين ومتقاربتين في المعنى.

وقد ضعَف الفراء قراءة حمزة في همز فعل الأمر (اسْأل)[6] وذكر أنه لا يشتهي هذه القراءة. وقد لحظ في ذلك أمرين: أحدهما كثرة الاستعمال[7] في حذف الهمزة، والآخر أنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف في قوله تعالى (سَلْ بَنِي

---

[2] معاني القرآن 170/3.

[3] قرأ بها نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر الأعمش وعبد الله بن مسعود وابن أبي اسحاق والأعرج. ينظر: السبعة 448، غيث النفع 301.

[4] معاني القرآن 243/2، تفسير غريب القرآن 300، مشكل إعراب القرآن 114/2، مجمع البيان 118/7، الكشاف 44/3، اللسان مادة "سخر"، النشر 329/2، الإتحاف 288/2، تحفة الأريب 135.

[5] التبيان 961/2.

[6] الجامع لأحكام القرآن 154/12.

[1] قرأ بها أبو عمرو وابن عباس. ينظر التبيان للطوسي 190/2، البحر المحيط 126/2.

[2] ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة 472، 473.

إِسْرَائِيلَ) [البقرة/211] وبين أنها: "لاتهمز في شيء من القرآن؛ لأنها لو همزت لكانت (إسْأل) بالف".

ثم علل ترك همزها بظاهرة كثرة الاستعمال فقال: "وإنما ترك همزها في الأمر خاصة؛ لأنها كثيرة الورود في الكلام، فلذلك ترك همزها كما قالوا: كلْ وخذْ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوه في النهي وما سواه. ثم بين بعد ذلك أنه "كان حمزة الزيات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو، مثل قوله: (واسال الذين يقرأون الكتاب).

ثم بين أنه لا يميل إلى ذلك، محتجا لرأيه بالرسم القرآني فقال: "لا اشتهي ذلك؛ لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله (فاضربْ لهم طريقا)، (واضربْ لهم مثلا) بالألف[1].

3-وقرأ الكسائي[2] (كذابا)[3] بفتح الذال خفيفة في قوله تعالى (لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً) [النبأ/35]. والكذاب-بالتخفيف-لغة في الكذب، والتشديد-كذاب-لغة

أيضاً، يقال: كذب يكْذب كذبا وكذابا وكذَب كذَابا[4].

وذكر الفراء أن (الكذَاب) بالتشديد لغة يمانية فصيحة، وإن كل (فعَلْت) مصدره (فعَال) في لغتهم[5].

وقد استحسن الفراء قراءة الكسائي لها بالتخفيف؛ معللا ذلك بأنها ليست مقيدة بفعل يصيرها مصدرا، ويشدد **(وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا)** [النبأ/28]؛ لأن كذبوا يقيد الكذاب بالمصدر[1].

---

[3] معاني القرآن 124/1، 125 وينظر: إعراب القرآن للنحاس 302/1، التبيان للعكبري 169/1، الجامع لأحكام القرآن 27/3.

[4] الكسائي (ت189هـ) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة وهو أحد السبعة. طبقات ابن الجزري 535/1.

[5] قرأ بها الكسائي وعلي بن أبي طالب (ع). ينظر: السبعة 669، غيث النفع 380.

[1] ينظر: العين 347/5، السبعة 669، التيسير 219، النشر 397/2.

[2] معاني القرآن 229/3، جامع البيان 16/30، تفسير الرازي 71/31.

وهي بمعنى مكاذبة: أي لا يكذب بعضهم بعضا أو لا يكاذبه[2].

وقرأ الكسائي (خشْب)[3] بإسكان الشين في قوله تعالى (كأنَهم خشب مسندة) [المنافقون/4] وهو جمع (خشبة).

فذكر الفراء أن "العرب تجمع بعض ما هو على صورة خشبة على فعل"، وضرب له مثلا "أجمة وأجْم، وبدنة وبدْن وأكمة وأكْم"[4] .

فالضم والاسكان لغتان فصيحتان. والتسكين كما ذكر الطبري أكثر، فقد قال[5]: "وتسكين الأوسط فيما جاء من جمع (فعْلة) على (فعْل) في الأسماء على ألسنة العرب، أكثر".

وذهب مكي إلى أن الإسكان حسن والضم هو الأصل، وهو لغة أهل الحجاز[6].

ومع أن الفراء أخذ عن الكسائي وتلمذ عليه، إلا أنه لا يعدم في مواضع نقده ومخالفته في ما اختار من قراءة. فقد قرأ الكسائي (خلْق)[7] بفتح الخاء وإسكان اللام في قوله تعلى **(إِنْ هَـذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ)** [الشعراء/137] ،على حين قرأها بقية السبعة (خلق)، ومعنى (خلق): اختلاقهم وكذبهم[8]. ومعنى (خلق): ديدن وعادة. وقد

---

[3] معاني القرآن 229/3.

[4] تفسير النسفي 642/3.

[5] قرأ بها أبو عمرو والكسائي وابن كثير وعاصم والأعمش وقنبل عن نافع والبراء بن عازب والمفضل بن سلمة ينظر: السبعة 636، غيث النفع 368، التبيان للطوسي 11/10.

[6] معاني القرآن 158/3، وينظر: المقتضب 202/2، تهذيب اللغة 90/7

[7] جامع البيان 108/28.

[8] الكشف 322/2.

[1] قرأ بها أبو عمرو وابن كثير والكسائي وعبد اله بن مسعود وعلقمة ويعقوب وأبو جعفر والحسن ينظر: السبعة 472، غيث النفع 310.

[2] ينظر: السبعة 472، التيسير 166، النشر 335/2.

اختار الفراء (خلق) بضم الخاء واللام، معللا هذا الاختيار بأن العرب تقول: "حدثنا بأحاديث الخلْق، وهي الخرافات المفتعلة وأشباهها، فلذلك اخترت الخلق"[1].

وقد تابع مكي[2] الفراء في اختياره هذا الذي هو بضم الخاء واللام.

ويلحظ هنا بجلاء أن نقد الفراء للكسائي كان متحفظا، إذ لم يوجه إليه نقدا بتضعيف قراءته، وإنما بين اختياره هو معللا إياه.

ومن أوضح الأمثلة على هذا التحفظ عدم تخطئة الكسائي، وذلك في ذهابه إلى أن من العرب من يقول (الرضاعة) بكسر الراء بدلا من فتحها في قوله تعالى **(لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)**[3][البقرة/233]، إذ وصف فتح الراء بأنه هو الأكثر[4] وعليه القراءة. ثم بين أن من كسر فهي عنده بمنزلة الوكالة والوكالة والدلالة والدَلالة والمهارة والمهارة والحصاد والحصاد[5] .

ويبدو أنهما لهجتان، إذ نسب الأخفش[6]الكسر إلى بعض بني تميم فقال: "وهي في كل شيء مفتوحة، وبعض بني تميم يكسرها إذا كانت في الارتضاع يقول: "الرضاعة". ولا نستبعد نسبة الكسر إلى بني تميم؛ لأنها قبيلة بدوية، والكسر ملائم لعادات البدو؛ لأنه أثقل من الفتح، الذي يميل إليه الحضر عادة لخفته.

وقد عقب النحاس[7] على مقولة الفراء مفرقا بين الحركتين بحسب صيغة اللفظتين، عازيا ذلك إلى البصريين، فقال: "ولا يعرف البصريون (الرضاعة) إلا بفتح

---

[3] معاني القرآن 281/2، وينظر إعراب القرآن للنحاس 186/3، تهذيب اللغة 27/7، تفسير الرازي 158/24، التبيان للطوسي 46/8.

[4] الكشف 151/2.

[5] قرأ بالكسر أبو حنيفة وابن أبي عبلة والجارود بن أبي سبرة. ينظر: البحر المحيط 213/2.

[6] معاني القرآن 149/1.

[7] معاني القرآن 149/1.

[1] معاني القرآن للأخفش 176/1. وينظر: معاني القرآن وإعرابه 307/1، لسان العرب مادة "رضع"، البحر المحيط 213/2.

[2] إعراب القرآن 316/1.

الراء، و(الرضاع) إلا بكسر الراء، مثل: القتال" ثم بين أنه "حكى الكوفيون كسر الراء مع الهاء وفتحها بغيرها".

وذهب الكسائي إلى فتح الواو في (ولايتهم) بقراءتها في قوله تعالى (**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ**)[1][الأنفال/72]، ذاهبا بها إلى معنى النصرة والنسب والموالاة[2].ورجح الفراء كسر الواو فيها ذاهبا بذلك إلى معنى الإمارة والسلطان، فقال: "كسر الواو في (الولاية) أعجب إليَ من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصرة".

وحكى عن شيخه الكسائي أنه كان "يذهب بها إلى النصْرة"، ثم نقد عليه هذه القراءة، بعدم علمه بمعناها عند فتحها، فقال: "ولا أراه علم التفسير"[3] .

غير أن النحاس[4] أيد الكسائي فيما ذهب إليه، واختار الفتح معللا إياه بأنه "أبْين وأحسن"، وقائلا في تعليله: "لأنه بمعنى النصر". وحكى بعد ذلك عن أبي اسحاق الزجاج بأنه "يجوز الكسر؛ لأنه مشتمل، فصار كالصناعة والخياطة". أو بعبارة أخرى أنه كاسم الحرفة، إذ يصاغ على (فعالة) بكسر فائه.

ولكن هذا الرآي يبدو بعيداً، إذ ليس من الهين واليسير حمل هذه اللفظة (ولاية) على هذا المعنى الاشتقاقي.

وكما يفهم من تعليق الفراء السابق يبدو أن من الأرجح الكسر؛ وذلك لأن الفتح لا يلائم المراد منها؛ لأن (الولاية) ههنا هو الميراث وليس النصرة، ويقويه أنه قرأ بالفتح أكثر القراء[5].

---

[3] قرأ (ولايتهم) بكسر الواو حمزة والأعمش وابن وثاب والأخفش ينظر: السبعة 309. غيث النفع 235.

[4] ينظر: التهذيب واللسان مادة "ولي".

[5] معاني القرآن 418/1-419.

[6] إعراب القرآن 199/2.

[1] ينظر: مجاز القرآن 251/1، معاني القرآن للأخفش 325/2، مشكل إعراب القرآن 353/1، مجمع البيان 560/4، لسان العرب مادة "ولي"، الجامع لأحكام القران 56/8.

القراء المدنيون: وهم قراء المدينة المنورة، والمشهورون منهم نافع بن أبي نعيم من السبعة، ومن العشرة أبو جعفر المدني.

قرأ نافع المدني[1] وهو من السبعة (معائش)[2]بالهمز في قوله تعالى **(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَيِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ)** [الأعراف/10]، وهي جمع (معيشة)، والقياس فيه أن لا يهمز؛ لأن الياء فيه أصلية فلا يهمز في الجمع، وإنما يهمز ما كان الياء فيه مزيدة نحو صحيفة وقبيلة. وقد نبه الفراء على ما يسميه اللغويون والنحاة أحيانا: (التوهم)، فقال: "وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها (فعيلة) لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف؛ كما جمعوا مسيل الماء (أمْسلة)، شبه بفعيل وهو مفْعل. وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"[3] فجعل (كثرة الاستعمال) أيضا مسوغا لهذه الصيغة.

فهذا تصريح من الفراء بأن العرب ربما يهمزون هذا وشبهه توهما أو بناء على ما يسميه المعاصرون: (القياس الخاطئ) أو "false anology".

وقد طعن النحاة بهذه القراءة وعدوها خطأ ولحنا لا يجوز القراءة بها. فذكر المازني (ت254) إن نافعا لم يكن يدري ما العربية وكلام العرب التصحيح. وقال الزجاج (ت 311هـ) إن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجها، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة[4].

وقال ابن خالويه[5]: من همز هذه الياء فقد لحن. وعلى هذا فإن الصحيح عندهم (معايش) لا (معائش).

---

[2] نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أو رويم الليثي، مولاهم. أحد السبعة، ثقة صالح (ت169هـ) ينظر: طبقات ابن الجزري 330/2.

[3] قرأ بها نافع وابن عامر والأعرج وزيد بن علي والأعمش ينظر: البحر المحيط 271/4، السبعة 278.

[4] معاني القرآن 373/1-374.

[1] البحر المحيط 471/4.

[2] إعراب ثلاثين سورة 49.

غير أن أبا حيان[1] حسب منهجه في النظر إلى القراءات، لم يرتض ما قاله الطاعنون فيها، وقال: "كثير من هؤلاء النحاة يسيؤون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك". يريد القراء المشهورين. فهو يعد القراءة هي الأساس الذي يقاس عليه الوجه النحوي وليس العكس، على أساس أنها سنة. على حين يرى جمهور النحاة أن القراءة تعرض على النحو، فإن وافقت قواعده المقررة فهي صحيحة، وإلا عدت مغلوطة.

وقرأ نافع (يصدون)[2]بضم الصاد في قوله تعالى (**إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ)** [الزخرف/57]، قال الفراء: صد وتصد ويصد مثل يشد ويشد". وبين أن الضم والكسر فيه سواء وبمعنى واحد"[3].

وقيل: معناه (يضجون). وقيل (يصُدون) بالضم من الصدود وهو الإعراض[4].

وقرأ نافع **(فَهَلْ عَسَيْتُمْ)**[5][محمد/22] بكسر السين وقرأ الجمهور بفتحها. وقد رجح الفراء قرءاة الجمهور، واحتمل لقراءة نافع أن تكون في اللهجات العربية واحتمل أن تكون نادرة فقال: "ولعلها لغة نادرة"[6]. وعلل ذلك بأنها "لو كانت كذلك لقال: عسي في موضع عسى". فأستدل بقراءة أكثر القراء على (عسى)، أن الصواب في قوله (عسيتم) فتح السين وهي القراءة التي عليها الجماعة.

---

[3] البحر المحيط 472/4.

[4] قرأ بها نافع وابن عامر وعاصم وأبو جعفر وخلق والحسن والأعمش وابراهيم النخعي وشيبة ويحيى بن وثاب وعلي (ع) وآخرين. ينظر: السبعة 587، غيث النفع 348، النشر 369/2.

[5] معاني القرآن 37/3، وينظر: السبعة 587، حجة ابن خالويه 322، التيسير 197، الكشف 260/2.

[1] ينظر جامع البيان 86/25، إعراب القرآن للنحاس 96/3، الجامع لأحكام القرآن 69/16، البحر المحيط 25/8، الإتحاف 386.

[2] قرأ بكسر السين نافع والحسن وطلحة. ينظر: غيث النفع 354، النشر 230/2.

[3] معاني القرآن 62/3-63. ينظر: إعراب القرآن للنحاس 187/4، واللسان مادة "عسا".

2- وقرأ أبو جعفر المدني[1] وهو من الثلاثة المتممة للعشرة (أمانْي)[2] بالتخفيف في قوله تعالى **(وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ)** [البقرة/78] بتخفيف الياء وإسكانها. وقرأ الجمهور (أمانِي) بتشديد الياء[3].

ووجه قراءة أبي جعفر هنا أنه أراد الجمع على (مفاعل)، ووجه قراءة من قرأ بالتشديد أنه أراد به الجمع على (مفاعيل). وهذا الوجه استجاده الفراء[4]. وهو قراءة السبعة واثنين من العشرة. فمن قرأ بالتشديد فلأن مفرد (الأماني): أمْنية، والتثقيل في الأماني إنما هو على الأصل، فكل ما كان مفرده مثقلا فجمعه مثقل أيضاً[5].

غير أن كثرة القراءة بالتشديد لا تعني عدم جواز قراءة التخفيف، وإن كان الطبري[6]قد أوجب القراءة بالتشديد ولم يجز بغيرها.

وقد صوب الفراء قراءة الإدغام بلا إشمام أو روْم في قراءة أبي جعفر (تأمنا)[7] في قوله تعالى **(قَالُوا يَاأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ)** [يوسف/11] بإدغام النون في النون إدغاما محضا دون الإشارة إلى الروْم أو الإشمام[8].

---

[4] أبو جعفر المدني (ت130هـ) هو: يزيد بن القعقاع المخزومي، مولاهم، أحد العشرة، تابعي مشهور كبير القدر. طبقات ابن الجزري 382/2.

[5] قرأ بها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وشيبة والأعرج وابن حجاز وهارون والحسن والحكم ينظر: النشر 217/2.

[6] ينظر إعراب القرآن للنحاس 240/1، المحتسب 94/1، الجامع لأحكام القرآن 6/2، البحر المحيط 276/1، النشر 217/2، الإتحاف 399/1.

[7] معاني القرآن 49/1.

[1] ينظر: معاني القرآن للأخفش 117/1، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 132/1، إعراب القرآن للنحاس 240/1.

[2] جامع البيان 376/1.

[3] قرأ بإبدال الهمزة مع الإدغام المحض أو روْم وأبو جعفر والباقون بالإدغام مع الإشارة (الإتحاف 141/2).

[4] معاني القرآن 38/2.

وتابع الفراء في ذلك النحاس، وعد ترك الإشمام وهو القياس؛ لأن سبيل ما يدغم أن يكون ساكنا[1].

وقرأ الجمهور بالإدغام مع الإشارة روْما أو إشماما؛ لأن أصله (تأمنُنا). فعلى قراءة أبي جعفر ذهبت علامة الإعراب، وهي الضمة لأجل الإدغام.

على أن الفراء رفض قراءة أبي جعفر (ربأت)[2]بالهمز بدلا من (ربتْ)، في قوله تعالى (**وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ**) [الحج/5]، وهو من: ربأ للقوم وهو الربيئة: إذا ارتفع موضع عال لينظر لهم عدوهم، أي ارتفعت. قال الفراء: "فإن لم يكن أراد من هذا، فهو غلط تغلطه العرب فتقول: حلأت السويق ولبأت بالحج ورثأت الميت، وهو كما قرأ الحسن البصري (ولا أدرأكم) بالهمز بدلا من (**قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ**) [يونس/16]بغير همز. وعده "مما يرفض من القراءة"[3]، إذ لا وجه لهمز الفعل (ربا) و(أدرى)؛ لأنهما معتلا الآخر بالألف. وعلى ذلك قراءة الآخرين من القراء. ولهذا وصفه بأنه مما تغلط به العرب.

غير أن ابن جني وجه القراءتين توجيهاً معنوياً يجيزهما على أساسه، إذ بين أن القراءة بغير همز من ربا يربو: إذا زاد وانتفخ، ومن قرأ بالهمز، فالمعنى: ارتفعت حتى صارت بمنزلة الربيئة[4].فالفارق المعنوي بين القراءتين إذن أن التي بالألف تفيد الزيادة، والتي بالهمز تفيد الارتفاع.

وهذا الهمز قد يكون صورة من صور شدة الصوت والتأكيد على تحقيق النبر. وليس من قبيل الخطأ، وإنما ظن الفراء فيه الخطأ؛ لأنه كثيرا ما يخلد إلى ذوقه

---

(5) إعراب القرآن للنحاس 316/2. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 92/9، النشر 303/1، الإتقان 95/1.

(6) قرأ بها: أبو عمرو وأبو جعفر وعبد الله بن جعفر وخالد بن الياس. ينظر: النشر 325/2.

(1) معاني القرآن 216/2.

(2) ينظر: المحتسب 74/2، الخصائص 145/3، مجمع البيان 69/7، التبيان 933/2، الجامع لأحكام القران 13/12، تفسير الخازن 300/3، في اللهجات لأنيس 79.

الخاص وفهمه المتميز، فقد آمن أن اللغة تتطور تطورا لا يخضع لمنطق الدرس أو قواعده، فعني بالإشارة إلى تعدد أساليب العرب في تعابيرها وبعضها بعيد عن المشهور فيظن فيه الخطأ[1] .

القراء المكيون: وهم قراء مكة المكرمة ومن المشهورين منهم قارئ واحد وهو ابن كثير[2].

قرأ ابن كثير قوله تعالى (**بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**)[3] [البقرة/10] بتشديد الذال على حين قرأ بقية العشرة بتخفيفها، وقرأ (تظَهرون عليهم) [البقرة/85] بتشديد الطاء، وقرأ (**الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ**)[النساء/1] بتشديد السين، وهما لدى عاصم وحمزة والكسائي وخلف بالتخفيف[4].

ومعلوم في العربية أن في التشديد زيادة في المعنى وتأكيدا لا تؤديه الصيغ المخففة، إذ يدل التشديد على تكرير الحدث ومداومته وتكثيره، فكأنه أبلغ في المعنى، كما في (قطَع) بدلا من (قطع) و(جمَع) بدلا من (جمع).

وذكر الفراء هذه القراءة الأخيرة بقوله: "وقرأ بعضهم (تسَاءلون به)، ثم وجهها لغويا بقوله (تسَاءلون) به، فأدغم التاء عند السين"[5] ومراده أن أصلها: (تتساءلون) بتائين، فأدغم التاء الثانية في السين فصارت (تسَاءلون).

---

[3] ينظر:الدراسات اللغوية عند العرب 106.

[4] ابن كثير (ت 120هـ) هو عبد الله بنى كثير بن عمرو بن هرمز إمام أهل مكة في القراءة. وهو أحد السبعة. طبقات ابن الجزري 442/1.

[3] قرأ بالتشديد نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والأعرج وشيبة وأبو جعفر ومجاهد وأبو رجاء وأبو حاتم. ينظر: السبعة 141، غيث النفع 83.

[4] ينظر: كتاب السبعة 141، 162، إعرب القرآن للنحاس 194/1، 389، الإتحاف 501/1.

[5] معاني القرآن 253/1.

وقرأ ابن كثير (شُوَاظٌ مِنْ نَـارٍ)[4][الرحمن/35]، بكسر الشين فعدهما الفراء لغتين بمعنى واحد، كما يقال: صوار وصوار[5].

وقرأ ابن كثير (يسْري)[6] بإثبات الياء في الوصل والوقف على الأصل وذلك في قوله تعالى **(وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)** [الفجر/4]، وذلك أن الفعل لا يحذف منه في الوقف كما يحذف من الأسماء. ومن القراء من حذف الياء؛ لأن شبه رؤوس الآي التي قبلها، تحقيقا للانسجام الصوتي موافقة لرسم المصحف. ولذلك وصف الفراء الحذف بأنه أحب إليه، من الإثبات، فقال: "وحذفها أحبُ إليَ، لمشاكلتها رؤوس الآيات"، وأضاف إلى ذلك ملحظا آخر وهو أساليب العرب، فقال: "ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها منها"[1].

وقد وجه هذه القراءة أبو عبيدة وآخرون[2] توجيها آخر، وهو أن الياء قد تحذف في الدرج، اكتفاء عنها بالكسرة، وفي الوقف تحذف مع الكسرة. فالإثبات على الأصل والحذف إتباعا للمصحف.

القراء الشاميون: ولديهم قارئ واحد من السبعة، وهو عبد الله بن عامر (ت 811هـ).

---

[4] قرأ بكسر الشين:ابن كثير وابن محيصن والأعمش وعيسى ابن عمر وشبل وابن أبي اسحاق والحسن البصري. ينظر:السبعة 621،غيث النفع 362.

[5] ينظر:معاني القرآن 117/3،إعراب القرآن للنحاس 309/3.

[6] قرأ بها وصلاً:نافع وأبو عمر والكسائي وأبو جعفر وقتيبة. ينظر:السبعة 683،غيث النفع383.

[1] معاني القرآن 260/3.

[2] ينظر: مجاز القرآن 297/2، إعراب القرآن للنحاس 219/5، إعراب ثلاثين سورة 74، مجمع البيان 482/10، الجامع لأحكام القرآن 43/20، البحر المحيط 468/8، تفسير الخازن 402/4.

وقد قرأ ابن عامر[1] (نسْيا)[2]بكسر النون في قوله تعالى (**قَالَتْ يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا**)[مريم/23] والنسي والنسي لغتان معناهما واحد. والعرب تقول: نسيته نسيانا ونسيا، والكسر هو الاسم وهو الشيء المطروح، والفتح أريد به المصدر من قول القائل (نسيت)[3].

وقرأ ابن عامر (برق) بكسر الراء في قوله تعالى (**فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ**)[القيامة/7]، على حين قرأ أهل الحجاز بفتح الراء (برق)، لغتان في التحير والدهشة[4].

وقد وجه الفراء[5] وتبعه الزجاج[6] القراءتين باختلاف المعنى فيهما، فمن قرأ (برق)بالكسر فمعناه فزع وتحيَر ،ومن قرأ(برق)بالفتح، فهو من برق يبْرق، من بريق العينين.

وذكرالفراء أن كسر الراء في قراءة ابن عامر (يحلَ) في قوله تعالى (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[7][طه/81]، أحبُ إليه من ضمها في المضعف الثلاثي–هنا– وهو (يحلَ)؛ لأن الحلول ما وقع من يحل، ويحل: يجب، وجاء في التفسير بالوجوب لا بالوقوع. وحجة من ضم أنه بناه على فعل يفعل، جعله بمنزلة ما

---

[3] ابن عامر (ت 118هـ) عبد الله بن عامر بن يزيد إمام أهل الشام في القراءة، وهو أحد السبعة. طبقات ابن الجزري 162/1.

[4] قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عاصم وعاصم والكسائي وشعبة. ينظر: السبعة 408، غيث النفع 285.

[5] ينظر: معاني القرآن 164/2–165، جامع البيان 69/16، السبعة 408، الكشف 86/2.

[1] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 555/3، الإتحاف 574/2.

[2] معاني القرآن 209/3، وينظر: حجة ابن خالويه 357.

[3] معاني القرآن وإعرابه للزجاج 252/5، وينظر السبعة 661، مجمع البيان 394/1، الجامع لأحكام القرآن 147/19.

[4] قرأ بالضم: الكسائي والشنبوذي وقتادة وأبو حيوة والأعمش وطلحة ويحيى بن وثاب والفراء ينظر: السبعة 291، غيث النفع 422.

يحل في مكان، ثم انتهى إلى نتيجة تسوي بين القراءتين بقوله: "وكل صواب إن شاء الله"[1].

نقد القراء غير المشهورين (2)

(أ) **البصريون:** اشتهر عدد من البصريين بقراءات غير مشهورة، منهم: الحسن البصري (ت110هـ) وعاصم الجحدري (ت128هـ)، وابن سيرين (ت110هـ) وأبو رجاء العطاردي (ت 105هـ).

1- أما الحسن البصري[2] فقرأ (ولا أدرأتكم)[3]بالهمز في قوله تعالى **(قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)**[يونس/16] وهي مرسومة في خط المصحف بالياء (أدريكم) مما يفسح المجال لقراءتها بإمالة الألف نحو الياء. وبذلك قرأ حمزة والكسائي وابن عامر[4].

وقد وجه الفراء قراءة الحسن البصري توجيها مرده نزوعه الى النطق بما تمليه عليه طبيعته في الفصاحة التي يعلل بها الفراء طائفة من الظواهر اللغوية، فقال: "ولعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها؛ لأنها تضارع "درأت" الحد وشبهه".

---

[5] معاني القرآن 188/2، وينظر: جامع البيان 193/16، معاني القرآن وإعرابه 370/3، إعراب القرآن للنحاس 353/2، الكشف 103/2.

[1] الحسن البصري (ت110هـ) وهو أبو سعيد بن يسار ولد في المدينة وتوفي في البصرة،عالم جامع فقيه حجة ناسك فصيح. طبقات ابن الجزري 235/1،254.

[2] قرأ بها الحسن وابن عباس وابن سيرين وأبو رجاء العطاردي. ينظر: إعراب القرآن للنحاس 53/2، مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه 56.

[3] ينظر:السبعة 324،البحر المحيط 123/5.

ثم عزاه إلى ظاهرة أخرى، كثيرا ما كان ينبه عليها، وهي (الغلط بسبب التشابه) فقال: "ربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز "[1].

وكان الحسن يوصف بالفصاحة لدى اللغويين[5] وهذه الظاهرة مما يراه الحسن من الأداء الفصيح في اللغة، وقد وجهها أبو حاتم بأنه أراد: (ولا أدريتكم به)، ثم أبدل من الياء ألفاً على لغة بني الحارث بن كعب. وقد سأل الأصمعي أبا عمرو ابن العلاء عن الهمز في هذا الحرف أله وجه؟ فقال: لا، وقال أبو عبيدة: لا وجه لقراءة الحسن ... إلا على الغلط[2]. أي ما تغلط به العرب في قياسها لفظاً على لفظ.

وقد سمع الفراء هذه اللغة في بعض طيئ وغني وهي من قبائل وسط الجزيرة[3].

ومما قرأ الحسن (نتَخذ)[4] بضم النون وفتح التاء المشددة والخاء، على البناء للمفعول في قوله تعالى (**ما كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ**) [الفرقان/18]، وهي قراءة أبي جعفر المدني أيضاً. وقرأ الجمهور (نتْخذ) بالبناء للفاعل. وقد أجمعوا على فتح النون، ولو كانت (نتْخذ) لحذفت (من) الثانية[5].

---

[4]معاني القرآن 459/1.وينظر :المحتسب 310/1،إعراب القرآن للنحاس54/2،التطور اللغوي ل عبد التواب81،77،اللغة لفندريس81.

[5]ينظر المحتسب 259/1، وأمالي المرتضى للشريف المرتضى 153/1، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري لصاحب أبو جناح ص23.

[1] ينظر: المحتسب 310/1، إعراب القرآن للنحاس 54/2.

[2] معاني القرآن 459/1، وينظر إصلاح المنطق 158، الخصائص 145/3، لسان العرب 10/1، اللهجات العربية في التراث 424، في اللهجات لأنيس 79، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري 146.

[3] قرأ بهما ابن عامر وأبو جعفر وأبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن علي والباقر (ع) ومكحول وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة وأبو بشروالزعفراني وجعفر الصادق (ع) واخرين ينظر: البحر المحيط 489/6، النشر 333/2.

[4] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 461/2.

وقد أجاز الفراء هذه القراءة على تفردها وقلة من قرأ بها، لكنه آثر – مع ذلك– قراءة الجمهور فقال: "والقراء مجتمعة على نصب النون في (نتَخذ) إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ (أن نتَخذ) بضم النون، فلو لم تكن في الأولياء (منْ)، كان وجهاً جيداً، وهو على شذوذه وقلة من قرأ به قد يجوز على أن يجعل الاسم – اسم كان – في (منْ أولياء)، وإن كانت قد وقعت في موقع الفعل" ثم قال: "إنما آثرت قول الجماعة"؛ لأن العرب إنما تدخل (من) في الأسماء لافي الأخبار؛ ألا ترى أنهم يقولون: ما أخذت من شيء وما عندي من شيء، ولايقولون: مارايت عبدالله من رجل، ولو أرادوا: مارايت من رجل عبدالله، فجعلوا عبدالله هو الفعل، جاز ذلك وهو مذهب أبي جعفر المدني"[1].

وذهب الزجاج[2] إلى عدها خطأ لاوجه له؛ لأنه سيحدث على قراءة أبي جعفر هذه إخلال بشرط من شروط زيادة حرف الجر، وهو: دخول حرف الجر الزائد على المفعول به (من أولياء)؛ لأن (أولياء) سوف يكون على قراءة أبي جعفر مفعولاً به ثان، ووقوع الكلمة مفعول به ثان يعني أن أصلها خبر، والخبر لايدخل في شروط ما تدخل عليه من الزائدة[3].

وقد اشتمل النظر الى هذه القراءة عدداً من الاتجاهات، فمنهم من خطَأها، ومنهم من التمس لها وجهاً لايخرج به عما اشترطه النحاة وغير ذلك.

إلا أن الذي يبدو صواباً هنا رأي أحد الدارسين[4] في النظر إلى هذا النص في هذه القراءة، على أنه تضمن مفعولاً واحداً فحسب، وأما المفعول الآخر فلم يعد له وجود وانتقل إلى حالة أخرى اكتسب فيها حكماً آخر اقترب به من الفاعل، وصار بمنزلة العمد التي من صفاتها اقتضاء مسند أو موصوف.

---

[1] معاني القرآن 264/2.

[2] معاني القرآن وإعرابه 61/4.

[3] ينظر في شروط زيادة حرف الجر شرح ابن يعيش 13/8، وشرح الكافية 322/2، ومعاني النحو 79–81 ومنهج الأخفش الأوسط 24–243.

[4] ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن 390.

وكان كذلك على صواب في التفاته إلى أهمية المعنى الذي تشير إليه الآية الكريمة في قراءة أبي جعفر المدني. فالقضية الفعلية في هذه القراءة أريد بها التعبير عن تحقق الاتخاذ لاالتعبير عمن صدر عنه. أي أن التركيز هنا يعود على الحدث.

وقرأ الحسن (ماكذَب)[1] بالتشديد في قوله تعالى **(مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى)** [النجم/11]، على حين قرأ الجمهور بالتخفيف. وقد علل الفراء قراءة الحسن بقوله: "وكأن من قال: كذَب، يريد أن الفؤاد لم يكذب الذي رأى، ولكنه جعله حقاً صدقاً"[2]. فكأنه يرى في هذا التشديد توكيداً لهذه الرؤية، التي رآها النبي (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) حين عرج إلى السماء وتوثيقاً لها. والتقدير في التخفيف عند النحاس[3]: ما كذب فؤاد محمدٍ محمداً فيما رآه.

وقرأ الحسن (صللْنا)[4] بالصاد وكسر اللام في قوله تعالى **(وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدَ)** [السجدة/10]، فقال الفراء في التعليق عليها: "ولست أعرفها؛ إلا أن تكون لغة لم نسمعها، إنما تقول العرب: قد صلَ اللحم فهو يصلُ، وأصلَ يصلٌ، وخمَ يخمٌ وأخمَ يخمُ، ثم قال: "لو كانت (صللْنا) بفتح اللام كان صواباً، ولكني لأاعرفها بالكسر"[5].

---

[1] قرأ بهما عامر وأبو جعفر والحسن وقتادة ويزيد بن القعقاع وعاصم الجحدري وهشام وأبو رجاء ينظر: السبعة 614، غيث النفع 359.

[2] معاني القرآن 96/3، وينظر: الكشف 294/2.

[3] إعراب القرآن للنحاس 264/3.

[4] قرأ بها الحسن وعلي بن أبي طالب (ع) وابن عباس وأبان بن سعيد بن العاص. ينظر: البحر المحيط 200/7.

[5] معاني القرآن 331/2، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 293/3، مشكل إعراب القرآن 187/2، اللسان مادة (صلل).

فهذه عنده لغة شاذة لقراءتها بالصاد وبكسر اللام، إذ هو لا يعرف في اللغة (صلْلنا)، ولكن يعرف (صلْلنا). وقراءة الجمهور بالضاد (ضلْلنا) وبفتح اللام، وهي لغة نجد، وهي الفصيحة. ونسب الكسر (ضلْلنا) إلى أهل العالية، فهما لغتان معروفتان[1].

2-وقرأ عاصم الجحدري[2] (أيمسكه على هوان)[3] بدلاً من (هوْن) في قوله تعالى(**أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ**) [النحل/59] و (الهوْن) في لغة قريش: الهوان وبعض بني تميم يجعلون الهوْن مصدراً للشيء والهين، وقد فرق الفراء بين (الهون) بضم الهاء، وهي عدم الدراية و (الهون) بالفتح، وهي السكينة والوقار، وحكى عن الكسائي أنها تفيد عدم الكفاية، فقال: "وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: إن كنت لقليل هون المؤونة مذ اليوم، وقال: سمعت الهوان في مثل هذا المعنى من بعض بني إنسان، قال لبعير له ما به بأس غير هوانه، يقول: إنه هين خفيف الثمن"[4].

والذي يبدو أن (الهون) و (الهوان) معناهما واحد، وهو ضد العز[5].

وقرأ عاصم الجحدري (رجلاً سالماً)[6] بزيادة ألف بوزن (فاعل) في قوله تعالى (**وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ**) [الزمر/29]، على حين قرأ الجمهور (سلماً)بغير ألف[7].

---

[6] ينظر: مجمع البيان 386/8، الجامع لأحكام القرآن 91/14، البحر المحيط 201/7.

[1] عاصم الجحدري: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري (ت128هـ)، طبقات ابن الجوزي 349/1.

[2] وقرأ بها مع عاصم الجحدري وعيسى بن عمر: ينظر: البحر المحيط 504/5.

[3] معاني القرآن 106/2،وينظر: الجامع لأحكام القرآن 171/10، البحر المحيط 504/5.

[4] ينظر: لسان العرب مادة "هون".

[5] قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن عباس ومجاهد والجحدري وأبو عبيدة وابن مسعود وعكرمة وقتادة والزهري وأبان ويعقوب ينظر: السبعة، 56، غيث النفع 339.

[6] السبعة 562.

وذكر الفراء القراءتين فقال: "وقد قرأ العوام[1] (سلماً)، ثم بين أن (سلم) و (سالم) متقاربان في المعنى، وكأن (سلماً)مصدر لقولك سلم له سلماً، والعرب تقول: ربح ربْحاً وربْحاً، وسلم سلْماً وسلماً وسلامة. فسالم من صفة الرجل، وسلمْ مصدر لذلك". ثم احتاط لذلك بقوله: "والله أعلم"[2].

وقد تكون هذه القراءة من باب إشباع الحركة ومطلها، حتى تمتد فتصير حرفاً، وقد لحظ اللغويون، ومنهم ابن جني هذه الظاهرة، فعقد باباً في (مطل الحروف)، وعزا ذلك إلى طبيعة هذه الأصوات وقدرتها على الاستجابة إلى الإطالة. وأن ذلك قد يكون مظهراً من مظاهر الروية والتثبيت، ولايكون مع الاسراع والاستحثاث[3].

(ب) الكوفيون: ومنهم يحيى بن وثاب (ت103هـ) والأعمش (ت148) من التابعين، ومن قبلهم أبو عبدالرحمن السلَمي (ت74هـ).

عد الفراء قراءة أبي عبدالرحمن السلَمي[4] (لغوب)[5] بفتح اللام في قوله تعالى **(وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ)** [ق/38] من الشواذ[6]. وهي مروية عن الإمام علي (عليه السلام) وطلحة بن مصرف ويعقوب الحضرمي[7].

وقراءة الجمهور (لغوب) بضم اللام في هذه الآية وفي قوله تعالى (**لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ)**[فاطر/35]. قال الفراء: "وقرأ السُلمي

---

[7] يقصد عامة القراء.

[1] معاني القرآن 419/2.

[2] ينظر: الخصائص 123/3، والمحتسب 165/1.

[3] أبو عبدالرحمن السلمي (ت74هـ) وهو عبدالله بن حبيب بن ربيعة الضرير مقرئ الكوفة إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً، طبقات ابن الجزري 413/1.

[4] قرأ بها علي (ع) والسلمي وطلحة ويعقوب ينظر: البحر المحيط 129/8 والكشاف 12/4.

[5] معاني القرآن 80/3.

[6] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 232/4، مجمع البيان 148/9، الجامع لأحكام القرآن 23/17، البحر المحيط 129/8.

(لغوب)، كأنه جعله ما يلْغب مثل لغوب، والكلام (لغوب) بضم اللام واللغوب: الإعياء"[1]. يريد أن الذي ينبغي أن يقرأ به هو الضم؛ لأنه مصدر من الفعل (لغب) ، كما يقال: صدر صدوراً، ودخل دخولاً. وأما (لغوب) فصيغة مبالغة بزنة (فعول) مثل: صبور وضحوك، وهي فيما يراه الفراء لاتتسق وسياق الآية، ولهذا قال في ردها وتشذيذها: "والكلام لغوب"، أي هو الملائم للمعنى.

على حين وجد ابن جني[2] في القراءة وجهين، فقال: "إن شئت حملته على ما جاء من المصادر على (الفعول) نحو الوضوء والولوع والوقود، وإن شئت حملته على أنه صفة لمصدر محذوف، أي لايمسنا فيها لغوب لغوب، على قولهم: هذا شعر شاعر، كأنه يصف اللُغوب بأنه قد لغب أي أعيا وتعب. وهذا ضرب من المبالغة".

وقرأ أبو عبدالرحمن السلَمي قوله تعالى **(وَيَصْلَى سَعِيرًا)** [الانشقاق/12] (ويصلى)[3] بتشديد اللام المفتوحة وضم الياء بالبناء للمفعول.

ويشهد لصحة التشديد عند الفراء قوله تعالى **(ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ)** [الحاقة/31]، والتخفيف صواب عنده أيضاً، وهو قراءة الجمهور[4]، وبذلك جعل الفراء هذه القراءة التي بالتشديد في سورة الحاقة، شاهداً لصحة القراءة التي بالتشديد في الانشقاق، والقرآن يشهد بعضه لبعض كما في الرواية التي عن الإمام علي (عليه السلام)[5] وهذا هو المنهج الأفضل في تفسير القرآن.

---

[7] معاني القرآن 370/2. وينظر: تحفة الأريب 236.

[1] المحتسب 200/2–201. وينظر: لسان العرب مادة "لغب"، البحر المحيط 129/8.

[2] قرأ بها نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن محيصن وعمر بن عبدالعزيز وأبو الشعثاء والأعرج والحسن والسلمي. ينظر: السبعة 677، غيث النفع 382.

[3] معاني القرآن 250/3، السبعة 677، مجمع البيان 458/10، الجامع لأحكام القرآن 72/19، البحر المحيط 447/8.

[4] ينظر: التفسير في نهج البلاغة، بحث للدكتور كاصد الزيدي – مجلة رسالة الاسلام – بغداد، العدد 3، 4 لسنة 1971 ص37.

وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي (بوالديه حسناً)[1] في قوله تعالى **(وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا)** [الاحقاف/15] وهي عند غيره (حسْناً)[2]. قال الفراء: "قرأها أهل الكوفة بالألف، وكذلك هي في مصاحفهم، وأهل المدينة وأهل البصرة يقرأون (حسْناً) وكذلك هي في مصاحفهم، ومعناهما واحد والله أعلم"[3].

واحتمل ابن جني لها أن يكون (حسناً) كالمصادر التي اعتقب عليها (الفعْل) و (الفعل) نحو: الشغْل والشغل، والبخْل والبخل، وهو واضح. واحتمل أيضاً أن يكون الحسْن هنا اسماً (صفة) لامصدراً، أي وصيناه بوالديه فعلاً حسناً[4].

ومهما يكن من أمر فكلتا القراءتين: الكوفية وغير الكوفية وافقت أحد المصاحف العثمانية في الرسم، فضلاً عن احتمال كل منهما لمعنى سليم مقبول.

وضعف الفراء قراءة أبي عبدالرحمن السلمي (دحوراً)[5] بفتح الدال في قوله تعالى **(دحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ)**[الصافات/9-10]، وذكر أنه لايشتهيها لجعلها اسما، وعلل ذلك بأنه: "كأنه قال: يقْذفون بداحر وبما يدْحر" ثم قال: "ولست أشتهيها". وعلل ذلك بعلة لغوية فقال: "لأنها لو وجهت على ذلك على صحة لكانت فيها الباء؛ كما تقول: يقْذفون بالحجارة، ولاتقول يقْذفون الحجارة"، واحتج له بقول الشاعر:

نغالي اللحم للأضياف

وقدره بأنه:"نغالى باللحم"[6].

---

[1] قرأ بها عيسى بن عمر وعلي (ع) والسلمي. ينظر: البحر المحيط 60/8، والكشاف 520/3.

[1] ينظر: جامع البيان 10/26.

[2] معاني القرآن 52/3.

[3] المحتسب 265/2.

[4] قرأ بها علي (ع) والسلمي والطبراني وابن أبي عبلة، وأبو جعفر ويعقوب الحضرمي ينظر: البحر المحيط 353/7.

[5] معاني القرآن 383/2.

و(الدحور): الدفع والطرد والإبعاد، فقد جعل السلمي بقراءته (دحوراً) مصدراً، على زنة (فعول) فهو بمنزلة القبول والولوع والوزوع[1].

ومع أن الفراء قد خالف سيبويه[2]هنا في عده (الدحور) بالضم مصدراً للثلاثي من دحر، و (الدحور) بالفتح اسماً. في حين عد سيبويه الفعول والفعول لغتين في المصادر وتابعه في ذلك آخرون[3].

إلا أن أكثر المتأخرين تابعوا الفراء فيما ذهب إليه، ودليلهم أن (فعول) بالفتح بناء كثير الجريان في الأسماء، ولاسبيل له في المصادر كالجنوب والسَموم[4].

ومال الفراء إلى قراءة التخفيف، وهو تخفيف الراء بدلاً من تشديدها في قوله تعالى (**يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ**) [الحشر/2]، وذلك لاجتماع القراء عليها، وقرأ بالتشديد (يخَربون) طائفة من القراء غير المشهورين منهم أبو عبدالرحمن السلَمي، والحسن البصري، ونصر بن عاصم، وأبو العالية الرياحي، وقتادة، والجحدري، ومجاهد، وأبو حيوة، وعيسى بن عمر[5].

فمن قرأ بالتشديد كان معنى قراءته: هدم وأفْسد ومن قرأ بالتخفيف كان معنى قراءته ترك الموضع خراباً وذهب عنه، فقال الفراء: "كأن يخربون: يهدمون،ويخْربون –

---

(1) نظر: الكتاب 42/4، مجاز القرآن 166/2، المقتضب 127/2–128 إعراب القرآن للنحاس 415/3، مشكل إعراب القرآن 235/2،مجمع البيان 437/8، البحر المحيط 353/7.

(2) الكتاب 42/4.

(3) ينظر: المقتضب 127/2–128، دقائق التصريف 51، ديوان الأدب 69/3، التكملة 513، الحجة 44/3، والتبصرة والتذكرة 764/2.

(4) ينظر: إصلاح المنطق 332–333، وفصيح ثعلب 48، 50، وكتاب الفصيح 293، التلويح 48، شرح الفصيح لابن هشام 130–131،شرح لابن الجبَان 210، واللسان مادة "دحر"، والدرس الصرفي عند الفراء 67.

(5) ينظر: مجمع البيان 256/9، الجامع لأحكام القرآن 4/18، البحر المحيط 243/8.

بـالتخفيف – يخرجـون منهـا يتركونهـا"، ثـم قـال: "ألاتـرى أنهـم كـانوا ينقبـون الـدار فيعطلونها؟ فهذا معنى (يخربون)، والذين قالوا (يخربون) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه". ثم بين أنه "كل صواب"، مع ترجيح القراءة التي أجمع عليها القراء المشهورة بقوله: "والاجماع من قراءة القراء أحب إليَ"[1]. مع أن التشديد ربما كان أبلغ في التخريب بحسب تفسيره بدليل صيغته، ولكنه عدل عنها إلى التخفيف؛ لأنها قراءة الجماعة.

(جـــ) المكيـــون: وأشـــهرهم ابـــن محيصـــن (ت123هـــ) وحميـــد الأعـــرج (ت130هـ).

قرأ ابن محيصن[2] وابن كثير (ضيق)[3] بكسر الضاد بدلاً من فتحها في قوله تعالى **(وَلَا تَـكُ فِـي ضَـيْقٍ مِمَّـا يَمْكُـرُونَ)** [النحل/127]، إذ قرأ الجمهور بالفتح[4].

وقد فرق الفراء بينهما: فالضيق بفتح الضاد يكون في القلب والصدر، أي فيما هو نفسي بمعنى الغم، على حين أن الضيق بكسر الضاد فيما هو حسي. فقال[5]: "فالضيق ما ضاق عنه صدرك، والضيق ما يكون في الذي يتسع؛ مثل الدار والثوب وأشباه ذلك".

فيكون معنى الآية في القراءة المشهورة التي بالفتح: ولايضيقَنَ صدرك من مكرهم.

---

[1] معاني القرآن 143/3. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 386/4، الكشاف 80/4، أبو زكريا الفراء ومذهب في النحو واللغة 86.

[2] ابن محيصن (ت123هـ) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصن السهمي، مولاهم، المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير وله اختيار في القراءة على مذهب العربية، طبقات ابن الجزري 167/2.

[3] قرأ بها ابن كثير ونافع وابن محيصن، ينظر: السبعة 376، غيث النفع 272.

[4] ينظر: السبعة 376، الكشف 41/2، الكشاف 435/2، النشر 305/2.

[5] معاني القرآن 115/2. وينظر:حجة ابن خالويه213.

وقرأ ابن محيصن ومجاهد واليزيدي من غير العشرة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بن هشام البزار من العشرة (فرهن) بضم الراء والهاء من غير ألف في قوله تعالى **(وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)** [البقرة/283]. وقد قرأ الباقون (فرهان) بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها[1]. فالأولى بزنة (فعل)، والثانية بزنة (فعال).

وذكر الفراء[2] أنه "قرأ مجاهد (فرهن) على جمع الرهان"، ثم وجهها توجيهاً لغوياً بقوله: "فمن قرأ (فرهان) بكسر الراء وبألف، فهو جمع (رهْن) كما يقال في بغْل وكبْش: بغال وكباش؛ لأنه (فعْل) فقياسه أن يجمع على (فعال).

ومن قرأ (فرهن) فقد جمع (رهن) على (رهان) ثم جمع (رهان) على (رهن)، فهو جمع الجمع، كما تقول: ثمرة وثمار وثمر"[3].

وذكر الأخفش[4] أنه: "قد يكون (رهن) جماعة للرهان؛ كأنه جمع الجماعة". ثم رجح القراءة التي بالألف قائلاً: "ورهان أمثل من هذا الاضطرار". فكأنه يريد أنها أجود وأحسن.

قرأ حميد الأعرج[1] (خاسر الدنيا)[2] بالألف على زنة (فاعل) في قوله تعالى **(خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ)** [الحج/11]، وقد صوب الفراء هذه القراءة؛ لأن المعنى عنده واحد[3].

---

[1] معاني القرآن 115/2. وينظر: حجة ابن خالويه 213.

[2] ينظر: السبعة 194، التيسير 85، الإتحاف 460/1-461.

[3] معاني القرآن 188/1.

[4] ينظر: حجة ابن خالويه 104، الكشف 323/1، الجامع لأحكام القرآن 49/7، البحر المحيط 355/2.

[5] معاني القرآن للأخفش 191/1.

إلا أنه ضعف قراءة حميد الأعرج (لايأليتكم)[4] التي هي من (ألت) بالهمز في قوله تعالى (لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) [الحجرات/14]، فلم يستحسن هذه القراءة، لسببين أحدهما مخالفتها خط المصحف والآخر مخالفة قراءة الجمهور، فقال في تعليقه على قراءة الجمهور: "وهي من لات يليْت، والقراء مجموعون عليها". ثم قال: "وقرأ بعضهم (لايألِيْتكم)، وبين عدم قبوله لها بقوله: "ولست اشتهيها"، وعلل ذلك بمخالفتها خط المصحف فقال: "بغير ألف كتبت في المصاحف وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز"[5].

---

[1] حميد بن قيس الأعرج (ت130هـ) هو أبو صفوان المكي القارئ، ثقة، روى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء، طبقات ابن الجزري 265/1.

[2] قرأ بها ابن مهران وروح ومجاهد وحميد الأعرج وابن محيصن والزعفراني وقعنب والجحدري وابن مقسم الزهري وزيد ويعقوب وابن أبي اسحاق ينظر: البحر المحيط 355/6، النشر 325/2-326.

[3] معاني القرآن 217/2. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 89/3، مجمع البيان 73/7، الجامع لأحكام القرآن 18/12، البحر المحيط 355/6.

[4] قرأ بها أبو عمرو ويعقوب والأعرج واليزيدي والحسن. ينظر: السبعة 606، غيث النفع 356.

[5] معاني القرآن 74/3. وينظر: مجاز القرآن 221/2، تفسير غريب القرآن 416، الكشف 284/2.

وأحتج النحاس[1] لقراءة حميد هذه، مع مخالفتها لما عليه جمهور القراء، بأن من قرأ بها يحتج بإجماع القراء على قراءة (وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) [الطور/21]. وعلى هذا فلات وألات لغتان معروفتان مشهورتان في غطفان وأسد. و (فعل) و (أفْعل) هنا بمعنى واحد[2]، وهو النقص والحبس من لات يليت، ومن ألت يألت وترجيح الفراء في هذه القراءة (يليت) على (يألت) معضود بقرينة الرسم القرآني، وإجماع القراء عليها. فبني على حجة قوية، وفي هذه القرينة رد على[3] من آخذ الفراء على رده لهذه القراءة، وطلب منه أن يكون متسامحاً في قبولها دون تردد أو تضعيف.

(هـ) نقد القراء من الصحابة والتابعين

نقد القراء من الصحابة (1)

1- روي أن الإمام علي (ع)[4] قرأ (لترونَ)[5] بضم التاء الأولى، وفتح التاء الثانية في قوله تعالى (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)[التكاثر/5-6]، وبها قرأ النسائي وابن عامر

---

[3] إعراب القرآن للنحاس 216/4، وينظر: الكشاف 570/3، مجمع البيان 134/9، الجامع لأحكام القرآن 348/16، البحر المحيط 117/8.

[2] ينظر: معاني القرآن 394/2، البحر المحيط 339/3، الجامع لأحكام القرآن 329/1، المزهر 276/2.

[3] ينظر: (موقف الفراء من القراءات) علي ناصر غالب، مجلة المورد ص23، العدد الرابع، المجلد السابع عشر سنة 1988.

[4] الإمام علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، أبو الحسن الهاشمي، أحد السابقين الأولين، عرض القرآن على النبي (ص) استشهد بالكوفة (40هـ) ينظر: ابن الجزري 546/1.

[5] قرأ بها ابن عامر والكسائي وعلي بن أبي طالب ومجاهد والأشهب وابن أبي عبلة والسلمي ينظر: السبعة 695، غيث النفع 393.

أيضا. وقد رجح الفراء قراءة الجمهور بفتح التاءين؛ لأنهما أشبه بكلام العرب؛ لأنه تغليظ وتكرير، والأولى بالتكرير أن يكون متفقا، فلا ينبغي أن يختلف لفظه[1].

وذكر مكي[2] :أن "من قرأ بضم التاء جعله فعلا متعديا رباعيا منقولا من (رأى)، من رؤية العين، فتعدى بنقله إلى الرباعي إلى مفعولين، قام أحدهما مقام الفاعل وهو المضمر في (لترونَ) مفعول مالم يسم له فاعل، و(الجحيم) المفعول الثاني. ومن فتح التاء جعله فعلا ثلاثيا غير منقول إلى الرباعي فعداه إلى مفعول واحد؛ لأنه في الوجهين من رؤية العين".

وقرئت (قدر) بالتخفيف في قوله تعالى ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾[الأعلى/3] منسوبة إلى الإمام علي (عليه السلام) أيضا، وبها قرأ الكسائي كذلك، ومعه أبو عبد الرحمن السلَمي. وقرأ الجمهور بالتشديد (قدر) من التقدير، فمن خفف يكون كذلك –أي من التقدير– ويكون أيضاً من القدْرة والملْك[3].

وقد رجح الفراء القراءة التي بتشديد الدال بدليل قوي هو إجماع القراء المشهورين ولذا وصفها بأنها أحبها إليه بقوله: "والتشديد أحب إلي لإجماع القراء عليه"[4]. فذهب مع الجمهور في هذا الاختيار، وإن كانت قراءة شيخه الكسائي بالتخفيف؛ إذ الحجة مع الأكثرين الذين قرأوا بالتشديد. وأما قراءة الصحابة والتابعين فلا يقرأ بها إذا خالفت قراءة المشهورين، وذلك لاحتمال عدم ثبوت روايتها عمن رويت عنه.

---

[1] معاني القرآن 288/3، إعراب القرآن للنحاس 284/5، الكشف 387/2، نحو القراء الكوفيين 110.

[2] مشكل إعراب القرآن 496/2، الكشاف 281/4، مجمع البيان 533/10، التبيان للعكبري 1302/2،البحر المحيط 508/8.

[3] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 204/5، مجمع البيان 473/10، الكشاف 243/4، الجامع لأحكام القرآن 15/20، البحر المحيط 458/8.

[4] معاني القرآن 256/3.

وروي كذلك أن الإمام علياً (ع) قرأ (شعفها)[1] في قوله تعالى (قَدْ شَعَفَهَا حُبًّا) [يوسف/30] بإبدال الغين عينا ومعناه أنه وصل حبه إلى قلبها فكاد يحرقه لحدته. وقرئت بالعين المعجمة، والمعنى أنه خرق شغاف قلبها وهو غلافه، فوصل إلى قلبها قال الفراء[2] "كأنه ذهب بها كل مذهب"، أي جعل الحب يمتلك عليها إحساساتها ، ويستحوذ على قلبها. وقيل: الشغف بالعين المعجمة حب، والشعف بالعين غير المعجمة الجنون[3].

فالفرق بين دلالة (شعف) و(شغف) أن (الشعف) هو ما يصل إلى سويداء القلب فيحرقه ويمرضه، وأما (الشغف) فهو ما يحرق غلاف القلب دون أن يصل إلى السويداء. فهذا في تعبير القدامى وتصوراتهم. وأما الذي يدل عليه اللفظ القرآني، فهو أن الشغف يعني النفاذ من شغاف القلب إلى القلب.

وأيضاً روى أنَه (كرمَ الله وجهه) قرأ في قوله تعالى (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا)[4][النبأ/28]، يتخفيف الذال في الموضعين، وهي في قراءة الجمهور بالتشديد في الموضعين، وهني لغة. قال الفراء: "خففها علي بن أبي طالب (رحمه الله): (كذاباً)، وثقلها عاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري، وهي لغة يمانية

---

[1] (شعفها): قرأ بها الحسن وابن محيصن وأهل البيت علي بن أبي طالب وعلي بن الحسين ومحمد بن علي و جعفر بن محمد والشعبي وآخرين ينظر: البحر المحيط 301/5، الكشاف 316/2، الإتحاف 145/2.

[4] معاني القرآن 42/2. وينظر: المحتسب 339/1، الكشاف 316/2.

[3] ينظر: الصحاح مادة "شغف" و"شعف"، الجامع لأحكام القران 176/9، روح المعاني 226/12.

[4] قرأ (كذاباً) علي بن أبي طالب وعوف الأعرابي وأبو رجاء والأعمش وعيسى البصرة. ينظر: البحر المحيط 414/8، غيث النفع 380.

فصيحة"[1]. فوجه القراءتين كلتيهما بما يجعلهما مقبولتين من جهة المعنى وموافقة العربية.

وروى أنه (كرم الله وجهه)قرأ، فيما حكاه الفراء والكسائي: (خاتمه مسك)[2] في قوله تعالى (خِتَامُهُ مِسْكٌ)[المطففين/26]. وقراءة الجمهور (ختامه). ويقرر الفراء وغيره من اللغويين أن (الختام) و (الخاتم) متقاربان، إلا أن (ختاما) مصدر، و(خاتما) اسم فاعل. وقد وصفهما الفراء[3] بتقارب المعنى، بقوله: "والخاتم والختام متقاربان في المعنى".

غير أن القراءة المشهورة هي التي تصح القراءة بها حسب موازين القراءة المقبولة، دون القراءة الأخرى- وذلك لأن المشهورة (ختامه) هي الموافقة لخط المصحف، وليست الأخرى كذلك، إذ هي مخالفة له. وبذلك فقدت هذه القراءة أحد الشروط الثلاثة التي ينبغي توفرها في القراءة الصحيحة. ولذلك فهي لا يقرأ بها. فهي على هذا قراءة (آحاد)؛ لأنها رويت عن أحد الصحابة، وهو الإمام علي (عليه السلام).

ومعلوم أن كثيراً مما روي في القراءات عن الصحابة والتابعين لا يقرأ به إذا خالف خط المصحف، ولم يحتمل التأويل الخطي، كما احتمله مثلا (ملك) و(ملك)[4] و(المسكين) و(مسكين) وما إلى ذلك.

---

[1] معاني القرآن 229/3. وينظر: المحتسب 348/2.

[2] قرأ بها الكسائي وعلي والنخعي والسلمي والضحاك وزيد بن علي وأبو حيوة وابن أبي عبلة وعلقمة وآخرين ينظر: السبعة 676، غيث النفع 181.

[3] معاني القرآن 248/3. ينظر: إعراب القرآن للنحاس 657/3.

[4] تنظر القراءتان في الفاتحة/4، وينظر: الخط العربي والرسم القرآني بحث للدكتور كاصد الزيدي مجلة الضاد المجمع العلمي الجزء الخامس سنة 2001 ص130.

وقرأ عبد الله بن مسعود[1](الحي القيام)[2]في قوله تعالى ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[آل عمران/2] وهي في قراءة الجمهور (القيُوم) بزنة (فيْعول)، والأولى بزنة (فيْعال). وكلا البنائين للمبالغة، وهما من قام يقوم، والمعنى: أنه سبحانه القائم بتدبير ما خلق، فلا يحول ولا يزول جلَ وعلا. ولكن (فعُول) الذي عليه الجمهور "أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة" كما يذكر القرطبي[3].

ووردت قراءة ابن مسعود على لهجة أهل الحجاز؛ لأنهم يكثرون القول على هذه الصيغة. قال الفراء: "الحي القيوم قراءة العامة، وقرأها عمر بن الخطاب وابن مسعود (القيام). وصيغة القيوم: الفيعول، والقيام الفيعال، وهما جميعا مدْح. وأهل الحجاز أكثر شيئا قولا: الفيعال من ذوات الثلاثة. فيقولون للصوَاغ: الصيَاغ"[4]. وهذه ظاهرة المعاقبة الحجازية بين الواو والياء إذا سبقت الأولى بالساكن قلبت ياء وادغمت فيها الياء[5].

ورجح الفراء قراءة ابن مسعود (وثومها)[6] بالثاء في قوله تعالى ﴿مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾[البقرة/61] على التي بالفاء. وعلل ذلك بأنه مع ما يشاكله من العدس والبصل وشبهه. وقد ذهب الفراء هنا إلى ما ذهب إليه شيخه الكسائي من أن الفوم هو الثوم وأنه أنسب وأوفق للبصل. وأن العرب قد تبدل الثاء بالفاء كما قالوا

---

[1] ابن مسعود (ت32هـ) هو عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن الهذلي المكي. أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة طبقات ابن الجزري 459/1.

[2] قرأ بها عمر وابن مسعود والنخعي والأعمش وزيد بن علي بن الحسين (ع) وجعفر الصادق (ع) وعلقمة بن قيس والمطوعي ينظر: البحر المحيط377/2، والتبيان للطوسي 388/2.

[3] الجامع لأحكام القرآن 272/3. وينظر: المحتسب 151/1.

[4] معاني القرآن 190/1.

[5] ينظر: البحر المحيط 496/4، لهجة تميم 136.

[6] قرأ بها ابن مسعود وابن عباس ينظر: البحر المحيط 233/1.

جدث وجدف والأثاثي والأثافي[1]. وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى واحد، وأن اللفظتين لهجتان بينهما إبدال.

وقيل: إن (الفوم) هو الحنطة[2]، وقد ذكر الفراء أنها لغة قديمة يقول أهلها، فوموا، أي:اختبزوا. غير أن الزجاج[3]أنكر أن يكون الثوم بمعنى الفوم، واصفاً إياه بالبعد، معللاً له بأن القوم لا يجوز أن يطلبوا الثوم ولا يطلبون الخبز الذي هو الأصل. وهو وجه لا يخلو من قوة؛ لأنه بني على أصل المعنى في الاستعمال اللغوي من جهة، وعلى المنطق العقلي من جهة أخرى.

وقرأ ابن مسعود (سكارى) في قوله تعالى (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ)[الحج/2]، بغير ألف وفتح السين أي (سَكْرى)[4] وقد استحسنها الفراء فوصفها بالجودة، وبين أن ابن مسعود قرأ بها أي (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى)، ووصف ذلك بأنه وجه جيد في العربية". ثم علله بأنه "بمنزلة الهلكى والجرحى، وليس بمذهب النشوان والنشاوى".

ثم ذكر حجته في ذلك الاستعمال فقال: "والعرب تذهب بفاعل وفعيل وفعل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح، فيجمعونه على الفعلى. فجعلوا الفعْلى

---

[1] معاني القرآن 41/1.

[2] تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب 208.

[3] معاني القرآن وإعرابه 115/1، ينظر: الكشاف 285/1، مجمع البيان 122/1، تفسير الخازن 57/1.

[4] قرأ بها ابن سعدان وابن صالح وعمران وابن حصين وأبو سعيد الخدري وابن مسعود وحذيفة. ينظر: التبيان للطوسي 255/7، والبحر المحيط 350/6. وذكر صاحب طيبة النشر 279 أنه قرأ بها حمزة والكسائي وخلف والباقون بالألف.

علامة لجمع كل ذي زمانة وضرر وهلاك"، وأنهم "لا يبالون أكان واحده فاعلاً أم فعيلاً أم فعلان. فاختير (سكرى) بطرح الألف من هول ذلك اليوم وفزعه"[1].

ونقل النحاس[2] ما يفهم من كلام سيبويه، من أن قول قوم (سكرى) بدل على أن غير هذه اللغة أشهر منها. وقد جعلها القرطبي[3] لغتين في جمع سكران.

وقرأ زيد بن ثابت[4] (في عمدٍ)[5] بضم العين والميم في قوله تعالى ﴿فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾[الهمزة/9]. وهي قراءة عبد الله بن مسعود وحمزة والكسائي والحسن والأعمش وعاصم وخلف، وقرأ الباقون (في عمد) بفتحتين[6]. فإن عمد وعمد جمعان لـ (عمود)؛ لأن فعيل وفعول وفعال يجمعن على (فعل)،نحو كتاب وكتب، ورغيف ورغف،وعمود وعمد. وهما لغتان بمعنى واحد[7].

قال الفراء[8]: "العمد والعمد جمعان للعمود". وقال الطبري[9]: "والقراءتان صحيحتان متواترتان؛ لأنهما قراءتان معروفتان ولغتان صحيحتان عن العرب، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب".

---

(1) معاني القرآن 214/2–215، وينظر: الكشاف 4/3، مجمع البيان 69/7، إملاء ما منَ به الرحمن 76/2، البحر المحيط 350/6.

(2) إعراب القرآن 86/3، الكتاب 214/2.

(3) الجامع لأحكام القرآن 5/12.

(4) زيد بن ثابت (45هـ) هوأبو سعيد الأنصاري الخزرجي كاتب النبي وأمينه على الوحي، وأحد جامعي القرآن. طبقات ابن الجزري 296/1.

(5) قرأ بها حمزة والكسائي وعاصم والحسن وشعبة والأعمش وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ويحيى بن وثاب وخلف. ينظر: السبعة 697، غيث النفع 394،النشر 403/2،طيبة النشر لمحمد بن محمد الجزري 330، الإتحاف 629/2.

(6) ينظر: السبعة 697، التيسير للداني 225، الكشف 389/2، النشر 403/2.

(7) ينظر: الحجة لابن خالويه 376، واللمع في العربية لابن جني 176.

(8) معاني القرآن 291/3.

(9) جامع البيان 295/30 وينظر: إعراب القرآن للنحاس 768/3، البحر المحيط 510/8.

فحكم الطبري بصحة القراءتين ووصفهما بالتواتر، معللاً ذلك بأنهما معروفتان، وأنهما لغتان من كلام العرب صحيحتان. فسوى بهذا الكلام بينهما، ولم يرجح إحداهما على الأخرى.

وجعل الفراء قراءة أبي بن كعب[1] (يختصمون) في قوله تعالى ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[يس/49] حجة لمن يشدد، وهي قراءة أهل الحجاز (يخصمون)، فهم يشددون ويجمعون بين ساكنين[2].

وقد استحسن قراءة ابن عباس[3] لقوله تعالى ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾[الإسراء/13] فقرأها (يخْرج)[4] بالياء المفتوحة وضم الراء، مضارع (خرج) الثلاثي المجرد اللازم المسند إلى الضمير العائد على الطائر المذكور. وقرأ الجمهور (ونخرج) بنون العظمة المضمومة وكسر الراء مضارع (أخرج). ولكل من القراءتين عند الفراء وجه حسن[5].

ومن القراءات المرجوحة عند الفراء قراءة ابن عباس (سرق)[6] بضم السين وتشديد الراء مكسورة، على مالم يسم فاعله؛ وذلك في قوله ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا

---

[1] أبي بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصاري قرأعلى النبي (ص). طبقات ابن الجزري 31/1.

[4] معاني القرآن 379/2، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 397/4، مجمع البيان 426/8، الجامع لأحكام القرآن 38/15.

[3] ابن عباس (ت 68هـ) هو عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم. حبر الأمة وعالمها ومفسرها. طبقات ابن الجزري 425/1.

[4] قرأ بها يعقوب وابن محيصن والحسن ومجاهد وابن عباس وأبو جعفر. ينظر: البحر المحيط 15/6، النشر 306/2.

[5] معاني القرآن 118/2. وينظر: الكشاف 652/2، الجامع لأحكام القرآن: 229/10، البحر المحيط 15/6، الإتحاف 194/2.

[6] قرأ بها الكسائي وابن عباس وأبو رزين والضحاك. ينظر: 337/5، والتبيان للطوسي 180/6.

بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾[يوسف/81]. وقرأ الجمهور (سرق) بالفتحات والتخفيف، والفعل في قراءة ابن عباس مزيد فيه بالتضعيف من باب التفعيل لنسبة نائب الفاعل إلى أصل الفعل والفعل في قراءة الجمهور ثلاثي مجرد مبني للفاعل، إخبار بظاهر الحال[1].

وهذه القراءة ليست مرغوبة لدى الفراء، لذا وصفها بأنه لا يشتهيها. وعلل ذلك بأمرين ثانيهما غير مسلم به، وهما: أنها شاذة، ولأنه لا يستحل لأخي يوسف أن يسْرق، قال[2]: "ويقرأ (سرق) ولا أشتهيها، لأنهما شاذة، وكأنه ذهب إلى أنه لا يستحل أن يسْرق ولم يسْرق".

وقد بين النحاس[3] أن هذه القراءة تحتمل معنيين: "أحدهما علم منه السرق والآخر اتهم بالسرق".

ورد الفراء هذه القراءة يردُ قول من يزعم أن الكوفيين– وعلى رأسهم الفراء

الفراء–يعتدون بالقراءات الشاذة[4]. وأغلب الظن أن ابن عباس (رضي الله عنه)، لم يسوَغ الظن بأن إخوة يوسف (ع) يتهمونه بالسرقة، مع أن الأحداث تدل على أنهم لا يتورعون عن ذلك؛ لأنهم اجترأوا على ما هو أشد منه وأنكر، وهو التفكير بقتل يوسف، ثم العدول عن ذلك إلى إلقائه في البئر وتركه فريسة للموت أو الاستعباد، والثاني هو الذي حدث.

---

[1] ينظر: الكشاف 337/2، البحر المحيط 337/5، روح المعاني 37/13.

[2] معاني القرآن 53/2.

[3] إعراب القرآن للنحاس 341/2، وينظر: مجمع البيان 256/5، التبيان 742/2، الجامع لأحكام القرآن 244/9.

[4] ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية 157، الشواهد والاستشهاد في النحو 279، الكوفيون والقراءات 37.

ويرى الفراء أن قراءة ابن عباس (أنْبئهم)[1] بالهمزة وكسر الهاء في قوله تعالى (قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ)[البقرة/33] غير جائزة، إلا إذا ابدلت الهمزة ياء، سواء أثبتت الياء بعد الإبدال أو لم تثبت[2].

وقراءة ابن عباس هذه لها وجه من القياس، وهو اتباع الهاء لكسره الباء وهو الذي يسميه المعاصرون (الانسجام الصوتي) أو (التماثل الصوتي) الذي يسميه الغربيون(assimilation)، وعدم الاعتداد بالساكن الفاصل بين الهاء والباء؛ لكونه حاجزا غير حصين وهو السكون؛ لأنه في حكم المعدوم؛ من حيث إنه ليس بحركة. وقرأ الجمهور الكلمة بالهمزة الساكنة وضم الهاء (أنبئْهم)؛ لأن الهاء ضمير وهو في أصل وضعه مبني على الضم، وقراءة الجمهور على ذلك الأصل،ولا عدول عنه إلا إذا كان الضمير مسبوقا بالباء أو الياء. فالضمير فيهما يكون مكسورا للسهولة في القراءة بين الباء وهي مبنية في أصل وضعها على الكسر، أو الياء المكونة من الكسرتين لمن قرأ (أنْبيْهم) بدل الهمزة، وبين ذلك الضمير مثل بهم وعليهم[3].

نقد القراء من التابعين (2)

أمثال مجاهد ويحيى بن وثاب وزيد بن على والأعمش وإبراهيم بن أبي عبلة.

---

[1] قرأ بها ابن عامر وابن عباس، ينظر: البحر المحيط 149/1، السبعة 153.

[2] معاني القرآن 26/1.

[3] ينظر: مجمع البيان 156/1، المحرر الوجيز 227/1، البحر المحيط 149/1.

فاستحسن الفراء قراءة مجاهد[1] (آتينا) المد في قوله تعالى (وإن كان مثقال حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ) [الأنبياء/47]، وهو مزيد على زنة (فاعل) من باب المفاعلة من المواتاة، وهي المجازاة والمكأفاة. فيرى الفراء أن كونه من هذا الباب وجه حسن، قال: "وقرأ مجاهد (آتينا بها) بمد الألف، يريد: جازينا بها على فاعلنا. وهو وجه حسن"[2]، وقرأ الجمهور (أتينا بها) مقصورة الأف، فهو فعل ماض مجرد لازم، أي: جئنا بها واحضرناها للمجازاة عليها[3].

وأجاز الفراء قراءة مجاهد (وأخر)[4] بدلاً من (آخر) في قوله تعالى (وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ) [ص/58] إلا أنه بين أنه شخصياً لايستحب هذه القراءة، إتباعاً لعامة القراء ولبيانه في العربية، فقال: "قرأ الناس (وآخر من شكله) إلا مجاهداً فأنه قرأ (وأخر)، كأنه ظن أن الأزواج لاتكون من نعت واحد"[5]، ثم بين انه"إذا كان الاسم فعلاً، جاز أن ينعت بالاثنين والكثير، كقولك في الكلام: عذاب فلان ضروب شتى وضربان مختلفان" ثم قال: "فهذا بين". واحتمل بعد هذا أن لها وجهاً نحوياً آخر. فقال: "وإن شئت جعلت الأزواج نعتاً للحميم والغساق ولآخر، فهن ثلاثة، وأن تجعله صفة لواحد أشبه. والذي قال مجاهد جائز". ثم بين عدم استحسانه لما قرأ به مجاهد، مع اعترافه بجوازه، فقال: " ولكني لأستحبه لاتباع العوام وبيانه في العربية"[6].

---

[1] مجاهد بن جبر (ت 103) هو أبو الحجاج المكي.أحد الأعلام من التابعين والأئمة والمفسرين،وهو أشهر تلامذة ابن عباس وأنبههم،طبقات ابن الجزرى 41/2.

[2] معاني القرآن 205/2.

[3] ينظر: الكشاف 120/3، الجامع لأحكام القرآن 294/11، البحر المحيط 316/6، روح المعاني 5687.

[4] قرأ بها أبو عمرو وابن كثير ومجاهد والجحدري وابن جبير وعيسى ويعقوب واليزيدي وآخرين ينظر السبعة 555 غيث النفع 337.

[5] يقصد منه نعت مفرد.

[6] معاني القرآن 410/2-411.

فهي على الجمع عنده لكثرة أصناف العذاب التي يعذبون بها، وقراءة الجمهور على الإفراد. واحتمل أبو حيان[1] لتسويغه وجهان: أحدهما أنه " جاز أن يخبر بالجمع عن الواحد؛ من حيث هو درجات ورتب من العذاب، أو سمي كل جزء من ذلك الآخر باسم الكل".

وذكر الفراء أن يحيى بن وثاب[2] قرأ (كبيراً)[3]بالباء بدلاً من قراءة العوام وهم الجمهور (كثيراً) بالثاء في قوله تعالى (وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا) [الأحزاب/ 68]. وبين أن التي بالباء في الأصل قراءة عبدالله بن مسعود، وهي أيضاً قراءة عاصم، وبين أنه لايرتضي القراءة التي بالثاء قائلاً: "لانجيزه"[4]. فنظر إلى قراءة ابن مسعود واصحابه من الكوفيين (كبيراً) بالباء، الدال على أشد اللعن وأعظمه، وهو موافق لرسم المصحف، وإن كانت القراءة الأخرى لاتخالف الخط أيضاً، إذ أنه لم يكن منقوطاً في الأصل، قبل وضع نقط الإعجام فيه من قبل نصر ابن عاصم[5].

غير أن عدداً من أهل العلم رجحوا قراءة من قرأ (كثيراً) بالثاء، تكثيراً لأعداد اللعان، فقال النحاس[6]: "وكثيراً في هذا أشبه"، وإلى هذا ذهب الطبرسي[7] فقال:

---

[1] البحر المحيط 406/7. وينظر: الكشف 233/2،مجمع البيان 482/8، إملاء ما منَ به الرحمن 114/2، الجامع لأحكام القرآن 222/15.

[3] يحيى بن وثاب(ت 103) الأسدى،مولاهم الكوفى،تابعي ثقة كان مقرئ أهل الكوفة في زمانه.طبقات ابن الجزرى 380/2.

[4] قرأ بها حمزة والكسائي ونافع وابن كثير وابو عمرو وابن عامر وهشام وأبو جعفر وخلف ويعقوب ينظر السبعة 523.

[5] معاني القرآن 351/2.

[6] رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية لغانم قدوري 542-543.

[6] إعراب القرآن للنحاس 328/3.

[7] مجمع البيان 371/8، وينظر: الكشاف 275/3، الجامع لأحكام القرآن 250/14، البحر المحيط 252/7، تفسير الخازن 513/3.

"والكثرة أشبه بالموضع؛ لأنهم يلعنون مرة بعد مرة". وهذا الاختيار لمعنى التكثير، لقوله تعالى (أُوْلَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) [البقرة/159]، فإذا كان اللاعن هو الله سبحانه، فإن هذا اللعن لاشك كثير.

وقرأ زيد بن علي بن الحسين[1] (رض) (الكلام)[2] بلام مفتوحة بعدها ألف في قوله تعالى (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)[فاطر/10]، وقرأ الجمهور (الكلم) وهو اسم جنس جمعي مفرده (كلمة). وقراءة الجمهور أجود عند الفراء؛ وقد بين تكرر ذلك، فقال في هاتين القراءتين: "وكل حسن، والكلم أجود؛ لأنها كلمة وكلم، وقوله (كلمات)، في كثير من القرآن يدل على أن الكلم أجود: والعرب تقول كلمة وكلم. فأما الكلام فمصدر"[3]. فاستوثق من رأيه في قوة قراءة (الكلم) بالنص القرآني في مواضعه المختلفة التي ترد فيها الكلم والكلمات . فاحتج للقراءة بنصوص القرآن في مواضعه المختلفة.

وقرأ زيد بن علي (لبثين)[4] بغير ألف على الصفة المشبهة (فعل) في قوله تعالى (لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا) [النبأ/23]، وهي قراءة عبدالله بن سعود وأصحابه[5]. وقرأ

---

[1] زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) وهو زيد الشهيد، كانت إقامته بالكوفة، ورأى جماعة من الصحابة (ت121هـ) ينظر: مقاتل الطالبين ص106.

[2] قرأ بها ابن مسعود والسلمي وابراهيم النخعي وزيد بن علي. ينظر: البحر المحيط 303/7.

[3] معاني القرآن 367/2. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 364/3، الجامع لأحكام القرآن 330/14، البحر المحيط 303/7.

[4] قرأ بها حمزة والكسائي والأعمش وعلقمة ويحيى بن وثاب وطلحة وابن مسعود وزيد بن علي وقتيبة وعمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل وسور وروح. ينظر: السبعة 668، غيث النفع 379. وذكر صاحب طيبة للنشر 325 أنه قرأ بغير ألف روح وحمزة فقط.

[5] إعراب القرآن للنحاس 129/5، مشكل إعراب القرآن 451/2، البحر المحيط 413/8، النشر 380/2، الإتحاف 583، روح المعاني 14/30.

الجمهور (لابثين)، التي مفردها (لابث) بزنة (فاعل)، ورجح الفراء قراءة (لابثين)، واصفاً إياها بأنها "أجود الوجهين"، وعلل ذلك بقوله "لأن لابثين إذا كانت في موضع تقع فتنصب كانت بالألف، مثل: الطامع، والباخل عن قليل". ثم بين أن معنى اللبث: البطيء"، ووصفه بأنه "جائز، كما يقال: رجل طمع وطامع"[1].

وعلى هذا فأن من يقرأ (لابث) بزنة (فاعل) من (لبث)، وقراءة (لبث) بغير ألف صفة مشبهة بزنة (فعل).

وقد رجح الزمخشري[2] الصفة المشبهة؛ لأنها تدل على اتصاف الذات بالحدث، على سبيل الثبوت، وفيها مبالغة في المعنى في ليست اسم الفاعل؛ إذ هو يدل على اتصاف الذات بالحدث على وجه الحدوث والتجدد.

وقيل: (لابث) و (لبث) بمعنى واحد، مثل طامع وطمع، وفاره، وفره[3]، والأول أقوى.

وصوب الفراء قراءة زيد بن علي (تحاضوُن)[4] بضم التاء والألف في قوله تعالى (ولاتحاضون على طعام المسكين) [الفجر/18]. وقرأ الجمهور (تحاضون) بفتح التاء والألف، من الخماسي (التحاض) وهو: التحاث، وأصله (تتحاضون) بتاءين، فحذفت إحداهما تخفيفاً[5]. دفعاً لتوالي الأمثال، الذي كثيراً ما يستثقل في العربية.

وقرئ أيضاً بضم التاء، فهو على هذا مضارع (حاض) الرباعي، وهو من المحاضة والمحافظة. قال الفراء[6]: "وقد قرأ بعضهم (تحاضون) برفع التاء"، ثم بين

---

[1] معاني القرآن 228/3.

[2] الكشاف 209/4.

[3] ينظر: حجة أبي زرعة 746، تفسير الرازي 13/31، الجامع لأحكام القرآن 178/19.

[4] قرأ بها الكسائي وابن مسعود وعلقمة وزيد بن علي وعبدالله بن المبارك وابن محيصن. ينظر: البحر المحيط 471/8.

[5] ينظر: التبيان للعكبري 1286/2، اللسان مادة "حضض"، الجامع لأحكام القرآن 53/20، البحر المحيط 471/8.

[6] معاني القرآن 261/3.

أنه "كل صواب، كان (تحاضون): تحافظون، وكأن (تحضون): تأمرون بإطعامه، وكأن (تحاضون) يحض بعضكم بعضاً"، فيكون المعنى واحداً في القراءتين.

وضعَف الفراء قراءة الأعمش[1] (يزفُون)[2] بضم الياء في قوله تعالى ﴿فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [الصافات/94]، بدلاً من (يزفُون) بالفتح في قراءة المشهورين، وذلك لأنه لم يسمعها. وهي مشتقة من (أزْفَت)، والمسموع فيها (زفَت). فمعنى (يزفون): يسرعون. ووجه الفراء هذه القراءة التي رويت عن الأعمش باحتمال أنها مقيسة على قول للعرب، فقال: "ولعل قراءة الأعمش من قول العرب: قد أطْردت الرجل: أي صيرته طريداً، وطردته: إذا أنت قلت له: اذهب عنا، فيكون (يزفون) أي جاءوا على هذه الهيئة بمنزلة المزفوفة على هذه الحال فتدخل الألف"[3].

فمعنى يزفون بالضم أي يصيرون إلى الزفيف من (أزفَ)، والهمزة للصيرورة[4]. قال القرطبي[5]: "ومن قرأ (يزفون)، فمعناه يزفون غيرهم أي يحملونهم على التزفيف، وعلى هذا فالمفعول محذوف". ثم نقل عن الأصمعي أنه يقال: أزففت الإبل أي: حملتها على أن تزف". ثم حكي بصيغة التضعيف "قيل: إنهما لغتان إذ يقال: زف القوم وأزفُوا".

---

[1] الأعمش (ت148هـ) هو سليمان بن مهران الكوفي ومن أكابر قرائهم قرأ عليه حمزة الزيات وهو أحد التابعين. طبقات ابن الجزري 315/1.

[2] قرأ بها حمزة وعاصم ومجاهد وابن وثاب والمفضل والاعمش. ينظر: السبعة 548 وغيث النفع 335.

[3] معاني القرآن 389/2. وينظر: المحتسب 221/2،الكشف 225/2، إعراب القرآن للنحاس 429/3.

[4] ينظر: تحفة الأريب 125.

[5] الجامع لأحكام القرآن 95/15. وينظر: الكشاف 345/3، مجمع البيان 448/8، إملاء ما منَ به الرحمن 111/2، البحر المحيط 366/7.

ومعلوم في العربية أنه يرد (فعل) و (أفعل)، وقد صنف أبو حاتم كتاباً في ذلك سماه (فعلت وأفعلت) وهو مطبوع[1].

وضعف الفراء قراءة الأعمش (دريْء)[2] بضم الدال والهمز بدلاً من عدم الهمز في قوله تعالى ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [نور/35]وبين بعد ذلك أنه "لايعرف جهة ضم أوله وهمزه"، وأنه "لايكون في الكلام فعيل إلا عجمياً"، على حين وصفه سيبويه[3] بالقلة في كلام العرب، فقال: "لم يأت فعيل في الكلام إلا قليلاً". ثم قال الفراء[4]: "فالقراءة إذا اضممت أوله بترك الهمز، إذا همزته كسرت أوله. وهو من قولك: درأ الكوكب إذا انحط كأنه رجم به الشيطان فدمغه". وعلى هذا فإن المعنى مختلف في القراءتين؛ لأن الذي بغير همز وهو (الدريُ) معناه من (درَ) وقد نسب بالياء.

وقد وصفت هذه القراءة بأنها لحن؛على أساس أنه ليس في كلام العرب اسم على (فعيل). وقد جعله من درأت النجوم، وهو صفة قليلة النظير، ونظيره من الأسماء المزيق[5].

على حين يفسر المحدثون الهمز في هذه الكلمة بأنه من باب فصل عنصري المصوت المركب فيها وصولاً إلى النبر المنشود[6].

---

[1] بتحقيق الدكتور خليل العطية.

[2] قرأ بها حمزة وعاصم والمطوعي وشعبة والأعمش. ينظر: السبعة 456، غيث النفع 303.

[3] الكتاب 641/3. وينظر: المزهر 52/2.

[4] معاني القرآن 252/2. وينظر: مجاز القرآن 66/2، معاني القرآن للأخفش 420/2، إعراب القرآن للنحاس 136/3-137، مشكل إعراب القرآن 121/2-122، النشر 318/2.

[5] ينظر: مجمع البيان 141/7، البحر المحيط 245/6، الإتحاف 297/2.

[6] القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث لعبد الصبور شاهين ص130.

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة[1] (يقصرون) في قوله تعالى ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف/202]. فقراءة يقصرون من قصر عن الشيء، وقراءة الجمهور (يقْصرون) من أقصر الشيء أي كفَ.

قال الفراء[2]: "والعرب تقول: قد قصر عن الشيء وأقصر عنه فلو قرئت (يقْصرون)[3] لكان صوابا".

وهذه القراءة لم يجزها الطبري[4]؛ لأنها خالفت ما أجمع عليه القراء، إلا أن الفراء صوبها، وهي وإن جاءت على لهجة تميم[5]، إلا أنها خالفت القاعدة الأساس في قبول القراءة القرآنية، وهي الشهرة، بأن يقرأ بها أحد المشهورين من السبعة أو العشرة.

---

[1] بن أبي عبلة (ت153هـ) وهو شمر بن يقظان بن المرتحل أبو سعيد الشامي الدمشقي ويقال المقدسي فقيه كبير تابعي.

[2] معاني القرآن 402/1.

[3] قرأ بها ابن أبي عبلة، وعيسى بن عمر. ينظر: البحر المحيط 451/4.

[4] جامع البيان 160/9.

[5] البحر المحيط 342/6.

المبحث الثاني

نقد الشعراء والرواة (1)

وبالمثل وقف الفراء الموقف عينه من عدد من النصوص إذ صوب استعمال عدد من الألفاظ الواردة في شعر طائفة من الشعراء العرب وعللها بما يجيز استعمالها، ولاسيما ما يتعلق بكلام العرب ولهجاتها منها، وأنه صوب عددا منها، ورجح أخرى– فضلا عن القيمة العالية للتعبير القرآني عند موازنتها–معتضدا بالنص القرآني الكريم وبقراءاته المختلفة، وأيضا بما رواه عن المشايخ من صحيح الاستعمال، رابطا ذلك بظواهر اللغة المختلفة، كالتغليب والإبدال، والإشمام والتضعيف وعدمه، وما إلى ذلك.

نقد الشعراء

استشهد الفراء ببيت شعر للنابغة الجعدي، في بيان معنى كلمة (سليط)، وهو قول النابغة:

يضيء كضوء سراج السليـ

ـط لم يجعل الله منه نحاسا[1]

فعمد إلى بيان معنى (السليط)، فقال:"قال لي أعرابي من بني سليم :السليط: دهن السنام، وليس له دخان إذا استصْبح به"، ثم ذكر وجوها في معناه سمعها فقال:"وسمعت أنه الخلَ وهو دهن السمسم، وسمعت أنه الزيت"، ورجح بعد هذا أنه الزيت فقال:"والزيت أصوب فيما أرى"[2].

---

[1] ينظر:جامع البيان 74/27، والجامع لأحكام القرآن 172/17.

[2] معاني القرآن 117/3.وينظر:جامع البيان 74/27، والجامع لأحكام القرآن172/17.

وقد عقب ابن منظور على قول الفراء مشيراً أيضاً إلى أنه (الزيت)، وعلل ذلك بقوله:"لا يوقد في المساجد والكنائس إلا الزيت، مستشهدا بقول الفرزدق:

ولكنْ ديافيَ أبوه وأمُه بحوران يعصرْن السليط أقاربهْ [1]

و(حوران): من الشام، والشام لا يعصر فيها إلا الزيت[2].

وقد صوب الفراء الجمع بين الشيئين المتشابهين وإنْ اختلف لفظهما، اعتمادا على ما جاء عن العرب، بقوله:"إنَ العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما. فمن الأسماء قول الشاعر:

من النفر اللائي الذين إذا همْ

يهاب اللئام حلقة الباب قعْقعوا

فتبين أنه جمع بين (اللائي) و(الذين)، وأحدهما مجزئ من الآخر، وأما في الأدوات فقوله[3]

ما إنْ رأيت ولا سمعت به

كاليوم طالي أينق جدْب

فجمع بين (ما) وبين (إنْ)، وهما جحدان أحدهما يجزئ من الآخر"[4].

فهذا الاجتماع–عند الفراء–دليل على أن المعنى واحد فيهما وإن اختلف اللفظ.

---

[1] ديوان الفرزدق ص 50، والكتاب 40/2، شرح المفصل 89/3، خزانة الأدب 386/2.

[2] لسان العرب مادة "سلط".

[3] البيت لدريد بن الصمة وهو في ديوانه ص 34، شرح شواهد المغني 955/2.

[4] معاني القرآن 84/3–85.

وقد لاحظ الفراء حقيقة أن كلام الله أصوب من قول المشايخ في استعمال صيغة (فاعل) بدلاً من صيغة (فعيل)، في قوله تعالى: (وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ)[الذاريات/28]، فقال:"وكان بعض مشيختنا يقول: إذا كان العلم منتظراً لمن يوصف به قلت في العليم إذا لم يعلم: إنه لعالم عن قليل وفاقه، وفي السيد: سائد، والكريم:كارم".

ثم علق عليه مستحسنا فقال:"والذي قال حسن، وهذا كلام عربي جيد، قد قاله الله في (عليم) و(حليم) و(ميت)". ثم قال بعد ذلك: "وكان المشيخة يقولون للذي لم يمت وسيموت: هو مائت عن قليل، وقول الله عزَ وجل أصوب من قيلهم".وبين أنهم احتجوا–فيما احتجوا به–بقول الشاعر:

كريم كصفو الماء ليس بباخلٍ

بشيء، ولا مهْدٍ ملاماً لباخل

وبين أنه ليس يريد: (بخيل)، فجعله (باخل)؛ لأنه لم يبخل بعد[1].

وفي باب التغليب فسر الفراء قوله تعالى: (ياليت بيني وبينك بعد المشرقين) [الزخرف/38]، فبين أنه أراد بالمشرقين المشرق والمغرب فجمع بين الاسمين على تسمية أشهرهما، محتجاً بقول الفرزدق[2]:

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع

---

[1] معاني القرآن 3/86–87.

[2] معاني القرآن 3/33، ديوان الفرزدق ص85.وينظر:مجمع البيان 9/48، الجامع لأحكام القرآن 16/91، البحر المحيط 8/16.

[3] وجدت البيت في ديوان جرير ص 263 برواية أخرى هي:

ما كان يرضى رسول الله دينهم والطيبان أبو بكر ولا عمر

فهو يريد بالقمرين في البيت: الشمس والقمر، فغلب القمر على الشمس فقال: (قمراها)، وهذا كما يقال: العمران لأبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، وفي ذلك قال جرير[3]:

ما كان يرْضي رسول الله فعْلهم والعمران:أبو بكر ولا عمر

وبين أنه أنشد سيبويه:

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملْحد[1]

يريد بذلك عبد الله ومصعباً ابني الزبير،وإنما أبو خبيب عبد الله وحده،فغلبه على أخيه فقال: (الخبيبين).وأيضاً يقال:البصرتان للبصرة والكوفة، والعصران للعصر والظهر.

وحكى الفراء[2](يكْلؤكم) بفتح اللام وإسكان الواو وترك الهمزة في قوله تعالى (**قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن)** [الأنبياء/42]، فبين أن المراد بالكلاءة: الحراسة والحفظ، تقول: كلأه الله كلاءً أي: حفظه وحرسه، واكتلأت منهم، أي: احترسْت، وبين أن (كلأت):"مهموزة، ولو تركت همز مثله في غير القرآن قلت: (يكلؤكم) بواو ساكنة أو (يكْلاكم) بألف ساكنة، مثل (يخشاكم). ومن جعلها واواً ساكنة: قال كلات بالألف تترك منها النبرة- يقصد الهمزة- ومن قال: يكلاكمْ، قال: كليْت مثل قضيت وهي من لغة قريش". ثم بين بعد هذا أن كلتا اللغتين جيدة، فقال: "وكل حسن". ثم قال: "وسمعت بعض العرب ينشد قول الفرزدق[3]:

وما خاصم الأقوام من ذي خصومةٍ كورْهاء مشْنيّ إليها حليلها

---

[1] الكتاب 371/2، وهو لحسلن بن ثابت في ديوانه ص 154.وينظر:معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون 125/1.

[2] معاني القرآن 204/2.وينظر:الجامع لأحكام القرآن 291/11، لسان العرب مادة "كلأ"، البحر المحيط 314/6. وقد ذكر القرطبي أن تخفيف الهمزة في قراءة العامة، وحكاها الكسائي والفراء كما ذكر النحاس وأبو حيان لكن الذي في معاني القرآن للفراء ما يدل على أنهما ليستا قراءتين

[3] ديوان الفرزدق ص 606.

فبنى على شنيْت بترك النبرة[1]، و(النبرة) مصطلح يعني لدى القدماء:(الهمزة)[2]

وحكى سيبويه [3] مثله في آخر الكلمة، وهو أن من العرب من يقول: هو الوثْو أي:الوثئ وهو البطْؤ، فيبدل من الهمزة واواً حرصاً على تبينها. وعلة ذلك أن الواو صوت مجهور، والهمزة بين بين على الصحيح لدى المعاصرين[4].

غير أن النحاس[5] خطأ: (يكلاكم) التي بالألف؛ لأن الماضي يكون على هذا (كليْته فينقلب المعنى؛ لأن معنى كليته أوْجعْت كلْيته. وهو ما لا يقصده المتكلم.

وجاء قلب الهمزة واواً من كلمة (الرؤيا)، وهي مصدر كالبشرى والسقيا والبقْيا. وقد جرت مجرى الأسماء في قوله تعالى: (لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ)[6] [يوسف/5] فقال الفراء: "وإذا تركت الهمزة من (الرؤيا) قالوا: (الرُوْيا). وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة، قالوا: لا تقصص ريَاك في الكلام. فأما في القرآن فلا يجوز لمخالفة الكتاب". ثم بين أنه أنشده أبو الجراح قول الشاعر:

لعرض من الأعراض يمسي حمامه

ويضحي على أفنانه الغين يهتف

أحب إلى قلبي من الديك ريَة

وبابٍ إذا ما مال للغلق يصدف

أراد: (رؤية)، فلما ترك الهمز ووردت واو ساكنة بعدها ياء، تحولتا ياء

---

[1] معاني القرآن 204/2.

[2] ينظر:جمهرة اللغة مادة "همز" واللسان والصحاح مادة "نبر" القراءات القرآنية لعبد الصبور 22، فقه اللغة للدكتور كاصد الزيدي 486

[3] الكتاب 177/4.

[4] الأصوات اللغوية لابراهيم أنيس 89-90. وينظر: فقه اللغة العربية د. كاصد الزيدي 445.

[5] إعراب القرآن للنحاس 71/3.

[6] قرأ (ريَاك) الكسائي وأبو جعفر. ينظر: الإتحاف 140/2، التبيان للطوسي: 96/6.

مشددة. ومثل له بقول القائل:"لويْته ليَاً وكويته كياً" وبين أن "الأصل: كوْياً ولوْياً" وأنك إن "أشرت إلى الضمة–يريد الإشمام– قلت (ريا) فرفعت الراء، فجائز"[1].

ولم يجز الطبرسي[2] (ت548هـ) الإدغام؛ لأن الواو في تقدير الهمزة، وضعف الزمخشري[3] الإدغام للسبب نفسه، وبين أنه "لايقوى إدغامها" وأن "الأصل الهمز وعليه الجمهور". وهو مابينه الفراء–بوصف الإمالة والقلب–مما خولف فيه خط المصحف، وبين أنه لا يجوز ذلك في القرآن، وأجاز ذلك في غيره.

فمن قرأ بواو بدل الهمز، فلإنضمام ما قبلها. ومن أدغم فقال: (ريَاك) فقد أجرى المخففة مجرى الأصلية. ومن كسر الراء فقال: (ريَاك)، فهي بذلك لتناسب الياء.

وقد صوب الفراء قراءتي التخفيف والتشديد لكلمة (يبشر)[4]في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران/39]. فقد قرأ عبد الله بن مسعود وأصحابه (يبْشرك) بالتخفيف، فهو من بشر يبْشر وهي لغة تهامة. ولذا قال الفراء: "قرأها بالتخفيف أصحاب عبد الله". ثم بين أن كلا التخفيف والتشديد صواب"، وعلل ذلك بقوله: "وكأن المشدد على بشارات البشراء، وكأن التخفيف من جهة الأفراح والسرور"، وبين أن هذا قول كبار أهل العلم بقوله: "وهذا شيء كان المشيخة يقولونه"، ثم بين أنه أنشده بعض العرب:

---

[1] معاني القرآن 35/2. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 314/2، اللسان مادة "رأى"، البحر المحيط 280/5.

[2] مجمع البيان 208/5.

[3] الكشاف 303/2.

[4] قرأ بها عبد الله بن مسعود وحميد بن قيس ومجاهد. ينظر: البحر المحيط 447/2.

بشرتْ عيالي إذا رأيت صحيفةٍ

أتتك من الحجاج يتلى كتابها

وبين أنه "قال بعضهم: أبْشرْت"، واحتمل أن تكون لغة لأهل الحجاز، فقال: "ولعلها لغة حجازية". وذكر أن (بشرْت) لغة سمعها من عكْل، ورواها الكسائي عن غيرهم، وحكى عن أبي ثروان الأعرابي التخفيف وهو: "بشرني بوجه حسن". وبين أن البشارة وردت في سائر القرآن مشددة في قول أصحاب عبد الله بن مسعود وغيرهم[1].

وجعل الفراء معنى (العشية) بمعنى الآخر، و(الغداة) بمعنى: الأول، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات/46]، فتكون الهاء في (ضحاها) ضمير العشية، وقال ضارباً لها الأمثال: "يقول القائل: وهل للعشي ضحى؟ وإنما الضحى لصدر النهار. فهذا بين ظاهر من كلام العرب أن يقولوا: آتيك العشية أو غداتها، وآتيك الغداة أو عشيتها.وتكون العشية في معنى: آخر، والغداة في معنى: أول، ثم بين أن بعض بني عقيل أنشده:

نحن صبحْنا عامراً في دارها عشية الهلال أو سرارها

وبين أنه "أراد عشية الهلال أو عشية سرار العشية". ورأى أن "هذا أسد من آتيك الغداة أو عشيتها[2].

على حين صار تقرير الآية عند الطبرسي[3]: قدْر نهار وأوله، وعند القرطبي[4]: قدر الضحى الذي يلي العشية. وأن المراد من هذا أن مدة لبثهم قصيرة لم تبلغ يوما كاملا، فلما ترك اليوم أضافه إلى عشيته.

---

[1] معاني القرآن 212/1، وينظر: مجاز القرآن 91/1، معاني القرآن وإعرابه 408/1، الكشف 344/1، مجمع البيان 437/2، التبيان للعكبري 257/1، اللسان مادة "بشر"، الجامع لأحكام القرآن 75/4، تفسير الخازن 247/1.

[2] معاني القرآن 234/3-235.

[3] مجمع البيان 435/10.

[4] الجامع لأحكام القرآن 210/19. وينظر: الكشاف 217/4، البحر المحيط 424/8، تفسير الخازن 378/4.

نقد المفسرين والمتكلمين والفقهاء: (2)

(أ) نقد المفسرين

رجح الفراء أن معنى (الإذاعة) هو الإفشاء والإشاعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[النساء/83] ناقلاً ذاك عن المفسرين وهو استحسان الاستثناء من الإذاعة التي هي الإفشاء والإشاعة بين الناس. وبين أنه أجود الوجهين؛ لأن علم السرايا إذا ظهر علمه المستنبط وغيره، والإذاعة قد تكون في بعضهم دون بعض[1].

وقد أجاز الزجاج[2] القولين، وهو أن ما علم بالاستنباط ليس الأكثر هو الذي يعرفه، وإنما يستنبط قليل. والمعنى عند الطبرسي[3]: أنهم تحدثوا به وأفشوه من غير أن يعلموا صحته، فكره الله سبحانه منهم ذلك؛ لأن من فعل هذا فلا يخلو كلامه من كذب، فضلاً عما يدخل المؤمنين به من الخوف.

وجعل الفراء (مثْليهم) في قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾[آل عمران/13]، يعني الثلاثة، وهو الذي رآه أقرب إلى الصحة، أي ثلاثة أمثالهم. فقال:

---

[1] معاني القرآن 279/1-280. وينظر: معترك الأقران 533/1.

[2] معاني القرآن وإعرابه 89/2-90.

[3] مجمع البيان 81/3. وينظر: الكشاف 548/1، لسان العرب مادة "ذيع"، الجامع لأحكام القرآن 291/5، البحر المحيط 306/3، تفسير الخازن 406/1.

"زعم بعض من روى عن ابن عباس أنه قال: رأى المسلمون المشركين في الحزْر ستمائة، وكان المشركون تسعمائة وخمسين، فهذا وجه" .ثم بين أنه روي قول آخر رآه "كأنه أشبه بالصواب"، وهو "إن المسلمين رأوا المشركين على تسعمائة وخمسين، والمسلمون قليل ثلثمائة وأربعة عشر، فلذلك قال: "قد كان لكم–يعني اليهود– (آية) في قلة المسلمين وكثرة المشركين"[1].

وقد غلط الزجاج[2] الفراء فيما ذهب إليه فقال: "وهذا الغلط فيه غلط بين في جميع المقاييس وجميع الأشياء؛ لأن إنما نعقل مثل الشيء ما هو مساو له، ونعقل مثليه ما يساويه مرتين. فإذا جهلنا المثْل فقد بطل التمييز ... فالذي قال يبطل في اللفظ ويبطل في المعنى". يريد أن الذي قاله الفراء باطل من جهة اللفظ والمعنى جميعا.

وقد رد القرطبي[3] على الفراء أيضا ما قاله هنا مبينا "أن المعنى على خلاف ما قال" ثم بين أن "الذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر، فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على عدتهم". ورأى أن "هذا بعيد وليس المعنى عليه، وإنما أراهم الله على غير عدتهم لجهتين: إحداهما أنه رأى الصلاح في ذلك؛ لأن المؤمنين تقوى قلوبهم بذلك. والأخرى أنه آية للنبي "صلى الله عليه وآله وسلم"، يريد: أنه معجزة له تدل على نبوته. وقد ذكر ابن الأنباري[4]أن: "لا حجة للفراء في هذا؛ لأن الأعجوبة لم تكن في العدد إنما كانت في الجزع الذي أوقعه الله عز وجل في قلوب المشركين على كثرة عددهم وقلة عدد المسلمين وللشجاعة التي أوقعها في قلوب المسلمين فهان المشركون عليهم".

---

[1] معاني القرآن 194/1.

[2] معاني القرآن وإعرابه 383/1،وينظر :مجمع البيان 414/2.

[3] الجامع لأحكام القرآن 27/4.

[4] كتاب الأضداد لابن الأنباري 133.

وأورد الفراء معنى (تضحى) في قوله تعالى مخاطباً آدم وهو في الجنة ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[طه/119]، وهو أنك "لا تصيبك شمس مؤذية"، وبين أن هذا "أقرب إلى الصحة، من قول بعض المفسرين، أي: لا تعْرق، فقال: "والأول أشبه بالصواب"[1] والحر إنما يكون من الضحى وهو الانكشاف للشمس.

وورد في تفسير (فيهن) في قوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [براءة/36]، أن الضمير عائد على الأشهر الحرم، ووصفه بأنه أقرب إلى الصحة وأشبه بالصواب من عود الضمير على الاثني عشر، معللا ذلك بقوله: "ليتبين بالنهي فيها عظم حرمتها"، ثم احتج له بالسياق اللفظي، فقال: "ويدلك على أنه للأربعة –والله أعلم– قوله (فيهن) ولم يقل (فيها)"[2]. وقد وافق الفراء فيما ذهب إليه الطبرسي[3] والقرطبي[4].

وبين أستاذي الفاضل الدكتور كاصد الزيدي أن الذي يقوي هذا الترجيح في عود الضمير على (الأشهر الحرم) هو السياق اللغوي، وهو أنه استعمل الضمير (هن) ولم يستعمل (ها). فهذه قرينة لغوية على ترجيحه.

على أن الزجاج[5]والعكبري[6] لم يردا أو يرجحا عود الضمير على أحدهما، فيكون الضمير في (فيهن) للأربعة وللاثني عشر.

---

[1] معاني القرآن 194/2. وينظر: مجاز القرآن 32/2، مجمع البيان 33/7، الجامع لأحكام القرآن 54/11، الوجوه والنظائر 147.

[2] معاني القرآن 435/1.

[3] ينظر: مجمع البيان 27/5.

[4] ينظر: الجامع لأحكام القران 133/8.

[5] معاني القرآن وإعرابه 493/2.

[6] التبيان 643/2.

غير أن أبا حيان خالف الفراء فيما ذهب إليه، إذ جعل الضمير (فيهن) عائداً على (اثنا عشر)؛ لأنه يراه أقرب، لا على الشهور الحرم. فالظلم منهي عنه في كل وقت لا يختص بالأربعة الحرم وحدها[1].

وقد استحسن الفراء تفسير كلمة (سقيم) في قوله تعالى على لسان ابراهيم عليه السلام في خطاب قومه: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات/89] استحسن تفسيرها بأنه سقيم فيما يستقبل من وقته، فتوهموا أنه سقيم في الساعة التي نطق بها، وهذا في الواقع ضرب من المعاريض[2] قال الفراء:"أي مطعون من الطاعون"، ثم ذكر بصيغة التضعيف (قيل) "أنها كلمة فيها معراض–أي توريـة أي أن كل من كان في عنقه الموت فهو سقيم، وإنْ لم يكن به حين قالها سقْم ظاهر"، ووصف هذا التأويل بأنه "وجه حسن"[3].

ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر/30] أي: ستموت ويموتون. فأوهمهم ابراهيم (ع) بمعاريض الكلام أنه سقيم ولم يكن عليلاً ولا كاذباً[4].

وهذا المعنى حكاه غير واحد من القرآنيين[5]، وقيل: إنه مريض فتنحوا عنه لئلا يعديهم وهذا يبدو بعيداً[6].

---

[1] البحر المحيط 38/5–39.

[1] ينظر: المعراض مصطلح بلاغي قديم، بحث للدكتور كاصد الزيدي مجلة (العرب) الرياض ص23 ج1 ،2 س37 سنة 2001.

[3] معاني القرآن 388/2.

[4] تأويل مشكل القرآن 207.

[5] و [5] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 428/3، الجامع لأحكام القرآن 93/15، البحر المحيط 366/7.

وقد وجه المفسرون معنى قوله تعالى ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[المدثر/11]، أن يكون من صفة الله تعالى أي: دعني ومن خلقته وحدي، أو أن يكون من صفة المخلوق، أي: خلقته وحده لا مال ولا ولد وحيداً فريداً[1].

فحكى الفراء[2] أنه في "الوحيد وجهان: قال بعضهم: ذرني ومن خلقته وحدي، وقال آخرون: خلقته وحده لا مال له ولا بنين". ووصف هذا التأويل الثاني بأنه "أجمع الوجهين"، فرجح هذا الوجه الذي يذهب إلى أنه خلق في بطن أمه لا مال له ولا ولد منفرداً.

ورجح الفراء ما جاء في التفسير عن الإمام علي بن أبي طالب (ع) من أن (أصحاب اليمين) في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ [المدثر/39]، سمُوا بذلك لأنهم لم يكتسبوا ما يرتهنون به. وحكى عن الكلبي أنهم أهل الجنة، وقد رجح المعنى الأول، مبيناً أنه شبيه بالصواب"[3].

ومن المعاني التي ذكرها المفسرون في (أصحاب اليمين) أنهم الذين يعطون كتبهم بأيمانهم، وقيل :هم الذين لا ذنب لهم، وقيل: هم المؤمنون المستحقون الثواب، وقيل: هم الملائكة، وقيل: هم أصحاب الحق وأهل الإيمان[4] وحكى القرطبي[5] عن الفراء أن في هذا ما يقوي أن أصحاب اليمين الولدان؛ لأنهم لا يعرفون الذنوب.

---

[1] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 66/5، مجمع البيان 386/10، الكشاف 181/4، التبيان للعكبري 1250/2، الجامع لأحكام القرآن 70/19، البحر المحيط 373/8، تفسير الخازن 352/4

[2] معاني القرآن 201/3.

[3] معاني القرآن 205/3.

[4] الجامع لأحكام القرآن 86/19-87. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 73/5، مجمع البيان 391/10، الكشاف 187/4، البحر المحيط 379/8.

[5] الجامع لأحكام القرآن 87/19. وينظر: الكشاف 168/4-187.

ويلحظ مما تقدم أن هذا التأويل لأصحاب اليمين لم يحمل هذا التركيب الإضافي على العموم، وهو أنهم المؤمنون والصالحون من عباد الله، بل حمله على معنى أخص وهو أنهم المخلدون، أي الأولاد الصغار، وعلل ذلك بأنهم لم يقترفوا الذنوب فيعرفوها ويعاقبوا عليها.

وقد رجح أهل التفسير أن (كريم) في قوله تعالى على لسان ملكة سبأ ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل/29] معناه: الحسن بمضمونه ومافيه، وأنه من عند ملك كريم: وقيل: لأنه كان مختوماً، وإكرام الكتاب ختمه، وقيل: لأنه كان ممن يملك الأنس والجن والطير وهو سليمان (عليه السلام). وكانت قد سمعت بخبره، فوصفت كتابه بأنه(كتاب كريم)؛ لأنه من كريم رفيع الملك عظيم الجاه، وقيل: إنها قالت: (كريم) قبل أنْ تعلم أنه من سليمان[1]. غير أن السياق يدل بجلاء على أنه منه، لقولها بعد ذلك مباشرة (إنه من سليمان ...).

وقد ضعف الفراء هذا الرأي الأخير، فلم يره حسناً، فذكر أنه "يقال: إنها قالت (كريم) قبل أنْ تعلم أنه من سليمان "، ثم علق عليه بقوله: "وما يعجبني ذلك؛ لأنها كانت قارئة قد قرأت الكتاب قبل أن تخرج إلى ملئها"[2]. فهذا دليل آخر، يضاف إلى دليل السياق. وقيل: وصفته بالكرم؛ لأنه صدَره ببسم الله الرحمن الرحيم[3].

ويبدو أن الوجه الأول هو الصواب هنا، ويدل عليه السياق أيضاً بعد ذلك، وهو قولها: (إنه من سليمن)، فوصفته بالكرم لمكان نبي الله سليمان عليه السلام وشهرته وسعة ملكه.

---

[1] ينظر: تفسير غريب القرآن، الجامع لأحكام القرآن 192/13، البحر المحيط 72/7 الوجوه والنظائر 208، تأويل مشكل القرآن 327.

[2] معاني القرآن 291/2.

[3] ينظر: مجمع البيان 219/7، الكشاف 146/3، تفسير الخازن 409/3.

وورد في تفسير قوله تعال ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾[الزمر/42]، أن المعنى يقبضها إليه وقت موتها وانقضاء أجلها.

ونقل القرطبي[1] عن ابن عباس أنه إذا نام العبد، قبض الله نفسه ولم تقبض روحه. وقد يكون توفيها: نومها، فيكون التقدير على هذا: والتي لم تمت وفاتها نومها.

وذكر أبو حيان[2] أنه بين الميت والنائم قدراً مشتركاً، وهو كونهما لا يميزان ولا يتصرفان، فيمسك النفس التي قضى عليها الموت الحقيقي، ولا يردها في وقتها حية، ويرسل النائمة لجسدها إلى أجل تقبض فيه.

ومعنى هذا أن النائم كأنه متوفى أيضاً، إلا أنه يرده إلى الدنيا، وهو ما رأه الفراء بقوله: "والمعنى فيه يتوفى الأنفس حين موتها، ويتوفى التي لم تمت في منامها عند انقضاء أجلها". وذكر أن معنى توفيها نومها، وقال: "وهو أحب الوجهين إليَ "، مستنداً في ذلك إلى السياق وهو قوله تعالى بعد ذلك مباشرة: (**فيمسك التي قضى عليها الموت)** الزمر/42 ،وقوله﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾[الأنعام/60][3].

وقد ذهب المفسرون مذاهب في معنى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[البقرة/26]، فذكر أبو عبيدة[4] أن معنى (فما فوقها): فما دونها في

---

[1] الجامع لأحكام القران 260/15.

[2] البحر المحيط 430/7.

[3] معاني القرآن 420/2، وينظر: مجاز القرآن 190/2، مجمع البيان 500/8، اللسان مادة "وفي".

[4] مجاز القرآن 35/1، وينظر: تأويل مشكل القرآن 146.

[4] معاني القرآن وإعرابه 71/1.وينظر:تفسير غريب القرآن 44،مجمع البيان 67/1،الجامع لأحكام القرآن 243/1،البحر المحيط 123/1.

الصغر. وذهب الزجاج إلى مثل ذلك، فذكر رأي الفراء من غير تصريح منه به. وبين أن "المعنى: وأكبر منها" وأشار إلى أن هذا الوجه اختاره بعض النحاة. فقال:[4] "وبعض النحويين يختارون الأول –يريد أكبر منها–؛ لأن البعوضة كأنها نهاية في الصغر فيما يضرب به المثل". لأن (فوق) قد تكون دون عندما هو فوقها، و(دون)قد تكون فوق عند ما هو دونها[5] .

وذكر الفراء أن هذا قول قتادة وابن جريج، أما رأي أبي عبيدة فقدقال به الكسائي وأبو حيان، ويكاد الرأيان لا يخرجان عن معنى النص القرآني . فقوله تعالى (فما فوقها) أي فما تجاوزها وزاد عليها في المعنى الذي ضربت فيه مثلاً وهو القلة والحقارة، أو فما زاد عليها في الحجم كالذباب والعنكبوت، والثاني منهما يلائم الظاهر.

قال الفراء [1]: "فالذي (فوقها) يريد أكبر منها، وهو العنكبوت والذباب" ثم بين أنك لو جعلت في مثله من الكلام (فما فوقها) تريد: أصغر منها لجاز ذلك" ثم بين أنه لا يستحسنه، معللا ذلك بأن البعوضة "كأنها غاية في الصغر" وأنه أحب إليه أن جعل (ما فوقها) أكبر منها. فأخذ الفراء هنا بظاهر اللفظ القرآني ولم يحمله على ما هو ضد له، إذ اختار المتبادر وهو أن (فما فوقها) يعني ما هو أصغر من البعوضة. أي فما فوقها في الصغر.

واتفق جمهور المفسرين في توجيه معنى قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾[الأنعام/131]، على أن يكون الظلم فعلاً للكفار، وهو شركهم وذنوبهم التي عملوها، فلم يكن الله سبحانه ليهلكهم إلا بظلمهم وشركهم[2].

وذهب الفراء إلى أن الله سبحانه وتعالى لا يهلكهم بظلم منه على غفلة منهم، من غير تنبيه وتذكير. إذ هو تعالى منزه عن الظلم. ولذا قال الفراء: "لم يكن ليهلكهم

---

[5] ينظر: الأضداد لابن الأنباري 250–251، والأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي 536/1.

[1] معاني القرآن 20/1. وينظر: الكشاف 265/1، تفسير الخازن 39/1، الوجوه والنظائر 242.

[2] ينظر: الطبري 202/5، مجمع البيان 367/4، الكشاف 52/2، الجامع لأحكام القرآن 87/7.

بظلمهم، يقول: بشركهم (وأهلها مصلحون): يتعاطون الحق فيما بينهم. هكذا جاء التفسير". ثم بين بعد هذا أن فيها وجها وصفه بقوله: "وهو أحبُ إليَ من ذاك "، معللا إياه بأن "الشرك أعظم الذنوب"، ثم بين أن "المعنى–والله أعلم–لم يكن ليهلكهم بظلم منه وهم مصلحون"[1].

والذي عليه جمهور المفسرين أن المعنى: "ما كان ربك ليهلك القرى بظلم منه لهم، ولكن يهلكهم بظلمهم لأنفسهم. وقد أخبر تعالى أنه لايعذب قبل بعثه الرسل، ولو فعل ذلك لم يكن ظلماً منه؛ لأنه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم مايريد[2].

القراءة على التفسير:

وقد استحسن الفراء ما جاء في الأثر من أن (تجعلون رزقكم) في قوله تعالى ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة/82] بمعنى الشكر، وقد نسبت هذه القراءة الى الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام)، إذ قرأ (وتجعلون شكركم)[3]، وذلك على سبيل التفسير[4]. قال الفراء "جاء في الأثر: تجعلون رزقكم، شكركم، وهو في العربية حسن أن تقول: جعلت زيارتي إياك أنك استخففت بي، فيكون المعنى: جعلت ثواب الزيارة الجفاء، كذلك جعلتم شكر الرزق التكذيب"[5].

---

[1] معاني القرآن 355/1.

[2] ينظر: جامع البيان 202/5، البحر المحيط 224/4، تفسير الخازن 57/2، الوجوه والنظائر 102، الأشباه والنظائر 120.

[3] ذكروا أنها قرأ بها علي (ع) وابن عباس، ينظر: البحر المحيط 215/8.

[4] ينظر: جامع البيان 107/27، إعراب القرآن للنحاس 344/4، المحتسب 310/2، تفسير غريب القرآن 452، البحر المحيط 215/8.

[5] معاني القرآن 130/3.

وهذا الذي نسب إلى الإمام علي (عليه السلام) ليس قراءة أصلاً، بل هو تفسير، سماه بعضهم (القراءة على التفسير) وهو كثير في ما روي عن عدد من الصحابة كابن عباس وابن مسعود وغيرهما.

والمعنى على قراءة الجماعة: تجعلون شكر رزقكم، ثم حذف. وقيل: تجعلون حظكم من القرآن الذي رزقكم الله التكذيب. وقيل: تجعلون حظكم من الخير الذي هو كالرزق لكم أنكم تكذبون[1].

وقرأ أبيَ (لذكْر)[2] بدلاً من (لعلم) ، على التفسير في قوله تعالى (وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ) [الزخرف/61]. إذ معنى (لعلم) لذكر وتثبيت وتعريف.

وقرأ ابن عباس وقتادة وأبو هريرة والضحاك (لعلم) بفتح العين واللام بمعنى لأمارة والدلالة والعلامة[3]. وهي قراءات وإن وافقت العربية وخط المصحف، إلا أنها خالفت المجمع عليه، وعلى هذا فهي من الآحاد.

قال الفراء[3]: وفي قراءة أبي (وإنه لذكْر للساعة)، وقد روي عن ابن عباس: (وإنه لعلم للساعة) وعلْم جميعاً، وكل صواب متقارب في المعنى".

فقد صوب الفراء القراءتين؛ لأنهما بمعنى الأمارة والعلامة وبين أنهما متقاربان في الدلالة.

وعلى أية حال، فالمقرر في علم القراءات، أنه لا تصح القراءة إلا بما هو مجمع عليه، مما قرأ به السبعة أو العشرة، وما عداه فآحاد إن روي عن الصحابة.

---

(1) ينظر: الكشاف 59/4، مجمع البيان 226/9، التبيان للعكبري 1206/2، الجامع لأحكام القرآن 228/17.

(2) قرأ بها أبي فقط. ينظر: الكشاف 494/3.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 117/4، مجمع البيان 54/9، الجامع لأحكام القران 105/16،البحر المحيط 26/8.

(3) معاني القرآن 37/3.

(4) البرهان في علوم القرآن 337/1.ينظر:مباحث في علوم القرآن 253.

وقد قال الزركشي[4] عن هذا "فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير، فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف صحة التأويل".

(ب) نقد المتكلمين والفقهاء

رفض الفراء رأي أصحاب الكلام في عدم تجويزهم المفاضلة بين شيئين من جنس واحد باسم التفضيل، وذهب إلى أنها تكون بين شيئين من جنسين مختلفين. وحجته في ذلك ما قالوا بأن: القرآن الكريم استعمل اسم التفضيل (خير) للمفاضلة بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، كما في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[الفرقان/24]، وعد كلامهم من الخطأ، فقال: "وأهل الكلام إذا اجتمع لهم أحمق وعاقل لم يستجيزوا أن يقولوا: هذا أحمق الرجلين ولا أعقل الرجلين، ويقولون: لا نقول: هذا أعقل الرجلين إلا لعاقلين نفضل أحدهما على صاحبه. ثم قال:: وقد سمعت قول الله (خير مستقراً)، فجعل أهل الجنة خيراً مستقراً من أهل النار، وليس في مستقر أهل النار شيء من الخير فاعرف ذلك من خطئهم"[1].

أو بعبارة أخرى أن المفاضلة تكون بين مختلفين مثل أهل الجنة وأهل النار وليس بالضرورة أن تكون بين متشاكلين.

فأجاز الفراء وأصحابه أهل الكوفة أن تقول: العسل أحلى من الخل، وليس في الخل حلاوة. قال النحاس[2]: "فكأنه رد على نفسه". وقيل: (خيراً مستقراً) مما أنتم فيه، وقيل: على غير تأويل (من) كقولك: عنده خير. وقد يكون التفضيل وقع بين

---

(1) معاني القرآن 267/2.

(2) إعراب القرآن للنحاس 157/3، وينظر: الكتاب 484/1، جامع البيان 5/19، الجامع لأحكام القرآن 22/13.

المستقرين بإعتبار الزمان الواقع ذلك فيه، فالمعنى: خير مستقراً في الآخرة من الكفار المترفين في الدنيا[1].

والذي يبدو أن الجنة والنار قد دخلتا في المنازل، فقال ذلك لتفاوت ما بين المنزلتين، أو أنه خير في نفسه وحسن في نفسه.

وخطأ الفراء قول بعض الفقهاء في بيان قوله تعالى (وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ) [محمد/35]، إذ إنَ (لن يتركم) عنده مشتق من الوتر، وهو الفرد، فكأن المعنى: ولن يفردكم بغير ثواب. وأصل الوتر: القطع، قال الفراء: هو "من وترْت الرجل، إذا قتلت له قتيلاً، أو أخذت له مالاً فقد وترْته" ثم قال: "وبعض الفقهاء يقول: أوتر، والصواب: وتر"[2].

فمعنى (لن يتركم) أي: لن ينقصكم، ومنه الموتور الذي قتل له قتيل فلم يدرك بدمه، تقول منه وتره يتره وتراً وترةً.[3] وحكى ذلك عن الفراء النحاس[4].

---

[1] ينظر: مجمع البيان 167/7، الكشاف 89/3، البحر المحيط 493/6.

[2] معاني القرآن 64/3.

[3] ينظر: مجاز القرآن 216/2، مجمع البيان 106/9، اللسان مادة "وتر".

[4] إعراب القرآن للنحاس 192/4-193، وينظر: الكشاف 539/3، الجامع لأحكام القرآن 256/16، البحر المحيط 58/8.

المبحث الأول

نقد الفراء للنحاة والرواة والشعراء

نقد النحاة: (1)

(أ) نقد النحاة الكوفيين:

كان الكسائي من أبرز النحاة الكوفيين وأوفرهم نصيباً في نقد الفراء، سواء أكان النقد في وجوه النحو أم في قراءة القرآن. فكثيراً ما كان يختلف مع شيخه في الرأي، لاختلاف وجهات النظر والرؤى العلمية لكل منهما؛ إلا أن أغلب هذا النقد أخذ الطابع التحفظي كما سيتضح ذلك.

(1) نقده الكسائي:

ذكر الفراء أن الكسائي يفتح همزة (أن) في قوله تعالى **(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)** [آل عمران/18]، وقوله تعالى **(إن الدين عند الله الإسلام)** [الحجرات/19]، على إرادة الواو العاطفة المحذوفة، كأنه قال: شهد الله أنه لااله إلا هو، وأن الدين عند الله الاسلام. وهذا تخريج فيه ضعف عند الفراء؛ لأن حذف العاطف في الكلام ليس بالقوي، ومن كسر همزة (إن الدين) فإنما كسرها على الاستئناف، وأوقع الشهادة على (أنه لاإله إلا هو). فقد قال الفراء[1]: "وكذلك قرأها حمزة، وهو أحبُ الوجهين إليّ. وهي في قراءة عبد الله [2] (إن الدين عند الله الاسلام). وكان الكسائي يفتح كلتيهما. وقرأ ابن عباس بكسر الأول وفتح (أن) ليكون(أنَ الدين

---

[1] معاني القرآن 1/199-200.

[2] يقصد ابن مسعود

عند الله الاسلام)، وهو وجه جيد؛ جعل (أنه لاإله إلا هو) مستأنفة معترضة - كأن الفاء تراد فيها – وأوقع الشهادة على (أن الدين عند الله).

ثم بين بعد ذلك أن من كسر (**إنه لا إله إلاهو**) أجرى (شهد) مجرى (قال)، ومن فتح همزة (أن الدين) فعلى البدل من (**أنه لا إله إلا هو**)؛ وذلك أن الإسلام تفسير التوحيد الذي هو مضمون الكلام[1].

وحين قرأ الكسائي (لباس) بالنصب؛ عطفاً على (ريشاً) في قوله تعالى **(يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءِ تِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرَ)** [الأعراف/26]. وهو بالرفع مبتدأ وخبره (خير) والجملة خبر اللباس. ويجوز أن يكون ذلك نعتاً للباس أي المذكور والمشار إليه. وقيل: (لباس التقوى) خبر لمبتدأ محذوف تقديره "وساتر عوراتكم لباس التقوى" أو العكس، وفي الكلام حذف مضاف، والتقدير: ولباس أهل التقوى[2].

وذهب الفراء إلى اختيار النصب؛ تمشياً مع مذهب الكوفيين؛ بأن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ[3]. يقول الفراء[4]: "ولباس التقوى – بالنصب – يرفع بقوله: (ولباس التقوى ذلك خير)، ويجعل (ذلك) من نعته، وهي في قراءة أبي وعبدالله جميعاً (ولباس التقوى خير). وفي قراءتنا (ذلك خير). فنصب اللباس أحبُ إليَ؛ لأنه تابع الريش، (وذلك خير) فرفع خير بذلك".

---

[1] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 387/1، مجمع البيان 256/3، التبيان للعكبري 247/1، الجامع لأحكام القرآن 43/4، البحر المحيط 402/2، نحو القراء الكوفيين 310.

[2] ينظر: السبعة 280، حجة ابن خالويه 154، الكشف 460/1، الكشاف 58/2، الإنصاف مسألة 5 والبحر المحيط 283/4، النشر 368/2، نحو القراء الكوفيين 111. وقرأ بالنصب أيضاً الحسن وابن عامر وأبو جعفر ونافع.

[3] الإنصاف مسالة 5، وينظر: إئتلاف النصرة ص30.

[4] معاني القرآن 375/1. وينظر: معاني القرآن وإعرابه 362/2، مشكل إعراب القرآن 309/1، مجع البيان 408/4 والجامع لأحكام القرآن 185/7.

وذهب الكسائي إلى أن (خيراً) في قوله تعالى (**انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ**) [النساء/171] منصوب بالكون المضمر، والتقدير: انتهوا يكن ذلك خيراً لكم. ومثله قولهم: وراءك أوسع لك وحسبك أنفع لك، والتقدير فيها: وراءك يكن التأخير أوسع لك، وحسبك يكن الأمر الذي تنتقل إليه أنفع لك.

فرد عليه الفراء هذا التوجيه للإعراب، واحتج عليه بأن (أفْعل) لاتستعمل العرب في موضعه غيره، فلايقولون: انتهوا صلاحاً لكم، ولو كان الكلام مبنياً على إضمار الكون كان انته رشداً لك، بمعنى يكون الانتهاء رشداً.[1]

فالفراء منع أن يكون نصبه على إضمار (الكون)؛ "لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، وعلل ذلك بقوله: "ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسناً، ولايجوز أن تقول: اتق الله محسناً، وأنت تضمر تكن ولايصلح أن تقول: أنصرنا أخانا، وأنت تريد تكن أخانا"[2].

فمنع الفراء إضمار الكون، إذا لم يكن هناك دليل عليه في الكلام، وذهب إلى أن (خيراً) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: انتهوا انتهاءً خيراً لكم، والأصل فيه: الانتهاء خير لكم.

ويرى سيبويه[3]أن (خيراً) منصوب بفعل دل عليه ما قبله؛ إلا أن هذا الفعل لايجوز إظهاره.

وحكم الكسائي على موضع (أن يتراجعا) بالجر، في قوله تعالى(**فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا**) [البقرة/230]، على حين حكم الفراء عليه بالنصب؛ وذلك لضعف حرف الجر عنده عن أن يعمل مضمراً، فقال: "وقوله (فلاجناح عليهما أن يتراجعا)، يريد: فلاجناح عليهما في أن يتراجعا، (أن) في موضع نصب إذا نزعت

---

(1) معاني القرآن 296/1.

(2) معاني القرآن 296/1. وينظر:دقائق التصريف 516.

(3) الكتاب 282/1. وينظر:معاني القرآن للأخفش 457/2، المقتضب 283/3، مجالس ثعلب 327/1، دقائق التصريف 515-516.

الصفة–يريد بها حرف الجر–كأنك قلت:فلا جناح عليهما أن يراجعها" ، ثم بين أن الكسائي كان يقول:"موضعه خفض" ، وعلق عليه بقوله:"ولا أعرف ذلك "[1]

وفي موضع آخر ذكر الفراء تفسير قوله تعالى (**وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَجِعُونَ)** [المؤمنون/60] أن "وجلة من أنهم، فإذا ألقيت (من) نصبت. وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائي كان يقول: هو خفض على حاله"، ثم قال: "وقد فسرنا أنه نصب إذا فقد الخافض"[1].

وحرف الجر قد يحذف في اللفظ اختصاراً أو تخفيفاً، مع (إنَ) و (أنَ)؛ وذلك لاستطالتهما بصلتهما[2]. فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به.

وذهب الزجاج[3] إلى أن موضع (أن) هنا نصب، والمعنى: لايأثمان في أن يتراجعا، فلما سقطت (في) وصل معنى الفعل فنصب.

وذهب بعض الدارسين[4] إلى أن إجازة الخليل والكسائي على أن يكون موضع (أن) خفضاً على إسقاط (في) ومعنى إرادتها في الكلام؛ لأن (أن) يقع فيها الحذف، وهو أمر سائغ ويكون جعلها موصولة عوضاً عما حذف.

وذهب الكسائي في موضع آخر إلى أن الأسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف نابت عنه هذه الأداة، فالتقدير في قولك: لولا زيد لعاقبتك هو: لو لم يمنعني زيد من عقابك لعاقبتك. فلما حذف الفعل نابت لولا عنه.

وقد رد عليه الفراء هذا الرأي؛ لأن (لولا) زال عنها النفي، واستدل على ذلك بأنها لايعطف على الأسم بعدها، فلايجوز أن تقول: لولا أخوك ولاأبوك لعاقبتك. فلما

---

[1] معاني القرآن 148/1.

[2] معاني القرآن 238/2. وينظر: شرح المفصل 251/8، شرح الرضي 273/2.

[3] ينظر: شرح المفصل 51/8، وشرح الرضي 273/2.

[4] معاني القرآن وإعرابه 303/1، وينظر: 68/1.

[5] ينظر: من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة، حامد نيل 76.

لم يجز ذلك دل على أن النفي زال عنها، وأن التقدير ليس: لو لم يمنعني. وذهب إلى أن الأسم المرفوع بعدها مرتفع بها[1].

على حين ذهب أهل البصرة إلى أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه[2].

وخالف الفراء شيخه الكسائي في إعراب (يعقوب) في قوله تعالى **(وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ)** [هود/71]، إذا أجاز الكسائي أن يكون (يعقوب) في موضع جر بحرف الجر، فرد ذلك الفراء بقوله: "ولايجوز الخفض إلا بإظهار الباء"[3]، على حين أجاز الفراء في (يعقوب) الرفع والنصب.

وكان الطبري[4] لايجيز النصب في (يعقوب)؛ بل يرى أن الرفع هو الوجه فيه، وإنْ كان للنصب وجه في العربية.

ويبدو أن الفراء كان متابعاً في مذهبه هذا لسيبويه؛ ذلك لأن سيبويه[5] لايجيز الفصل بين الجار والمجرور، ولابين المتعاطفين، كما ولايجيز حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

فدلّ بذلك على أن مخالفة شيخه الكسائي، جاءت مقابلة لموافقته لسيبويه إمام نحاة البصرة.

وقد خالف شيخه الكسائي في توجيه إعراب (هو) في قوله تعالى **(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)**[الاخلاص/1] إذ يرى الكسائي أن (هو) في موضع رفع بالابتداء، فهو كناية

عن الحديث، يعني الحديث الذي هو "الحق الله أحد"[1].

---

[1] معاني القرآن 84/2-85، شرح المفصل 118/3، شرح التصريح 263/2.

[2] ينظر: الكتاب 129/2، المقتضب 76/3، الإنصاف م 10.

[3] معاني القرآن 22/2.

[4] جامع البيان 75/12.

[5] ينظر: الكتاب 124/2، 174/1، 94/1، إعراب القرآن للنحاس 293/2،مشكل إعراب القرآن 639/1، مجمع البيان.

أما الفراء فلم ير فيما قاله الشيخ صواباً، ولذلك حكاه عنه بقوله: " وقد قال الكسائي فيه قولًا لا أراه شيئاً. قال: هو عماد. مثل قوله: **(إِنَّه أَنا الله)**[النحل/9]، فجعل (أحد) مرفوعاً بالله، وجعل (هو) بمنزلة (الهاء) في (أنه)، ولا يكون العماد مستأنفا به حتى يكون قبله أنَ أو بعض أخواتها أو كان أو الظن[2].

فالفراء يقرر قاعدة نحوية–هنا– في توجيه إعراب (هو) وذلك؛ لأن حكم العماد عند أهل الكوفة حكم ما قبله، ولم يكن هناك شيء قبله في نظر الفراء ليكون عماداً له وتوكيداً[3]، ومصطلح العماد عند أعلام الكوفيين يطلق على ضمير الفصل وضمير الشأن على حد سواء، كما اثبته أحد الدارسين[4].

وقد حكى ثعلب[5] عن الكسائي وسيبويه أن (هو) من (قل هوالله أحد) عماد. فذهب الفراء إلى أن: هذا خطأ، وعلل ذلك بأن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل مثل إنه قام زيد، ثم يستعمل بعد، فيتقدم ويتأخر. والأصل في هذا: إنما قام زيد. فالعماد مثل (ما)، وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل، وليس مع (قل هو الله احد) شيء يقيه".

وهذا ما ذهب إليه الرضي الاسترآبادي[6]بقوله: "والكوفيون يسمونه عماداً؛ لكونه حافظاً لما بعده؛ حتى لا يسقط عن الخبرية. كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت، فكان القياس أن لا يجيء إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ أو منصوب بفعل، قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدأ به؛ وذلك لأنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما".

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 308/5، مشكل إعراب القرآن 805/2، مجمع البيان 563/10.

(2) معاني القرآن 299/3.

(3) الإنصاف مسألة 100. وينظر: إئتلاف النصرة م 57.

(4) المؤاخذات النحوية، لزهير سلطان ص288.

(5) مجالس ثعلب 422/2. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 244/20، تفسير الخازن 457/4.

(6) شرح الرضي 24/2.

فالضمير في سورة (الإخلاص) (ضميرالشأن) عند البصريين، و(المجهول) عند الكوفيين، ويكون هذا الضمير كناية عن الجملة التي بعده، وتكون الجملة التي بعده خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له؛ وهم لايفعلون ذلك إلا في مواضع التعظيم والتفخيم. وأما تسمية الكوفيين هذه – المجهول– فلأنه لم يتقدمه ما يعود عليه.

وقال ابن يعيش[1] (ت643هـ): "فأماقوله تعالى (قل هو الله أحد)، فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين: إنَ (هو) ضمير الشأن والحديث أضمر ولم يتقدمه مذكور، وفسره ما بعده من الجملة. وقال الفراء: هو ضمير اسم الله تعالى، وجاز ذلك وإن لم يجر له ذكر؛ لما في النفوس من ذكره".

وقد عدّ الكسائي (ما) معرفة تامة في قوله تعالى (**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ**) [البقرة/90]، والتقدير عنده: بئس الشراء كفرهم، فتكون – على هذا – المرفوع الأول و (أن يكفروا) المرفوع الثاني، وهي الفاعل بمعنى الشيء[2].

وجعل الفراء (ما) اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، وأنكر على الكسائي جعلها اسماً تاماً بمنزلة (الرجل). فقال[3]: "ولايصلح أن تؤلي نعم وبئس (الذي)، ولا (من) ولا (ما) إلا أن تنوي بهما الاكتفاء، دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع. فمن ذلك قولك: (بئسما صنعت) فهذه مكتفية، وساء ما صنعت، ولايجوز: ساء ما صنيعك". ثم بين أنه: "قد أجاز الكسائي في كتابه[4] على هذا المذهب"، وبين في نقده بعد ذلك غموض هذا التوجيه بقوله: "ولانعرف ماجهته"، ثم قال: "أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة

---

[1] شرح المفصل 114/3.

[2] شرح جمل الزجاجي 601/1، ارتشاف الضرب من لسان العرب 23/3، البحر المحيط 304/1، نحو القراء الكوفيين 307.

[3] معاني القرآن 57/1. وينظر: معاني القرآن للأخفش 139/1، جامع البيان 338/2، مشكل إعراب القرآن 62/1، مجمع البيان 159/1.

[4] لعله يشير بذلك إلى كتاب (معاني القرآن) للكسائي.

الرجل حرفاً تاماً، ثم اضمروا الصفة (ما)، كأنه قال: بئسما ما صنعت فهذا قوله وأنا لأجيزه".

فجعل الفراء (ما) هنا اسماً موصولاً، فتكتفي نعم أو بئس بمرفوعها ما، وتستغني به عن المخصوص بالمدح أو الذم، والكلام تام. وهي ليست مثل قولنا: نعم الرجل؛ لأن الكلام لايتم حتى تقول: نعم الرجل زيد. وقد عقب أبو العباس ثعلب[1] عليهما بأن ارتضى قول الفراء ورد قول الكسائي حين وصفه بأنه "ليس بشيء".

وقد تابع أبو علي النحوي (ت377هـ) الكسائي فأجاز مجيء (ما) الموصولة بعد نعم وبئس وكونهما فاعلاً لهما[2].

وأجاز نحاة آخرون[3] أن تكون (من) و (ما) الموصولتان أو ما أضيف إليهما فاعلين لنعم وبئس. واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس. أما القياس فلأنهما بمعنى مافيه الألف واللام، وبمعنى (الذي) و (التي). وأما السماع فقوله تعالى **(إن تبدوا الصدقات فنعمَا هي)** البقرة/270]، وقد رد عليهم ذلك.

ورأى الفراء أن تكون (مَنْ) في قوله تعالى **(حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ اتَّبَعَكَ)** [الأنفال/64]، في موضع الرفع على معنى: حسبك الله وحسبك من اتبعك من المهاجرين والأنصار، وهو رأي الكسائي أيضاً.

وقد أجاز الوجهين بقوله: "وإن شئت جعلت (مَنْ) في موضع رفع" ورجحه على الآخر بقوله: "وهو أحب الوجهين إليَ" ثم علل هذا الاختيار بأن: "التلاوة تدل على معنى الرفع"[4] فهذا رأيه.

---

(1) مجالس ثعلب 78/1.

(2) المسائل المشكلة 251.

(3) ينظر: شرح الجمل الزجاجي 601/1، خزانة الأدب 115/4.

(4) معاني القرآن 417/1.

وأما من جعل موضعها النصب، فعلى تقدير: يكفيك الله، ويكفي من اتبعك. وقد رجح الناس الرفع على أن يكون في التعبير إضمار بمعنى: وحسبك من اتبعك من المؤمنين"[1].

وذهب الكسائي إلى أن (الظريف) في قولنا: إنَ محمداً قائم الظريف، تابع للاسم المضمر في الخبر، وقد خطأه الفراء في ذلك، على أساس أن المضمر لا ينعت بالمظهر، وأن ذلك ليس بجائز يقول: "لأن الظريف وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا يكون الظاهر نعتاً لمكنى إلا ما كان مثل نفسه وأنفسهم وأجمعين وكلهم؛ لأن هذه إنما تكون أطرافا لأواخر الكلام، لا يقال: مررت بأجمعين كما يقال مررت بالظريف"[2].

وقد ذهب الفراء إلى أن (الظريف) نعت لمحمد على المعنى، وعلل ذلك بأن العرب رفعت هذه النعوت بعد أخبار (إنَ)؛ لأنهم رأوا الخبر مرفوعاً، فتوهموا أنَ الاسم مرفوع في المعنى قال: "لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسما منصوبا، وفعله– يريد الخبر– مرفوع فرفعوا النعت"[3] والتوهم هنا يراد به الظن والاحتمال.

ويرى سيبويه[4] أنه حين يكن مرفوعاً، فالرفع على القطع والابتداء والتقدير: هو الظريف.

وأجاز الكسائي العطف على اسم (أنَ) بالرفع قبل تمام الخبر مطلقاً، سواء أكان يظهر فيه عمل إن أو لا يظهر، على حين ذهب الفراء إلى أنه لايختص بما لا يظهر فيه إعراب نحو: إنك وزيد قائمان.

---

[1] إعراب القرآن 195/2. وينظر: معاني القرآن وإعرابه 468/2، الكشاف 167/2، مجمع البيان 557/4، الجامع لأحكام القران 43/8، البحر المحيط 515/4.

[2] معاني القرآن 471/1. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 260/2، مشكل إعراب القرآن 386/1، مجمع البيان 119/5، الجامع لأحكام القرآن 358/8.

[3] معاني القرآن 471/1.

[4] الكتاب 144/2، المقتضب 113/4، المقتصد 910/2، شرح المفصل 56/3، شرح جمل الزجاجي 216/1، 458.

وقال: "ولا استحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان، لتبين الإعراب في عبد الله"، وبين بعد ذلك أنه "كان الكسائي يجيزه لضعف (إنَ)" وقال: وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فإني وقياراً بها لغريب

و(قيار) ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنَ عمراً وزيد قائماً؛ لأن قياراً قد عطف على اسم مكنى عنه، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه"[1].

فأجاز الكسائي نحو: إن زيداً وعمرو قائماً؛ لأن العامل عنده في خبر (إنَ) ما كان عاملا في خبر المبتدأ؛ لأن (إنَ) وأخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فالعامل في خبر إنَ اسمها؛ لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين[2].

وتوسط الفراء بين مذهبي سيبويه والكسائي، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً، ولم يجوزه مطلقا. وقد كان مصيباً في اشتراطه أن يكون الاسم مما لا تظهر عليه الحركات؛ احترازاً من التباين الصوتي بين المعطوف والمعطوف عليه.

وسيبويه[3] لا يجيز العطف بالرفع إلا بعد تمام الخبر، إذ قال: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وأنك وزيد ذاهبان. وذلك أن معناه معنى الابتداء".

---

[1] معاني القرآن 311/1. وينظر: تأويل مشكل القرآن 37–38، مجالس ثعلب 316، الإنصاف المسألة 23، أوضح المسالك 362/1، إئتلاف النصرة م 47.

[2] ينظر: مجاز القرآن 172/1، الأصول 312/1، الإنصاف م 23، شرح المفصل 68/8، شرح الرضي 355/2، الخزانة 323/4، والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي.

[3] الكتاب 155/2. وينظر: شرح جمل الزجاجي 452/1، شرح الرضي 354/2، أوضح المسالك 362/1.

(2) **نقد** القاسم بن **معن**[1]

ذكر الفراء للقاسم بن معن المتوفى سنة (175هـ) عن العرب بيتاً تقدم فيه القسم على الشرط، وكان الجواب للشرط، والأكثر الشائع أن يكون الجواب للقسم، إذا تقدم على الشرط؛ لأن الجواب للمتقدم منهما. فيستغني الثاني عن جوابه قال الفراء: "وأنشدني القاسم بن معن عن العرب:

حلفت له إن تدلج الليل لايزل

أمامك بيت من بيوتي سائر

والمعنى: حلفت له لا يزال أمامك بيت، فلما جاء بعد الجزم صير جواباً للجزم"[1].

وكان الوجه فيه أن يكون مرفوعاً؛ إلا أنه جزم لضرورة الشعر؛ بجعله جواب الشرط. وكان القياس فيه ان يجعل جواباً للقسم.

وعلى هذا يكون جواب القسم محذوفاً ومدلولاً عليه بجواب الشرط. وقد ذكر الرضي[2] أنه: " إذا تقدم القسم أول الكلام ظاهراً أو مقدراً وبعده كلمة الشرط، سواء كانت إنْ أو لو أو لولا أو أسماء الشرط، فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه". فالجواب – كما تقرر – للمتقدم، ولكنه لما جاء بعد حرف ينوى به الجزم، جزم جواباً للمجزوم، وهو في معنى المرفوع.

وذكر الفراء ما أنشده القاسم بن معن من رفع الفعل بعد (أنْ) المخففة بلافاصل بين (أنْ) والفعل المضارع المرفوع. وعلى هذا فإن (أنْ) هذه مخففة من الثقيلة مهملة، أريد بها التقرير والتحقيق. قال الفراء: "ولو رفع الفعل في (أنْ) بغير (لا) لكان صواباً،

---

[1] هوأبو عبد الله القاسم بن كعن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود(رض) قاضي الكوفة،وكان من نحاتها،عالماً وراوية للشعر والغريب(ت 175).(طبقات الزبيدي 146).

[2] معاني القرآن 68/1–69.

[3] شرح الرضي 391/2–392. وينظر: شرح المفصل 57/7–58، شرح ابن عقيل 299/2، الفوائد الضيائية 386/2.

كقولك: حسبت أن تقول ذاك؛ لأن الهاء تحسن في (أن) فتقول: حسبت أنه يقول ذاك، وأنشدني القاسم بن معن:

أني زعيم يا نوي قة إن نجوت من الزواح
وسلمت من عرض الحتو ف من الغدوَ إلى الرواحح
أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

فرفع (أنْ تهبطين) ولم يقل: أن تهبطي"[1].

فأراد الشاعر بثبوت النون اليقين من الأمر وتحقيقه، ولم يستعمل أحد الفواصل بين الحرف والفعل، وتكون (أنْ) المصدرية هنا مهملة على لغة جماعة من العرب، حملاً على أختها (ما) المصدرية، فلاينصبون بها[2].

(ب) نقد النحاة البصريين

(1) نقد الخليل وسيبويه

أشار الفراء إلى رأي الخليل بن أحمد دون أن يصرح باسمه، وهو أن كلمة (اللهمَ) إنما نصبت حين زيدت فيها الميمان؛ لأنها لاتنادى بيا كما تقول يازيد وياعبدالله، فجعلت الميم خلفاً من (ياء)، وقد شبهها بنون جمع المذكر السالم، ونقل سيبويه رأي الخليل فقال: "اللهم نداء والميم ههنا بدل من ياء ... فهي ههنا آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها؛ إلا أن الميم ههنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها "[3] وبهذا القياس يربط الخليل الأشباه بالنظائر فكأن اللغة عنده كل لايتجزأ. [4]

---

[1] معاني القرآن 135/1-136.

[2] ينظر: الكتاب 167/3، المقتصد 486/1، شرح المفصل 77/8، شرح الرضي 359/2، شرح ابن عقيل 267/2 -268، همع الهوامع 143/1.

[3] الكتاب 196/2.

[4] ينظر: القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني لصابر بكر أبو السعود ص58.

ورأى الفراء أنها كانت كلمة ضم إليها (أمَ) وأن المتكلم أراد: يا الله أمُنا بخير، إلا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر على السنتهم، حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة. ثم قال وأنشدني بعضهم[1]:

وما عليك أن تقولي كلما صلَيت أو سبحت يا اَللهمَ ما

أردْ علينا شيخنا مسلَما

وقد ردَ الفراء هذا الرأي الذي ذكره الخليل، وهو أن الميم المشددة لو كانت خلفاً من حرف النداء، لما جمع بينهما في هذا الرجز.

إلا أن الزجاج[2] أنكر على الفراء رأيه دون أن يصرح باسمه، مبيناً أنه لم يقل أحد من العرب هذا غيره، وأنه زعم أن بعضهم أنشده، وليس ذلك البعض بمعروف ولامسمى. وبذلك ضعَف الزجاج هذه الرواية التي عن الفراء بعدم شيوعها، ومعرفة الناطق من العرب بها. وهي حجة لاتخلو من قوة.

فاللهم بمعنى: يا الله، الميم المشددة المفتوحة فيها عوض من (يا)، ولذلك لاتجتمع (يا) مع الميم إلا في شعر على شذوذ. وقال ابن مالك في ألفيته[3]:

والأكثر اللهمَ بالتعويض وشذَ ياالَلهمَ في قريض

وقد وصف ابن يعيش[4] قول الفراء بأنه: "قول واهٍ جداً لوجوه منها: أنه لو كان الأمر كما ذكروا لما حسن أن يقال: اَللهمَ أمَنا بخير؛ لأنه يكون تكراراً، فلما حسن من غير قبح دل على فساد ما ذهب إليه".

وقد جوَز الفراء أن تقول: (ويْ كأنَه)، ولم يجوَز (ويْك أنَه)، وهو قول الخليل وسيبويه. فقد ذهبا إلى أنَ (ويْ) منفصلة معناها: (أعْجب)، ثم ابتدأ بـ (كأنَه). وكأنَ هذه لا يراد بها التشبيه، بل القطع واليقين، محتجا بكلام العرب قال: وأخبرني شيخ من

---

[1] عاني القرآن 203/1. ينظر: الإنصاف م 47، اللسان مادة "اله" 170/13، همع الهوامع 178/1، شرح الأشموني 146/3.

[2] معاني القرآن وإعرابه 86/1.

[3] شرح ابن عقيل 206/2. وينظر: شرح الأشموني 449/2.

[4] شرح المفصل 16/2-17.

أهل البصرة قال: سمعت أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك ويْلك؟ فقال: ويْكأنه وراء البيت، معناه: أما ترينه وراء البيت؟ ثم قال: وقد يذهب بعض النحويين-يريد شيخه الكسائي-إلى أنهما كلمتان يريد (ويْك أنَه)، أراد ويْلك، فحذف اللام وجعل (أنَ) مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال: ويْلك أعلم أنه وراء البيت، فأضمر (أعلم) ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمار مضمر في (أن) وقد وصف الفراء رأي الخليل وسيبويه بجعل (ويْ) منفصلة والكاف حرف خطاب، وكأن يراد به التقرير والإخبار مفصولة عن (ويْ) بأنه وجه مستقيم[1].

وقد انتصر أبو علي الفارسي لقول الخليل وسيبويه هنا[2]. وذهب الأخفش[3] إلى أن (ويْ) موصولة بالكاف (ويك) عنده، بمعنى: أعجب.

وحكى أبو حيان[4] عن أبي زيد الأنصاري وجماعة، أن (ويْكأنَ) كلام واحد بجملته وأنه بمعنى (ألمْ تر)؟.

وتوسط الفراء بين مذهب البصريين الذي يمنع التعجب من الألوان؛ لأنها معانٍ لازمة كالخلق الثابت وزائدة على الثلاثة، فلا يقال عندهم: ما أسْوده وما أبْيضه، وبين أصحابه الكوفيين الذين أجازوه.[5] فالمسألة عنده أنه ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه من فعل يدل على القلة والكثرة، فإذا كان هذا المعنى عنده مطلوبا جاز التعجب. وقد روى عنه أحد تلامذته، فقال: "حدثنا الفراء قال: حدثني شيخ من أهل

---

[1] معاني القرآن 312/2. وينظر: الكتاب 154/2، مجاز القرآن 112/2، تفسير غريب القرآن 336، إعراب القرآن للنحاس 244/3 ،مشكل إعراب القرآن 165/2، مجمع البيان 264/7، الكشاف 192/3، شرح المفصل 76/4، الجامع لأحكام القرآن 318/13.

[2] ينظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف 259.

[3] معاني القرآن للأخفش 434/2.

[4] البحر المحيط 135/7.

[5] ينظر: المقتصد 381/1، الانصاف م 16، شرح المفصل 93/6، اللسان مادة "بيض"، الخزانة 485/3.

البصرة أنه سمع العرب تقول: ما أسْود شعره. وسئل الفراء عن الشيخ فقال: هذا بشار الناقط. وقال الشاعر:

أما الملوك فأنت اليوم الأمهم

لؤماً وأبيضهم سربال طباخٍ[1]

فقال: "أبْيضهم" إذا اشتق (أفْعل) التفضيل من البياض، وهذا مما أجازه أهل الكوفة، ومنعه أهل البصرة؛ لأن الألوان عندهم كالصفات الثابتة، وأفعالها ليست ثلاثية مجردة، وما ورد منها شاذ في القياس ضرورة في الاستعمال[2].

(2) نقده لأبي عبيدة

هو معمر بن المثنى (ت210هـ)، وهو من أبرز النحاة البصريين الذين نقدهم الفراء، فكثيراً ما كان يصفه بجهل المعنى أو بأنه لا يعرف العربية أو من لا يبصر العربية، من دون أن يصرح باسمه، وإنما كان يعنيه، ويعرف ذلك من خلال معرفة أراء أبي عبيدة في كتابه (مجاز القران) بجزأيه.

لقد ضعَف الفراء قول أبي عبيدة ووصفه بالجهل بالعربية، لذهابه إلى أنَ (غير) بمعنى (سوى) في قوله تعالى **(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)**[الفاتحة/7] فقال: "وقد قال بعض من لا يعرف العربية: إن معنى (غير) في الحمد[3] معنى (سوى)، وإن (لا) صلة في الكلام"،[4] أي زائدة بحسب اصطلاح الكوفيين.

---

[1] ينظر: المقتصد 318/1، الإنصاف م 16 ، شرح المفصل 93/6، اللسان مادة "بيض" 123/7، الخزانة 484/3.

[2] ينظر: إئتلاف النصرة مسألة 6 ص121.

[3] أي في سورة (الحمد) وهي الفاتحة.

[4] معاني القرآن 8/1.

فالفراء منع أن تكون (غير) بمعنى (سوى) ونصبها على الاستثناء في هذا الموضع؛ لأنها نفي جاء بعدها هو قوله تعالى (ولا الضالين) بعد قوله (غير المغضوب).

والذي قاله أبو عبيدة[1]: "مجازها- أي معناها- غير المغضوب عليهم والضالين" ثم قال: "و(لا) من حروف الزوائد لتتميم الكلام والمعنى إلغاؤها". فعدَها زائدة وهي مرادة. وإذا كانت (غير) بمعنى (سوى)، ونصبت على الاستثناء، فهو على الاستثناء المنقطع. وقد أنكر الفراء زيادة (لا) في هذه الآية. وإن قال بزيادة عدد من الحروف في القرآن[2]، إذ (لا) في الآية غير زائدة وهي الصحيحة في الجحد. وقد عد الدكتور أحمد مكي الأنصاري تفسير الفراء لهذه الآية من مواطن الغموض لديه[3].

وبالمثل أنكر الفراء على أبي عبيدة قوله: إنَ (إلا) قد تأتي بمعنى (الواو)، كالذي في قوله تعالى (**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**) [البقرة/150]، وإن كان الموضع صواباً في التفسير، خطأ في العربية. والمعنى عند الفراء لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا.

فلم يجد الفراء العربية محتملة لما قال أبو عبيدة، واشترط لها أن تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، إذ تصير بمنزلة الواو. فهو لا يجيز: قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم. قال: "وقد قال بعض النحويين: (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنه قال: "لئلا يكون للناس عليكم حجة". ولا للذين ظلموا. فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية، إنما تكون (إلا) بمنزلة (الواو) إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو، كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد بـ (إلا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا

---

[1] جاز القرآن 25/1. وينظر: المقتضب 423/4، إعراب القرآن للنحاس 176/1، الكشاف 96/1، التبيان للعكبري 10/1، الجامع لأحكام القرآن 151/1، البحر المحيط 29/1، النحو الكوفي وأثره في التفسير 58 (رسالة دكتوراه).

[2] ينظر: من أوهام الفراء في معاني القرآن ص3-8.

[3] ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة 329.

مائة. فالمعنى: له علي ألف ومائة، وأن تقول: ذهب الناس إلا أخاك، اللهم إلا أباك. فتستثني الثاني، تريد: إلا أباك وإلا أخاك"[1].

وجزم أبو عبيدة[2] بأن (إلا) الاستثنائية تأتي بمعنى الواو، فأشار إلى ذلك في بيان معنى (إلا) في الآية قائلا: "موضع (إلا) ها هنا ليس بموضع استثناء، وإنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها–أي معناها–:لئلا يكون للناس عليكم حجة، والذين ظلموا". واحتج لذلك بعدد من الشواهد الشعرية.

وقد نقل الطبرسي[3]ذلك، وجعله الوجه الثالث من وجوه إعراب (إلا)في الآية الكريمة بقوله: "قاله أبو عبيدة، إن (إلا)هاهنا بمعنى الواو أي: "ولا الذين ظلموا". وعلق أبو حيان الأندلسي[4] على رأي من ذهب إلى أن (إلا) بمعنى (الواو) قائلا: "وهذا ليس بشيء؛ لأن معنى (إلا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة، إذ الواو للإدخال وإلا للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر". وإذا تباين معناهما على هذا الوجه، فليس ممكنا أن يتبادلا المواقع.

ويبدو أن (إلا) هذه يراد بها الاستثناء المنقطع، فهي قد تحتمل معنى (لكن) ولا تحتمل معنى الواو.

ووقف الفراء من توجيه قوله تعالى (**وَآتَيْنَاهُ مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ**) [القصص/76] موقف المطالب بالأثر المسموع حين وصف قول أبي عبيدة أن المعنى "ما إنَ العصبة لتنوء بمفاتحه" فهو على هذا من المقلوب. فقال الفراء: "وقد قال رجل من أهل العربية: إن المعنى: ما إن العصبة لتنوء بمقاتحه، فحول الفعل إلى المفاتح، كما قال الشاعر:

---

[1] معاني القرآن 89/1–90.

[2] مجاز القرآن 60/1.

[3] مجمع البيان 231/1. وينظر: معاني القرآن وإعرابه 209/1، الكشاف 322/1.

[4] البحر المحيط 57/7. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 271/1، التبيان للعكبري 128/1.

إن سراجاً لكريم مفخره

تحلى به العين إذا ما تجهره

وهو الذي تحلى بالعين، فإن كان سمع بهذا أثراً فهو وجه، وإلا فإن الرجل جهل المعنى"[1].

فمعنى لتنوء بالعصبة: لتنوء العصبة بها، فقد تجاهل الفراء ذكر اسم أبي عبيدة صراحة، حين اكتفى منه بعبارة رجل من أهل العربية. كما طالبه بالسماع والأثر وإن لم يكن ذلك منه، فقد جهل المعنى، وإن ورد المقلوب في الشعر فلا يجوز أن يحمل عليه النص القرآني؛ لأنه في الشعر يجري مجرى الغلط عندهم. وعلى هذا فإن أبا عبيدة[2] قال: "ومجازه: ما إن العصبة ذوي القوة لتنوء بمفاتح نعمه، ويقال في الكلام: إنها لتنوء بها عجيزتها، وإنما هي تنوء بعجيزتها كما ينوء البعير بحمله، والعرب قد تفعل مثل هذا". وأورد أبو عبيدة مجموعة من النصوص الشعرية الدالة على القلب في الكلام.

وقد حكى أبو حيان[3] عن نحاة البصرة، أنهم يجعلون (القلب) مختصاً بالشعر فقال: "القلب عند أصحابنا بابه الشعر، والصحيح أن الباء للتعدية أي لتنبْيء العصبة، كما تقول ذهبت به وأذهبته، وجئت به وأجْأته".

فالباء متعدية معاقبة للهمزة، والمعنى على هذا: تثقل العصبة وتميلهم بثقلها.

---

[1] معاني القرآن 310/2.

[2] مجاز القرآن 110/2. وينظر: معاني القرآن للأخفش 434/2، إعراب القرآن للنحاس 242/3، مشكل إعراب القرآن 164/2، مجمع البيان 265/7، الجامع لأحكام القرآن 312/13.

[3] البحر المحيط 132/7.

(جـ) نقده لأهل المدينة

منع الفراء الفصل بين المتضايفين إلا في ضرورة شعر، فقد أجاز الفصل بالظرف والجار والمجرور. أما الفصل بغيرهما فهو عنده لحن. ولهذا وافق فيه أهل البصرة. قال: "ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتها متمكناً زجَ القلوص أبي مزاده

ثم قال: باطل، والصواب:

*زجَ القلوص أبو مزاده *."[1]

فطعن هنا بالرواية، وهو أن الراوي غيَر فيها. وذلك يكون وهماً أو قصداً وقال في موضع آخر: "وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكناً زجَ القلوص أبي مزاده

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"[2].

فرد الفراء الشاهد هنا، إذ لم يجد نظيراً له في العربية. فالإجماع واقع على امتناع الفصل بين المتضايفين بالمفعول به في غير ضرورة، والخلاف بين البصريين والكوفيين في الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر –بالمفعول ونحوه–، فقد قال الكوفيون: يجوز الفصل في الشعر بغيرهما، وقال البصريون: لا يجوز[3]، قال الرضي[4]:"وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما– في الضرورة– بالظرف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر".

---

[1] معاني القرآن 2/81–82.

[3] معاني القرآن 1/358.

[3] الإنصاف م 60.

[4] شرح الرضي 1/293.

وقد خرَج الفراء الشاهد على أنه لحن ورواية باطلة، وهذا ما ذهب إليه من بعده بصريون مثل: النحاس، والزمخشري، وجعله الطبرسي[1] من الشذوذ أيضاً، وأنه لا يعرف له قائل ولا سابق ولا لاحق.

نقد الرواة والشعراء (2)

قيل للفراء: إن بعض الرواة يقول: ما به من المال إلا مسحت أو مجلف فقال: حدثني أبو جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: مرَ الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي النحوي فأنشده هذه القصيدة:

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف....حتى انتهى إلى هذا البيت

عض زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحتاً أو مجلف

فقال عبد الله للفرزدق: علام رفعت؟ فقال له الفرزدق: على ما يسؤوك"[2] وفي رواية على ما يسؤوك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[3].

فكان حق (مجلف) النصب؛ لأنه معطوف على (مسْحتاً)المنصوب؛ لأن القياس يوجب ذلك. وقد خرجت المسألة على تقدير فعل محذوف دلَ عليه الكلام، والتقدير: "وبقي مجلف". أو أنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: "أومجلَف كذلك"، أو أن

---

[1] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 99/2، المفصل 32 وشرح المفصل 19/3، مجمع البيان 371/4، الجامع لأحكام القرآن 92/7، البحر المحيط 229/4، الخزانة 254/2.

[2] معاني القرآن 182/2-183. وينظر: الموشح للمرزباني 101. والمسحت: المستأصل الذي فني كله ولم يبق منه شيء، والمجْلَف: الذي قد ذهب أكثره وبقي منه شيء يسير.

[3] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي ص73.

الفرزدق جعل (أو) هنا بمعنى (بل) ورفع على الاستئناف. وهذا التقدير قريب إلى ما أراده الشاعر مع ملاحظة قافيه القصيدة وحركة الروي فيها[1].

وقد أجاز الكسائي العطف على الضمير المستتر فقد قال: إنَ (مجلَف) معطوف على الضمير المستتر في (مسحت)[2].

ولرفع (مجلَف) وجه عند الفراء وهو أن المراد أو هو مجلَف من حيث إنه تجوز المخالفة بين الاسمين المتتالين في الإعراب، على تقدير محذوف، إذا اتضح مراد القائل. ولذلك قال الرضي[3]: "واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد نحو: مررت بزيد وعمرو، أي وعمرو كذلك، ولقيت زيداً وعمرو، أي: وعمرو كذلك". واحتج ببيت الفرزدق: وعض زمان يابن مروان..." . ثم قال: "فقوله (مجلَف) حمل على المعنى، إذ معنى لم يدع إلا مسْحتاً لم يبق من جوره إلا مسْحت" فهذا على تقدير رفع (مسحت) وأما على نصبها فقال: "ويجوز أن يكون المعنى أو هو مجلَف، وأو منقطعة أي: بل هو مجلَف".

إن التزام القياس في كل مسألة نحوية أمر لا تستقيم معه اللغة، وتكون النتيجة رفض طائفة مما ورد في اللغة، كان يمكن أن يوجد لها تفسير ينسجم وأساليب اللغة وبيت الفرزدق مصداق ذلك؛ إذ له توجيه مقبول تحتمله اللغة ويصح معه المعنى، إلا أن عدداً من اللغويين على غير ما ينبغي، فمال البعض إلى الاعتذار للشاعر، وبعضهم لا يرى لهذه الحالة وجهاً كأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب[4].وبذلك تفاوت النظر إلى هذا الوجه النحوي لدى نقاد القرن الثاني[5].

---

(1) ينظر: الخصائص 99/1، الإنصاف الشاهد رقم 113، لسان العرب مادة "سحت" 41/2، ومادة "جلف" 31/9، الخزانة 347/2.

(2) القواعد النحوية مادتها وطريقها، عبد الحميد حسين ص189. وينظر: مذهب الكسائي في النحو رسالة دكتوراه، كلية الأداب– بغداد ص231.

(3) شرح الرضي 328/1.

(4) ينظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي 20.

(5) ينظر: النقد عند اللغويين في القرن الثاني الهجري، لسنية أحمد 208–209.

وقد نقل الفراء عن بعض الرواة الأعراب المشهورين وهو أبو ثروان العكلي أنه قال: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله، ثم بين بعد ذلك أنه "إنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل اليد والرجل، ومثله قوله: عندي نصف أو ربع درهم، وجئتك قبل أو بعد العصر. ولا يجوز في الشيئين يتباعدان – يقصد في الدلالة– مثل الدار والغلام، فلا تجيزن: أشتريت دار أو غلام زيد، ولكن عبد أو أمة زيد، وعين أو أذن، ويد أو رجل وما أشبهه"[1].

فحذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، وكرر المضاف وذكر مضافاً إليه واحداً والتقدير في المثال: قطع الله يد من قاله ورجل من قاله، على رأي الجمهور[2].

أما عند الفراء فيكون الاسمان مضافين إلى من قاله، ولا حذف في الكلام.

---

[1] معاني القرآن 322/2.

[2] ينظر: شرح المفصل 21/3، شرح ابن عقيل 66،67/2.

المبحث الثاني

نقد القراء والمفسرين

(1)

نقد القراء

(أ) نقد القراء المشهورين

(1) ابن عامر (ت 118هـ)

قرأ ابن عامر – وهو من السبعة (بخالصة) بالتنوين في قوله تعالى (**إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ**) [ص/46]، وقرأ أهل الحجاز على الإضافة أي: (بخالصة) بغير تنوين، فقراءة التنوين جعلت (ذكرى) بدلاً من خالصة، والتقدير: إنا أخلصناهم بذكرى الدار، ويجوز أن تكون (ذكرى) في موضع رفع على معنى أخلصناهم بأن خلصت لهم ذكرى الدار. ومن أضاف جعل (خالصة) مصدراً كالعاقبة والعافية، وهو مصدر أضيف إلى الفاعل، وهو ذكرى. والتقدير: حينئذ: بأن خلصت لهم ذكرى الدار، أي: خلص لهم بان يذكروا معادهم[1].

وقد استحسن الفراء[2] الإضافة في القراءة؛ فقال: "وقد قرأ أهل الحجاز (بخالصة ذكرى الدار) أضافوها، وهو وجه حسن".

وذهب مكي القيسي[3] إلى أن التنوين في المصدر واسم الفاعل وتركه سواء في المعنى، ثم اختار القراءة بالتنوين؛ لأنه الأصل ولأن الجماعة عليه. فذكر في هذا الترجيح دليلين مهمين، قائمين على الأصالة والإجماع.

---

[1] ينظر: السبعة 554، التيسير 188، الكشف 231/2، الجامع لأحكام القرآن 218/15، البحر المحيط 353/2.

[2] معاني القرآن 407/2.

[3] الكشف 232/2.

وقرأ ابن عامر وأبي (إلا قليلاً) بالنصب في قوله تعالى (**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**) [النساء/66]، وقرأ الجمهور بالرفع، فالنصب هنا على الاستثناء، فأجري النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء؛ لأن الكلام يتم دون المستثنى، تقول: ما جاءني أحد، فيتم الكلام، وتقول: ما جاءني القوم، فيتم الكلام، ثم تستثني إذا شئت فيها بعد تمام الكلام، فيجري النصب في النفي مجرى الإيجاب لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثنى[1]. كأن يقول: ما جاءني أحد إلا زيداً. وما جاءني القوم إلا سعيداً. واحتج لقراءة ابن عامر وأبي بالمعنى ،وهو أن القارئ بها أراد:ما فعلوه إلا قليلاً؛ لأن (إلا) عنده مركبة من (أن) و(لا)، كما كانت (لولا) مركبة من (لو) و(لا)، فجاء النصب على عدم تقدير البدل من الضمير في (فعلوه)، كأنه قال: ما فعلوه، على تمام الكلام، وترك تقدير البدل فيه. قال الفراء[2]: "كأنه نفى الفعل، وجعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام، كقولك: ما قام القوم، اللهمَ إلا رجلاً أو رجلين، فإذا نويت الإنقطاع نصبت، وإذا نويت الإتصال رفعت".

وقرأ الجمهور (إلا قليل) برفع القليل بالمعنى الذي دلَ عليه، وذلك أن معنى الكلام: ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعله إلا قليل منهم[3].

وحكم الفراء على قراءة ابن عامر بالضعف؛ إذ قرأ (زينَ) بضم الزاي و(قتل) برفع اللام، و (أولادهم) بنصب الدال، في قوله تعالى (**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**) [الأنعام/137]، فقد منع الفراء الفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو الجار والمجرور، إلا إذا كان الفصل لضرورة الشعر[4]،

---

[1] ينظر: السبعة 235، التسيير 96، الكشف 392/1، مشكل إعراب القرآن 201/1.

[2] معاني القرآن 166/1-167.

[3] ينظر: جامع البيان 161/5، إعراب القرآن للنحاس 431/1، حجة ابن خالويه 124-125.

[1] معاني القرآن 357/1 – 358، السبعة 270، جامع البيان 33/8، إعراب القرآن للنحاس 97/2، المحتسب 229/1، التيسير 107.

فـي حـين أن ابـن عـامر فصـل بـين المضـاف (قتْـل) وهـو مصـدر، وبـين الفاعـل (شركاؤكم) بـ (أولادهم) وهو مفعول به.

والذي حسن الفصل بين المتضايفين كون الفاصل فضلة، وهذا مسوغ لعدم الاعتداد به.

وقد وصف النحاة هذه القراءة بالقبح والضعف، ووقفوا مما خالف القاعدة النحوية واطرادها من القراءات موقف الرفض والتضعيف، واتهموا القراءة بذلك، وبأنه ليس له نظير من كلام العرب، وأنه يقبح القراءة به في القرآن. وقال الفراء[1] فيه: "ولم نجد مثله في العربية". ووصف ابن خالويه[2] هذا الأسلوب بأنه "قبيح في القرآن". ووصفه مكي القيسي[3] بالبعد والضعف فقال: "وهي قراءة بعيدة وفيها ضعف"، وعلل ضعفها بـ "التفريق بين المضاف والمضاف إليه". وذكر القرطبي[4] أن "قراءة ابن عامر لاتجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه".

وقال الرضي الاسترآبادي[5] : "قراءة ابن عامر ليست بذاك ولانسلم تواتر القراءات السبع".

---

[2] معاني القرآن 358/1.

[3] الحجة 151، وينظر: الكشف 453/1، الكشاف 54/2، نحو القراء الكوفيين 175، المدرسة النحوية في مصر والشام 233.

[4] مشكل إعراب القرآن 358/1.

[5] الجامع لأحكام القرآن 93/7.

[6] شرح الرضي على الكافية 293/1.

ومع كل ما تقدم من مسوَغات لعدم جواز القراءة بها، فإن هناك من سوَغها لأنها قراءة متواترة، فسيبويه[1] لم يخطئ أية قراءة، بل صرح بعدم جواز مخالفتها، فقال: "إنَ القراءة لاتخالف؛ لأنها السنة".

وأيضاً ردَ أبو حيان[2] على من أنكر هذه القراءة ووقف معها؛ لأنها سنة[3]. فلايجوز – على هذا – إنكارها؛ لأنها متواترة.

وقد نقل الكنغراوي[4] جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إذا كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كما في قراءة ابن عامر وإما محله كقولهم: "ترك يوماً نفسك وهواها، سعي لها في ردها. ففصل المتكلم بين المضاف (ترك) والمضاف اليه (نفس)، إلا أنَ هذا سائغ عندهم ؛ لأن الفصل كان بالظرف. وإنما منع من منع إذا كان الفاصل اسماً وليس ظرفاً؛ لأنه يتوسع في الظروف مالايتوسع في غيرها[5].

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب ونافع (متمَ) بالتنوين و (نوره) بالنصب في قوله تعالى **(والله متمُ نوره ولو كره الكافرون)** [الصف/1]، وقرأ الباقون ومنهم ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف (متمُ) بالرفع و (نوره) بالكسر على الإضافة[5].
وذكر الفراء[6]: أنه قرأها يحيى بن وثاب أو الأعمش: (والله متمُ نوره) بالإضافة، ونونها أهل الحجاز ونصبوا بها: (متمُ نوره) وعلق عل ذلك بقوله: "وكلٌ صواب".

---

(1) الكتاب 148/1.

(2) البحر المحيط 229/4، وينظر: جامع البيان 371/4، التبيان للعكبري 54/1.

(3) ينظر: الموفي في النحو الكوفي 52.

(4) ينظر: شرح المفصل 23/3، مغني اللبيب 909.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 423/3، حجة ابن خالويه 345، الكشف 320/2، البحر المحيط 263/8، النشر 387/2، الإتحاف 415.

(6) معاني القرآن 153/3.

فأما من نون ونصب (نوره)، فعلى أنه مفعول به لاسم (الفاعل متم)، واسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال يعمل عمل فعله، وذلك لجريانه على الفعل الذي بمعناه. وإذا كان دالاً على الماضي لم يعمل عمل فعله؛ لأنه يشبهه معنى لالفظاً. وإن كان الكسائي يجيز ذلك[1]. وعند ذاك يحذف التنوين للإضافة، وأما من قرأ بالرفع، والإضافة (متمُ نوره) فهو على إضافة اسم الفاعل إلى معموله، وقد حذف التنوين للإضافة، وإنما كان ذلك للتخفيف. والمعنى على هذا لايتغير[2] .

(2) ابن كثير (ت120هـ)

لايشتهي الفراء قراءة من قرأ (يسأل) بالبناء للمجهول في قوله تعالى **(وَلَا يَسْئَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا)** [المعارج/10] وذلك؛ لأنها تخالف التفسير وإجماع القراء، فقال: "وقد قرأ بعضهم (ولايسأل حميم حمياً)،وفسر بأنه لايقال لحميم: اين حميمك؟" وعلق عليه بقوله: "ولست أشتهي ذلك"، معللاً إياه بعلتين: إحداهما تتعلق بالمعنى والأخرى بالرواية فقال: "لأنه مخالف للتفسير؛ ولأن القراء مجتمعون على (يسأل)"[3].

فاعتد الفراء بإجماع القراء على القراءة بالفتح، وإن قرأ بالضم ابن كثير، كما قرأ بالبناء المجهول شيبة والبزي عن عاصم[4].

(3) أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ).

قرأ أبو عمرو بن العلاء (إنَ هذين) بنصب (هذين) بياء ونون في قوله تعالى **(قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)** [طه/63] في قراءة من شدد النون، واحتج أنه بلغه عن بعض أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ولم يقرأ بالقراءة التي قرأ

---

[1] ينظر: الموفي في النحو الكوفي 80.

[2] لكتاب 165/1-166، المقتضب 148/4، شرح ابن عقيل 95/2.

[3] معاني القرآن 184/3.

[4] ينظر: مجمع البيان 351/10، التبيان للعكبري 1239/2، الجامع لأحكام القرآن 285/18، البحر المحيط 334/8، الدرس الصرفي عند الفراء 54-55.

بها غيره ممن شدد النون، وهي (أنَ هذان لساحران) يرفع (هذان) وروي عنه أنه قال: إنَ في المصحف لحناً وستقيمه العرب. فبين الفراء أنه لايحب مخالفة خط المصحف، فقال: "ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"، ثم وجه القراءة التي بالألف فقال: " وقراءتنا بتشديد (إنَ) وبالألف على جهتين: إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب ... والوجه الآخر أن تقول وجدت الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل"[1].

فاعتد أولاً بخط المصحف، وبأن الألف هنا على لغة (يتعاقبون)[2]، أو كما تسمى (لغة أكلوني البراغيث).

واشار في موضع آخر من كتابه إلى قراءة أبي عمرو المخالفة لخط المصحف، فقال:"وقد كان أبو عمرو يقرأ(إن هذين لساحران). ولست اجترئ على ذلك"[3] يريد: أنه لايجد جرأة على مخالفة خط المصحف، فيقرأ به؛ لأن هذا الخط بالألف لابالياء. فرجح القراءة المشهورة لكونها توافق الرسم القرآني؛ ولأنها وردت على وفق اللهجة العربية التي تلزم الألف المثنى.

وهذه القراءة موافقة للإعراب مخالفة للمصحف، وهي أيضاً قراءة عدد من مشاهير التابعين وتابعيهم، مثل: الحسن البصري وسعيد بن جبير وابراهيم النخعي وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري. وقد أجمع السبعة على الألف من (هذان) إلا أبا عمرو قرأها بالياء، وأجمعوا على تشديد النون في (إنَ) إلا ابن كثير وحفص عن عاصم[4].

واختار الأخفش والطبري وأبو حيان أنها جاءت على لغة بعض العرب في الزام المثنى الألف دائماً، وهي لغة كنانة والحارث بن كعب، والقبائل اليمنية[5].

---

[1] معاني القرآن 183/2.

[2] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك 44.

[3] معاني القرآن 293/2.

[4] ينظر: السبعة 419،إعراب القرآن للنحاس 43/3، مجمع البيان 14/7، التبيان للعكبري 894/2، البحر المحيط 255/6.

[1] معاني القرآن للأخفش 408/2، جامع البيان 137/16، البحر المحيط 255/6.

وقد ضعف مكي القيسي[1] هذه القراءة لمخالفتها خط المصحف، ووقف الفراء متردداً من قبولها، فهي صحيحة وعربية، ولكنها مخالفة للرسم القرآني، الذي هو حجة، ولاتجوز مخالفته.

(4) أبو جعفر المدني (ت130هـ)

قرأ أبو جعفر لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى (**فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ**) [النساء/34]، بالنصب، وقرأ الجمهور بالرفع، فمن قرأ بالنصب جعل (ما) اسماً موصولاً، وفي (حفظ) ضمير يعود عليها، أو تكون (ما)مصدرية على تقدير: " حافظات للغيب بطاعة وخوف وبر ودين، حفظن الله في أوامره حين امتثلنها"[2].

ولم يؤيد الفراء قراءة النصب؛ لأن الفاعل فيها ليس معروفاً، فهو كالمصدر المضاف إلى مفعوله، فقال: "وبعضهم يقرأ (بما حفظ الله)، فنصبه على أن يجعل الفعل واقعاً؛ كأنك قلت: حافظات للغيب بالذي يحفظ الله، كما تقول: بما أرضى الله، فتجعل الفعل لما، فيكون في مذهب مصدر". ثم قال بعد ذلك: "ولست أشتهيه؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر"[3]. فلم يستحسن هذه القراءة لكونها في حكم المصدر لا حكم اسم الفاعل.

وقد استحسن النحاس[4] قراة الرفع؛ لأنها الأوضح في بيان المعنى، فقال: "والرفع أبْين، أي حافظات لمغيب أزواجهن بحفظ الله– جلَ وعز– وتسديده".

---

[2] مشكل إعراب القرآن 99/2.

[3] المحرر الوجيز 43/4، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 48/2، المحتسب 188/1، مشكل إعراب القرآن 197/1، الكشاف 524/1.

[4] معاني القرآن 265/1.

[1] إعراب القرآن للنحاس 452/1، وينظر: مجمع البيان 42/3، التبيان للعكبري 354/1، الجامع لأحكام القران 170/5، البحر المحيط 240/3.

(5) حمزة بن حبيب الزيات (156هـ)

وهو شيخ الكسائي قرأ عليه في الكوفة.

قرأ حمزة والكسائي وأبو جعفر والحسن البصري والأعمش (وحورٍ عينٍ) بالجر فيهما بدلًا من رفعهما في القراءة المشهورة، وذلك في قوله تعالى **(وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ(21)وَحُورٌ عِينٌ)** [الواقعة/21-22] وقرأ الباقون برفعهما[1].

فمن قرأ بالجر (وحورٍ عينٍ) عطف على قوله **(أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (11) فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ)** [الواقعة/11-12]، وجعل الفراء هذا محمولاً على المعنى؛ لأن المعنى: ينعمون بهذه الأشياء، وينعمون بحورٍ عينٍ فاتبع آخر الكلام أوله، وهو كثير في العربية[2].

وأجاز قطرب بن المستنير (ت 206هـ) أن يكون (وحورٍ عينٍ) معطوفاً على (بأكواب وأباريق)، والتقدير عنده: يطاف عليهم بأكواب وأباريق وحورٍ عينٍ. فجعل (الحور) يطاف بهن عليهم أيضاً. قال حكي: "ولا ينكر أن يكون لأهل الجنة لذة في التطواف عليهم بالحور لعرض أنواع اللذات عليهم من المأكول والمشروب والمنكوح"[3].

ومن قرأ (وحور عين) بالرفع، فهو على الابتداء. والتقدير: ولهم حور عين وقد رجح الفراء الخفض، وهو وجه في العربية، وإن كان أكثر القراء على الرفع؛ لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن، فيصبحن سلعة يدار بها. وهو موقف كريم وقراءة سديدة.

---

[2] ينظر: جامع البيان 176/27، السبعة 622، البحر المحيط 206/8، النشر 383/2، الإتحاف 407، روح المعاني 138/27.

[3] معاني القرآن 123/3.

[4] الكشف 304/2. وينظر: الحجة لابن خالويه 340، روح المعاني 138/27.

وقرأ الكسائي وحمزة وأبو جعفر المدني وخلف والأعمش وشقيق بن سلمة وابن محيصن (غير) بالجر في قوله تعالى (**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**)[فاطر/3]. وقرأ الباقون (غير) بالرفع[1].

فمن قرأ بالجر (غير) فعلى أنه نعت لكلمة (خالقٍ) التي قبله، فهو على اللفظ، وجملة يرزقكم خبر المبتدأ (خالق). و(من) زائدة، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً مقدراً.

ومن قرأ بالرفع (غير) جعله نعتاً لـ (خالق) على الموضع؛ لأن (من) زائدة لتأكيد النفي. ويجوز أن يكون (غير) فاعلا لاسم الفاعل (خالق).

وقد استحسن الفراء[2] الخفض، فهو وجه الكلام عنده، ولذا قال: "فمن خفض في الإعراب جعل (غير) من نعت الخالق، ومن رفع قال: أردت بـ (غير) إلا، فلما كانت ترتفع ما بعد (إلا)، جعلت رفع ما بعد (إلا) في (غير)، كما تقول: ما قام من أحدٍ إلا أبوك. وكل حسن".

وقد ضعَف الفراء قراءة حمزة وابن عامر وحفص وأبي جعفر (يحسبن) بالياء في قوله تعالى **(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ)** [الانفال/59] فعلى هذه القراءة تكون (سبقوا) في موضع نصب، أي: لا يحسبن الذين كفروا سابقين. فمن قرأ بالياء جعله للكفار، ففيه ضميرهم؛ لتقدم ذكرهم في قوله **(إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)** [الأنفال/55]. ومن قرأ بالتاء جعله خطاباً للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لتقدم مخاطبته في صدر الكلام، و(الذين) مفعول أول و(سبقوا) في موضع المفعول الثاني[3].

---

[1] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 684/2، حجة ابن خالويه 296، الكشف 210/2، الكشاف 299/3، البحر المحيط 300/7، النشر 351/2، الإتحاف 361.

[3] معاني القرآن 366/2.

[1] معاني القرآن 414/1-416، مشكل إعراب القرآن 350/1، الكشف 494/1، مجمع البيان 554/4، الجامع لأحكام القرآن 34/8، البحر المحيط 4/4.

ثم بين بعد ذلك أنهاغير مرضية عنده؛ لأنها شاذة، فقال[1]: "وما أحبها لشذوذها"، فوصف قراءة حمزة هنا بالشذوذ من الناحية النحوية، وعلة هذا في نظره[2] أنَ (أنْ) لا تضمر مع الفعل المسند للغائب فالتقدير (ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا إنهم لا يعجزون)؛ لأنه إذ لم تكن فيهم (أنهم) لم يستقم للظن، ألا يقع على شيء، يعني مفعول (حسب).

وقد استحسن الطبري[3] توجيه الفراء لهذه القراءة، فوصفه بأنه الوجه الذي يعقل في التوجيه.

ووصف أبو حاتم السجستاني (ت255هـ) القراءة التي بالياء بأنها لحن، وهو مالم يرتضه النحاس؛ إذ وصف هذا الحكم بأنه تحامل شديد من أبي حاتم، وأجاز القراءة بالياء، وإن كانت بالتاء عنده أبْين[4]. يريد: أظْهر للمعنى في التعبير القرآني التي وردت فيه.

وقرأ أهل الكوفة (ويتخذها) بالنصب في قوله تعالى (**وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا**) [لقمان/6]، عطفاً على قوله (ليضلَ عن سبيل الله).وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على (يشتري). وقيل: الرفع على القطع والاستئناف، أي: على إضمار (هو)، وأما الضمير (ها) فيراد به الأحاديث، وقيل: الآيات[5].

وقد وافق الفراء والمبرد ما ذهب إليه أهل الكوفة في اختيار النصب؛ لأن في نصب (ويتخذها) عطفاً على (ليضلَ)، تشريكاً في الصلة. فالعلاقة بين اتخاذ اللهو والضلال، أمتن منها بين شراء الحديث واتخاذه لهواً.

---

[2] معاني القرآن 414/1.

[3] معاني القرآن 414/1-415.

[4] جامع البيان 28/10.

[5] إعراب القرآن للنحاس 192/2، كما وصف الزمخشري هذه القراءة بأنها ليست بنيرة، في الكشاف 165/2.

[1] معاني القرآن 327/2، الكشف 187/2، البحر المحيط 184/7.

(6) نافع (ت 169)

قرأ نافع (غير) بالنصب على الاستثناء من القاعدين في قوله تعالى (لا **يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ**)[النساء/95]؛ لأنه ذكر أن (غير)، نزلت بعد ذكر فضل المجاهد على القاعد. فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب، وهي قراءة ابن عامر والكسائي أيضاً[1]. غير أنَ الفراء قال: "إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام. فتقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً". قال: "وقد يكون نصباً على أنه حال كما قال سبحانه (**أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ**) [المائدة/1]. ولو قرئت خفضاً لكان وجهاً تجعل من صفة المؤمنين"[2].

فرجح الفراء أولاً قراءة الرفع ترجيحاً قوياً إلى الحد الذي تكاد فيه أن تكون واجبة، ثم أجاز قراءة النصب، وبعدها قراءة الجر، إلا أنه رجح قراءة النصب على قراءة الجر واستحبها؛ لأن (غير) جيء بها بعد ذكر فضل المجاهد على القاعد.

(7) حفص[3]

---

[2] ينظر: السبعة237، الكشف 396/1، تيسير الداني 97، التبيان للعكبري 383/1، النشر 251/2.

[3] معاني القرآن 283/1-284.

[1] حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، مولاهم. أخذ عن عاصم وكان ربيبه وقراءته عن عاصم ترتفع إلى الإمام علي (ع) وهو أحد الرواة الثقاة عن عاصم بل أوثقهم توفي سنة (180هـ). ينظر: طبقات ابن الجزري 254/1.

قرأ حفص (فاطلع) بالنصب في قوله تعالى (**لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع إلى اله موسى**)[المؤمن/36-37]. وقرأ الجمهور (فاطلع) بالرفع[1].

فمن قرأ بالرفع عطفه على (أبلغ الأسباب) فالتقدير: لعلي أبلغ ولعلي أطلع، كأنه توقع أمرين على ظنه. ومن قرأ (فأطلع) بالنصب فعلى جواب (لعل) تشبيهاً للترجي بالتمني. وقد وجه الفراء[2]القراءة التي بالرفع بالعطف على (أبلغ) واستعمل هنا مصطلح (الرد) الكوفي للتعبير عن ذلك فقال: "بالرفع يردَه على قوله (أبلغ)-يريد يعطفه- ثم وجه قراءة النصب بقوله: "ومن جعله جواباً ل (لعلي) نصبه، وقد قرأ به بعض القراء"، مشيراً بذلك إلى قراءة حفص، وهي قراءة مشهورة؛ لأنها مروية عن عاصم بن أبي النجود من القراء السبعة، وحفص من الثقات، وكذلك أبو بكر بن عياش الراوي الآخر عن عاصم. وقد اشتهرت قراءة عاصم قديماً وحديثاً، وهي التي يقرأ بها أكثر العالم الأسلامي ونقرأ بها نحن في العراق. وهذه البعضية عند الفراء قد توحي بأن النصب عنده ليس بقوة الرفع، وإن كان النصب حملا للترجي على التمني على مذهب الكوفيين، وليس الامر كذلك، إذ إن (بعض) إذا لم تكرر في اللغة فهي بمعنى (أحد)، وإنما لم يستجز غير الرفع الطبري[3] على أساس أن عليه إجماع القراء المشهورين فقال: "والقراءة التي لا أستجيز غيرها الرفع في ذلك؛ لإجماع الحجة من القراء عليه".

والحق الذي لا خلاف عليه لدى أهل العلم أن أية قراءة من السبعة أو العشرة المشهورة يصح القراءة بها. وإذا روي أن أحد السبعة قرأ بذلك، فقراءته مقبولة غير مردودة، كقراءة حفص هنا.

---

[2] ينظر: جامع البيان 65/24-66، السبعة 570، اعراب القران للنحاس 33/4، الكشف 244/2، الكشاف 167/4.

[3] معاني القرآن 9/3.

[4] جامع البيان 66/24.

(8) الكسائي

استحب الفراء قراءة من قرأ (كبائر الإثم) بالجمع في قوله تعالى **(وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوحِشَ)**[الشورى/37]، وهم جمهور القراء إلا الكسائي وأصحابه- على التوحيد والإفراد (كبير) لبيان الجنس، وبجر (الفواحش)، عطفاً على الإثم فقال: "وكأني أستحبُ لمن قرأ: (كبائر) أن يخفض الفواحش؛ لتكون الكبائر مضافة إلى مجموع إذا كانت جمعاً ". ثم قال: "وما سمعت أحداً من القراء خفض الفواحش"[1].

فكأن الاستحسان هنا يجليه كلمة (كأني)، وهو أنه لا يريد أن يقطع بما ذهب إليه، ففي الكلام شيء من التخفيف، وهذا ضرب من الاحتراز العلمي لديه.

وقد استحسن النحاس قراءة الجمهور (كبائر)، فوصفها بأنها (أبْين)، معللاً ذلك، بأن خفض (الفواحش) مخالف للإجماع، ولذلك استغرب تجويز الفراء للقراءة الثانية، مع أنه لم يسمع أحداً قرأ بها ! فقال[2]: "وزعم أنه يستحب لمن قرأ (كبائر الاثم) أن يقرأ (والفواحش) فيخفض والقراءة بهذا مخالفة بحجة الإجماع. وأعجب من هذا أنه زعم أنه يستحب القراءة به، ثم قال: ولم أسمع أحداً قرأ به!".

وهذا يشعر أن الفراء إنما استجاز القراءة التي بالجر، بناء على السياق التعبيري، لا على الرواية. وهذا مثير للاستغراب والتساؤل، من حيث إن الإجماع منعقد بين أهل العلم بعدم الأخذ بالقراءة التي لا سند لها يعتد به، أي التي لم ترو عن الثقات من السبعة أو العشرة.

---

[1] معاني القرآن 25/3.

[2] إعراب القرآن 86/4. وينظر: مجمع البيان 33/9، التبيان للعكبري 1135/2، الجامع لأحكام القرآن 35/16، البحر المحيط 522/7.

وقرأ عاصم وأبو عمرو والأعمش وحمزة (إنه) بكسر الهمزة، وقرأ الكسائي ونافع وجعفر (أنه) بفتح الهمزة في قوله تعالى **(إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)**[الطور/28].

فمن قرأ بكسر الهمزة أراد به الإخبار على الابتداء. ومن قرأ بفتحها أراد معنى التعليل[1]. قال الفراء: "فمن كسر استأنف، ومن نصب أراد: كنا ندعوه بأنه برٌ رحيم" ووصفه بأنه "وجه حسن"، وحكى عن شيخه الكسائي أنه كان يفتح (أنه)،وقال:"وأنا أكسر" ثم قال: "وإنما قلت: حسن؛ لأن الكسائي قرأه"[2].

فاستحسن الفراء قراءة شيخه الكسائي، برغم أنه يقرأ بخلافها، وقرأ غير الكسائي بالفتح، ولكنه لم يذكره في حجة الاستحسان. وهذا يدل على مكانة الأستاذ في نفس تلميذه، إذ تلمذ الفراء للكسائي. وأما خلافه عليه في مواضع فهو خلاف علمي دعا إليه الدليل، واختلاف وجهات النظر العلمية.

وقد اختار أبو عبيد القاسم بن سلام والنحاس الكسر– وهو اختيار الفراء– وقد علله النحاس بأنه (أبْين) ولأنه إخبار بهذا على الابتداء[3].

وقرأ الكسائي (أنَ النفس) نصباً، ورفع ما بعد ذلك كله من المعطوفات في قوله تعالى **(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)**[المائدة/45]، وذلك عطفا على محل (النفس بالنفس)؛ لأن محلها الرفع على الابتداء[4]. أو أنه على الاستئناف، وذلك كقول القائل: إنَ عبد الله قائم وزيد قاعد.

---

[1] ينظر: الكشاف 25/4، التبيان للعكبري 1184/2، الجامع لأحكام القرآن 70/17، البحر المحيط 150/8.

[2] معاني القرآن 93/3.

[3] إعراب القرآن للنحاس 258/4.

[4] ينظر: السبعة 244، التيسير 99، النشر 254/2.

فقال الفراء: "فإذا رفعت (العين) أتبع الكلام العين، وإن نصبته فجائز... وكذلك تقول: إن أخاك قائم وزيد، رفعت (زيد) باتباعه الاسم المضمر في قائم. فابن على هذا"[1].

فأجاز رفع العطف لكون هذه الأسماء جاءت بعد اسم (أنَ) وخبرها، أما إذا لم تستكمل خبرها، لم يجز رفع المعطوف على اسمها عند البصريين، بل يتعين نصبه عندهم. في حين أجاز ذلك أهل الكوفة، ولاسيما الكسائي الذي أجازه لضعف (أنَ)، بخلاف الفراء الذي أجاز العطف بشرط، ألا يظهر على الاسم تأثير هذا الحرف[2] .

وقد صوَب الفراء قراءة من قرأ (فيكون) بالرفع في قوله تعالى (**قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**)[النحل/40]، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله (كن) ثم يبتدا بـ (فيكون) فهذا أحب إليه من النصب. وإن كان شيخه الكسائي لا يجيز الرفع ويذهب الى العطف على قوله (أن نقول)[3] .

فخالف الفراء الكسائي في ذلك. وعدَ قراءة النصب في قوله (كنْ فيكون) مؤلفة من لفظ الأمر وجواب الأمر المنصوب بالفاء. غير أن النصب ضعيف؛ لأن (كنْ) ليس بأمر في الحقيقة، بل يراد به الخبر[4]، هذا فيما يخص المتلقي، إذ هو موضع العناية هنا في معرفة هذه الحقيقة الأسلوبية.

وقرأ الكسائي (علمت) برفع التاء –يقصد بذلك موسى– في قوله تعالى (**قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ**) [الإسراء/102]، وهي قراءة الإمام علي (عليه السلام) وقرأ الجمهور

---

[1] معاني القرآن 310/1.

[2] الإنصاف م 23.

[3] معاني القرآن 100/2، 74/1–75.

[4] ينظر: الكتاب 38/3–39، مجاز القرآن 52/1، السبعة 169، الكشاف 606/2، التبيان للعكبري 109/1، الجامع لأحكام القرآن 19/7، البحر المحيط 366/1، النشر 220/2، همع الهوامع 16/2.

بنصب التاء[1] وهو اختيار الفراء[2]، إذ قال: "والفتح أحبُ إليَ" فلما "قال بعضهم قرأ الكسائي بالرفع، قال: أخالفه أشد الخلاف".

فالفراء لم يقبل قراءة الكسائي، وإن نسبت القراءة بها إلى الإمام علي (عليه السلام)، اعتماداً على القراءة الأشهر والأكثر، وهي قراءة الجمهور وعليها رسم المصحف. وقراءة الرفع على معنى أني–أي موسى– لست بمسحور، كما وصفتني يا فرعون وأنا عالم بصحة الأمر.

ووردت قراءة الكسائي: (قدر)–بالتخفيف في قوله تعالى **(والذي قدر فهدى)**[الأعلى/3، وعزيت إلى الإمام علي (عليه السلام) وإلى أبي عبد الرحمن السلَمي. وقرأ الجمهور بالتشديد (قدَر) من التقدير، ومن خفف يكون كذلك ويكون من القدْرة والملْك[3].

وقد رجح الفراء القراءة بتشديد الدال، واجتماع القراء عليها أحبها إليه بقوله: "التشديد أحبُ إليَ لاجتماع القراء عليه"[4].

(9) يعقوب (ت 205هـ)

---

[1] ينظر: الكشاف 468/2، مجمع البيان 443/6، الجامع لأحكام القرآن 377/10، البحر المحيط 86/6.

[2] معاني القرآن 132/2.

[3] إعراب القرآن للنحاس 204/5، الكشاف 243/4، مجمع البيان 473/10، الجامع لأحكام القرآن 15/20، البحر المحيط 458/8.

[4] معاني القرآن 256/3.

قرأ يعقوب (وكلمة) بالنصب في قوله تعالى (**وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا)** [التوبة/40]، وقرأ الجمهور (وكلمة) بالرفع.

وقراءة يعقوب محمولة على إعمال (جعل) فيها. والذي يحسن الإتيان بالظاهر موضع المضمر إرادة التعظيم، وقيل: على حذف مضاف والتقدير: وكلمة حزب الله هي العليا[1].

وقد اختار الفراء الرفع والحمل على الابتداء فقال: "ويجوز (وكلمة الله هي العليا)– بالنصب". ثم قال: "ولست استحب ذلك لظهور الله تبارك وتعالى، إذ لو نصبها–والفعل فعله– لكان أجود الكلام أن يقال: "وكلمته هي العليا، ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلام أبيك"[2].

وذكر مكي[3] أن هذا القول لا يعني إبعاد قراءة النصب وهي قراءة حسنة جائزة، إذ في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة، وهي أن فيه معنى التعظيم.

---

[1] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 19/2، مشكل إعراب القرآن 329/1، الكشاف 191/2، التبيان للعكبري 645/2، الجامع لأحكام القرآن 149/8.

[2] معاني القرآن 438/1.

[3] مشكل إعراب القرآن 329/1.

(ب) نقد القراء غير المشهورين

(1) أبو عبد الرحمن السلَمي

حاول الفراء تخطئة قراءة أبي عبد الرحمن السلَمي وابن عامر **(وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدوةِ وَالْعَشِيّ)** [الكهف/28]، وذلك باعتماده على ما سمعه من أحد فصحاء البدو المشهورين وهو أبو الجراح[1] في الحكم على تعريف وتنكير (غدوة)، فقال: (والعرب لا تدخل الألف واللام في (الغدوة)؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام، وسمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدْوة قطُ، يعني غداة يومه. وذاك أنها كانت باردة؛ ألا ترى أن العرب لا تضيفها فكذلك لا تدخلها الألف واللام"[2].

فهذه الرواية تدل على ثقة الفراء بهذا الأعرابي وبفصاحته في سماعه عنه، فان (غدوة)؛ إذا أريد بها غداة اليوم الذي أنت فيه لا تستعمل إلا معرَفة بغير ألف ولام. وما كان تعريفه من هذا الوجه فدخول الألف واللام عليه محال؛ لأنه لا يعرَف الاسم من وجهين. وإلى هذا المعنى قال النحاس[3]: "ولا تكاد العرب تقول الغدْوة؛ لانها معرفة ولا تدخل الألف واللام على معرفة".

وذهب الزمخشري[4] إلى أن (غدوة) علم في أكثر الاستعمال، وادخال اللام على تأويل التنكير قليل في كلام العرب.

ونقل الطبرسي[5] جواز تنكيرها، وإن كانت معرفة. فقال: "وحجة من أدخل اللام المعرفة عليها، أنه يجوز وإن كانت معرفة أن تنكَر، كما حكاه أبو زيد من أنهم

---

[1] هو أبو الجراح العقيلي أحد فصحاء الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة ويروى أنه كان حكماً من الحكام اللغويين في مجالس الولاة (ينظر: الفهرست 76) وهو من الأعراب الذين دخلوا الحاضرة (ينظر: أنباه الرواة 114/4).

[2] معاني القرآن 139/2.

[3] إعراب القرآن 454/2.

[4] الكشاف 481/2.

[1] مجمع البيان 464/6.

يقولون: لقيته فينةً، والفينة بعد الفينة، ففينة مثل غدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف".

والعرب قد تجعل (غدوة) نكرة في قولهم (لدنْ غدوة) كما يقولون: "عشرون درهماً على هذا اللفظ بالألف واللام، فينصبونها على التمييز[1].

فالقياس النحوي جعل الفراء يعترض على هذه القراءة، إذ رأى أن (غدوة) معرفة بالعلمية على غدوة يومك،فلا يصح أن تعرف بالألف واللام، وقد تجعلها العرب نكرة، وتدخل الألف واللام عليها، وهي حجة القارئ بها، وقد وردت الغداة، والغدوة لغة، فليس بمستبعد القراءة بالكلمتين[2].

(1) الحسن البصري[3] (ت110هـ)

تردد الفراء في قبول قراءة الرفع لـ (شركاؤكم) في قوله تعالى (**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**) [يونس/71]، –وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي وابن أبي اسحق وعيسى بن عمر– لخالفتها الرسم القرآني، ولضعف المعنى عنده، فقد قال:" وقد قرأها الحسن: (وشركاؤكم) بالرفع، وأنما الشركاء ها هنا آلهتهم كأنه أراد: أجْمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم" ثم قال بعد هذا: "ولست أشتهيه لخلافه للكتاب؛ ولأن المعنى فيه ضعف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع"[4].

---

[2] ينظر : شرح ابن عقيل 56/2–57.

[3] ينظر: الكتاب 293/3، أمالي ابن الشجري 128/1–129، البحر المحيط 136/4.

[4] الحسن البصري هو ابن أبي الحسن يسار السيد الإمام أبو سعيد البصري عرف بالفصاحة وهو من كبار التابعين توفي سنة 110هـ. ينظر: غاية النهاية 235/1.

[1] معاني القرآن 473/1. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 67/2، شواذ ابن خالويه 57، المحتسب 314/1، تفسير الرازي 137/17، الجامع لأحكام القرآن 362/8، البحر المحيط 179/5، النشر 286/2.

وقد غلَط الزجاج[1] الفراء فيما ذهب إليه من تقدير فعل مناسب هو (ادعوا) الذي نصب الشركاء. والتقدير عنده فأجْمعوا أمركم مع شركائكم. ومن قرأ (شركاؤكم) بالرفع جاز أن يعطف به على الواو–الضمير– لأن المنصوب قد قوى الكلام.

وقد اتفق الفراء والزجاج على عطف (شركاؤكم) بالرفع، على الضمير –الواو– في (اجْمعوا)، وقد ساغ هذا العطف بوجود الفاصل، وهو المفعول (أمركم) بين الضمير المتصل وبين (شركاؤكم). غير أن الفراء لم يرتض هذه القراءة، حين بيَن أنه لا يشتهيها، وعلل ذلك بضعف المعنى معها ومخالفتها رسم المصحف وهما حجتان قويتان.

ووجه الزمخشري[2] القراءة بأسلوب (الفنقلة) بعدما تأمل فيما وراء الظاهر كعادته في الوصول إلى النكتة وذلك بحمله المعنى على وجه التهكم فقال: "فإن قلت كيف جاز اسناد الإجماع إلى الشركاء؟ قلت: على وجه التهكم، كقوله:-" قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون)".

وقد نصب الزجاج الشركاء على المعية بتقدير (مع) في الكلام، على حين قدَر الفراء فعلًا مناسباً هو (ادعوا)، ونصب به الشركاء،وأنَ تضعيفه لقراءة الحسن سببه المعنى؛ لأنها اضفت على الآلهة القدرة على العمل وإجماع الأمر، مع مخالفتها للرسم القرآني.

والذي هو قريب وراجح أن تكون (الواو) للعطف على تقدير فعل مناسب كما قدَره الفراء، حملاً على ظاهر النص، وأنَ وصف الزجاج لتوجيه الفراء بأنه غلط فيه تسرع، وقد ردَ أحد الدارسين[3]على تغليط الزجاج هذا بأن موقف الفراء هنا يصدر عن مرجعيته الدينية في إبعاد أية صورة من صور الحياة أو الحركة عن هذه الآلهة، إضافة إلى خط المصحف.وقد نسب إلى المبرد أن (شركاؤكم) معطوف على المعنى

---

[2] معاني القرآن وإعرابه 27/3.

[3] الكشاف 245/2.

[1] ينظر:توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن 375.

[2] ينظر: مشكل إعراب القرآن 386/1، الجامع لأحكام القرآن 362/8،تفسير الخازن 326/2.

وقيل: عطف على (أمركم)، أو أنَ الواو بمعنى (مع)[1] وقد رجح الأخفش[3] النصب بقوله: "والنصب أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع؛ إلا أنه قد حسن في هذا للفصل بينهما". فهذه الإجازة علتها عنده الفصل بالمفعول، وذلك لأن الكلام قد طال به.

وقد وافق الفراء النحاس[4] وابن قتيبة[5]، عندما ذكر في باب الحذف والاختصار أن التقدير هو "فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم" بان توقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما، وتضمر للآخر فعله، وبيَن أن نظير ذلك في الشعر كثير.

ويرى بعض الدارسين[6] أن الفراء قد تردد في قبول هذه القراءة إلا أنَ رفضه يبدو صريحاً، فهو لا يشتهيها لمخالفتها الرسم القرآني ولضعف المعنى عنده، فلا يبدو أنه وقع في هذا الموقف تحت تأثير منهجين كل منهما يذهب به إلى اتجاه يخالف الآخر. كما يرى البعض.

وقرأ الحسن البصري (لعنة الله والملائكة والناس أجمعون) في قوله تعالى **(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)** [البقرة/161] فالملائكة والناس في موضع خفض، تضاف اللعنة إليهم على معنى: عليهم لعنة الله ولعنة الملائكة ولعنة الناس، وقراءة الحسن جائزة في العربية، إلا أنها مخالفة للكتاب، قال الفراء: " إن قولك (عليهم لعنة الله) كقولك: يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة والناس. والعرب تقول: عجبت من ظلمك نفسك فينصبون النفس؛ لأن تأويل الكاف رفع، ويقولون: عجبت من غلبتك نفسك، فيرفعون النفس؛ لأن تأويل

---

[3] معاني القرآن 346/2.وينظر :مشكل إعراب القرآن 386/1،مغني اللبيب 472،همع الهوامع 130/2.

[4] إعراب القرآن 261/2-262.

[5] تأويل مشكل القرآن 164.

[6] (آراء الفراء في النحو والقراءات القرآنية والأصوات اللغوية من خلال كتابه "معاني القرآن") للدكتور فارس البطاينة،مجاة جرش للبحوث والدراسات ص129.

الكاف نصب"، ثم قال: "فابن على ذا ما ورد عليك"[1] داعياً إلى القياس على هذا المنوال.

وقال النحاس[2]: إنه من باب العطف على الموضع مثل: عجبت من قيام زيد وعمر. وقال الزمخشري[3]: بالرفع عطفاً على محل اسم (الله)؛ لأنه فاعل في التقدير.

وقد استجاد الزجاج قول الفراء إذ وصفه أولاً بأنه: "جيد في العربية"، ثم أعرب عن كراهته له "لمخالفته المصحف" على أساس أن "القراءة أنما ينبغي أن يلزم فيها السنَة، ولزوم السنَة فيها أيضاً أقوى عند أهل العربية؛ لأن الإجماع على القراءة إنما يقع على الشيء الجيد البالغ"[4]. أو بعبارة أخرى: يقع على ما هو مجمع عليه في الرواية، فوق أنه جيد في اللغة بالغ فيها.

(3) عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي[5]

قرأ عبد الله بن أبي اسحاق والحسن (ولا طائر) بالرفع في قوله تعالى **(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ)**[الأنعام/38]، وقرأ الجمهور (طائرٍ) بالخفض. وقد علل النحاس الرفع بأنه من قبيل العطف على

---

[1] معاني القرآن للفراء 96/1. وينظر: مشكل إعراب القرآن 77/1، التبيان للعكبري 132/1، الجامع لأحكام القران 190/2، البحر المحيط 460/1.

[2] إعراب القرآن 275/1.

[3] الكشاف 325/1.

[4] معاني القرآن وإعرابه 219/1-220.

[1] هو عبد الله بن أبي اسحاق موالي آل الحضرمي وكان مائلا إلى القياس في النحو، وكان من أئمة القراء في البصرة، ويقال إنه أخذ النحو عن نصر بن عاصم ويحيى بن معمر. (ت117هـ) (ينظر: طبقات الزبيدي 240).

الموضع[1]. وأجازه الفراء قياساً على قول القائل: ما عندي من رجلٍ ولا امراة، والتقدير عنده: ما عندي من رجلٍ ولا عندي امراة[2].

(4) ابن محيصن

وصف الفراء قراءة ابن محيصن بالشذوذ وذلك لكسره نون (مطلَعون) في قوله تعالى **(قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ)** [الصافات/54]، فذكر أنه: "قد قرأ بعض القراء (قال هل أنتم مطَلعون فاطلع) فكسر النون"، ثم وصفه بأنه "شاذ"، وعلل شذوذه بأن: "العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً او موحداً إلى اسم مكنى عنه"– أي ضمير– ثم قال: "وإنما اختاروا الإضافة في الاسم المكنى؛ لأنه يختلط بما قبله. فيصير الحرفان كالحرف الواحد. فلذلك استحبوا الإضافة في المكني، وقالوا: هما ضاربان زيداً، وضاربا زيدٍ؛ لأن زيداً في ظهوره لا يختلط بما قبله؛ لأنه ليس بحرف واحد والمكنى حرف"[3].

وقد علل الزمخشري[4] هذه القراءة بأنه أراد "مطلعون إياي" أي وضع الياء، فوضع المتصل موضع المنفصل وهو (إياي) غير أن العكبري[5]وصف هذه القراءة بالبعد البالغ، فقال: "وهو بعيد جداً؛ لأن النون كانت للوقاية فلا تلحق الأسماء، وإن كانت نون الجمع فلا تثبت في الإضافة". فجمع بين النون والإضافة، ولو كان مضافاً لكان: هل أنتم مطَلعيَ. فهذا ما رآه العكبري.

---

[2] إعراب القرآن /546، وينظر: البحر المحيط 119/4.

[3] معاني القرآن 332/1.

[4] معاني القرآن 385/2–386، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 422/3، مجمع البيان 444/8، الجامع لأحكام القرآن 83/15.

[1] الكشاف 341/1.

[2] إملاء مامنَ به الرحمن 111/2.

(جـ) نقد قراءات للصحابة والتابعين

الصحابة هم الذين رأوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذوا عنه كالخلفاء الأربعة ومنهم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وابن عباس (رض) وعبد الله بن مسعود (رض). وأما التابعون: فهم الذين رأوا الصحابة مثل مجاهد ويحيى بن وثاب وأبي حيوة والحسن البصري ووقاء بن أياس.

وروى أنه قرأ الإمام علي (عليه السلام) والحسن البصري وأبو رجاء العطاردي ومعهم من المشهورين ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء والكسائي (فكَ رقبةً) بنصب (رقبة) في قوله تعالى **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ(12)فَكُّ رَقَبَةٍ)** [البلد/12-13]. وقرأ الجمهور (فكٌ رقبةٍ) بالرفع[1].

وقد اختار الفراء القراءة التي بالنصب (فكَ رقبةٍ)، واحتج لها بدليل السياق، وهو أنَ بعده (ثم كان) وهو أنه لما عطف (كان) وهي فعل ماض على الأول، وجب أن يكون (فكَ)، ليعطف فعل ماضٍ على فعلٍ ماضٍ.

وهذا الذي اختاره الفراء[2] عدَه "أشبه الوجهين بصحيح العربية"،قال:" لأن الإطعام: اسم، وينبغي أن يرد على اسم مثله. فلو قيل: ثم (أن كان) أشكل للإطعام والفك، فاخترنا: فك رقبةً لقوله (ثم كان). والوجه الآخر جائز تضمر فيه أن وتلقي".

واختار الأخفش وأبو عبيد وأبو حاتم السجستاني قراءة الجمهور: (فكُ رقبةٍ)؛ لأنها تبيين للعقبة، بجعلها بدلًا من العقبة أو على إضمار، بتقدير: هي فكُ[3].

وقد صوب الزجاج والنحاس ثم الطبرسي القراءتين، بوصف كل منهما بأنه جائز حسن عندهم[4].

---

[3] ينظر: جامع البيان 130/30، السبعة 686، التيسير 223، الكشف 375/2، البحر المحيط 476/8.

[1] معاني القرآن 265/3.

[2] معاني القرآن للأخفش 538/2، مشكل إعراب القرآن 476/2، الجامع لأحكام القرآن 70/20.

[3] معاني القرآن وإعرابه 329/5، إعراب القرآن للنحاس 231/5، مجمع البيان 491/10.

واستحسن الفراء قراءة الإمام علي بن أبي طالب وعائشة (رضي الله عنهما) (تستطيع) بالتاء في قوله تعالى (**هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ**) [المائدة/112]، وهي قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد أيضاً، على أن يكن المعنى: هل تقدر أن تسأل ربَك؟ قال الفراء: "وذكر عن علي وعائشة -رحمهما الله- أنهما قرآ (هل تستطيع ربَك) بالتاء، ثم حكى رواية عن معاذ أنه قال: "أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم (هل تستطيع ربَك) بالتاء" ثم قال: "وهو وجه حسن"[1].

من قرأ بالياء وبالرفع (يستطيع ربُك) فمعناه: هل يستطيع يا عيسى أن يعطيك ربُك، وتسأله فيستجيب لك إن سألته؟ قال الزجاج[2]: "وليس المعنى عندي- والله أعلم- أنهم جهلوا أنَ الله يقدر على أن ينزل مائدة، ولكن وجه السؤال هل ترينا أنت أن ربك يرينا ما سألنا من أجلك من آياتك التي تدل على نبوَتك".

(2) ابن عباس

قرأ ابن عباس: (آزر) بالضم في قوله تعالى (**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً**) [الأنعام/74]. وهذه القراءة هي قراءة أبي بن كعب والحسن البصري ويعقوب الحضرمي ومجاهد. وهي مضمومة على النداء المفرد؛ على أساس أن إبراهيم (ع) خاطب أباه منادياً إياه باسمه. وقرأ الجمهور (آزر) بفتح الراء، على زنة (فاعل) وهو علم أعجمي لأبي إبراهيم (ع) جرَ بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وهو عطف بيان أو بدل[3].

---

[4] معاني القرآن 325/1.

[5] معاني القرآن وإعرابه 243/2، وينظر: مجاز القرآن 182/1، مشكل إعراب القرآن 254/1، الكشاف 654/1، مجمع البيان 863/3، إملاء مامنَ به الرحمن 135/1، الجامع لأحكام القرآن 364/6.

[1] ينظر: معاني القرآن للأحفش 278/2، معاني القرآن وإعرابه 290/2، مشكل إعراب القرآن 273/1، مجمع البيان 321/4، الكشاف 29/2، الجامع لأحكام القرآن 23/7، البحر المحيط 163/4، النشر 250/2.

وقد استحسن الفراء[1] القراءة التي بالضم فقال: "يقال: آزر في موضع خفض ولا يجرى؛ لأنه أعجمي. وقد أجمع أهل النسب على أنه ابن تارح، فكأن آزر لقب له. وقد بلغني أنَ معنى (آزر) في كلامهم معوج، كأنه عابه بزيغه وبعوجه عن الحق. وقد قرأ بعضهم (لأبيه آزر) بالرفع على النداء: (يا)، وهو وجه حسن".

والذي يبدو للمتأمل أن (آزر) اسم أبيه بدليل منعه من الصرف في القراءتين كلتيهما، وهذا هو الأشهر والأكثر لدى المفسرين.

وقرأ ابن عباس (ولدار الآخرة) بلام الابتداء والإضافة، في قوله تعالى **(وَمَا الْحَيوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ)**[الأنعام/32]، وقرأ بقراءته ابن عامر[2]. وفيها أضيف (دار) وهي موصوفة إلى (الآخرة) وهي الصفة؛ لأنها في الحقيقة مغايرة للموصوف، ونظيره قولهم: بارحة الأولى، ويوم الخميس، وحقَ اليقين وقد أجاز هذه الإضافة الكوفيون، وهي من إضافة الشيء إلى نفسه؛ وذلك لاختلاف اللفظين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى. وهذه الإضافة لا تجوز عند البصريين؛ لأن الصفة نفس الموصوف، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة عندهم[3].

قال الفراء[4]: "يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحق واليقين، والدار الآخرة، واليوم الخميس، فإذا اتفقا لم تقل العرب هذا حقُ الحقَ ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى". وهذه الإضافة عند الفراء يراد بها التخفيف. ومراده بالتوهم هنا: الظن.

وقرأ عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود والأعمش (عن قتال) في قوله تعالى **(يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فيه)** [البقرة/217] وقرأ الجمهور

---

[2] معاني القرآن 340/1.

[3] ينظر: الكشف 429/1، تفسير الرازي 34/4، الجامع لأحكام القران 415/6، روح المعاني 134/7.

[1] ينظر: الإنصاف م 61، شرح المفصل 23/3، شرح الرضي 288/1.

[2] معاني القرآن 330/1-331.

(قتالٍ)[1]. فالقتال على القراءتين بدل من (الشهر) بدل اشتمال؛ لأن السؤال اشتمل على الشهر وعلى القتال، أي: يسألك الكفار تعجباً من هتك حرمة الشهر، فسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه.

فذكر الزجاج أن المعنى: يسألونك عن القتال في الشهر الحرام، فالبدل مخفوض على التكرير في قراءة الجمهور على قول الكسائي، وهو معنى قول الفراء، أي هو مخفوض بـ (عن) مضمرة[2]. وفي قراءة ابن عباس وابن مسعود هو مخفوض بإظهار العامل، وقد جاء كذلك في مصحف عبد الله بن مسعود، وكون البدل في قراءة الجمهور مخفوضا بحرف جر مقدر ضعيف جداً؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار[3].

ويفهم من قراءة الفراء ترجيح قراءة الجر (وقوم)[4] في قوله تعالى **(وَقَـوْمَ نُوحٍ)**[الذاريات/46]، وهي قراءة عبد الله بن مسعود، فمن قرأ بالجر (وقوم نوحٍ) فهو عطف على ما تقدم، أي: وفي قوم نوح. ومن قرأ بالنصب (وقوم نوحٍ) فعلى تقدير فعل مناسب نحو: أخذتهم الصعقة وأخذت قوم نوحٍ أو: أهلكنا قوم نوحٍ. قال الفراء[5]: "ومن نصبها فعلى وجهين: أخذتهم الصعقة وأخذت قوم نوح وإن شئت أهلكناهم، وأهلكنا قوم نوحٍ. ووجه آخر ليس بأبغض إليَ من هذين الوجهين: أن تضمر فعلاً، وأذكر لهم قوم نوحٍ".

---

[3] ينظر: الجامع لأحكام القرآن 44/3، البحر المحيط 145/2.

[4] معاني القرآن للفراء 141/1، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 281/1.

[5] إملاء ما منَ به الرحمن 434/1، البحر المحيط 145/2.

[1] قرأ بالكسر أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وابن محيصن وعبد الله ينظر: السبعة 609 وغيث النفع 358.

[2] معاني القرآن 88/3-89.

فقد رأى الفراء أن تقدير الفعل هنا غير مناسب، والأولى عطفه بالخفض على ما تقدم من قوله (وفي موسى)، وقراءة الخفض هي قراءة عبد الله بن مسعود وحمزة والكسائي والأعمش وخلف[1].

وقرأ حمزة ومجاهد وابن عامر (بينكم) بالرفع في قوله تعالى (**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**)[الأنعام/94]، على أنه اسم لا ظرف، وهو فاعل ل(تقطع) والمعنى: لقد تقطَع وصلكم. وقرأ الجمهور (بينكم) بالنصب[2]. ويقوي جعل (بين) اسماً دخول حرف الجر عليه في قوله تعالى (**وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ**)[فصلت/5].

والأصل في (بين) أن تكون ظرفاً للمكان، وقد تكون ظرفاً للزمان، بحسب ما تضاف إليه[3]. وقال الرضي[4]: "وأصل بين أن يكون مصدراً بمعنى الفراق فتقدير الكلام: جلست بينكما أي: مكان فراقاكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك أي: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه".

وقد رجح الفراء"[5]. النصب فقال: "وفي قراءة عبد الله (لقد تقطع ما بينكم) وهو وجه جيد"

ورجح الفراء قراءة الرفع (والملائكة) في قوله تعالى (**هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنْ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ**) [البقرة/210] وذلك لأنها معطوفة على لفظ الجلالة، وهي في قراءة عبد الله بن مسعود كذلك (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام)، وقد خفض (الملائكة) أبو جعفر المدني بالعطف على (ظللٍ) أو على (الغمام).

---

[3] ينظر: مجمع البيان 158/9، الجامع لأحكام القرآن 52/17، نحو القراء الكوفين 90.

[4] ينظر: السبعة 263، التيسير 105.

[5] معاني القرآن وإعرابه 273/2، إعراب القرآن للنحاس 566/1، الكشف 441/1.

[6] شرح الرضي على الكافية 113/2.

[1] معاني القرآن 345/1.

قال الفراء[1] "رفع مردود على الله تبارك وتعالى، وقد خفضهما بعض أهل المدينة، يريد: "في ظلل من الغمام وفي الملائكة، والرفع أجود؛ لأنها في قراءة عبد الله (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام)". وبهذا يتبين أن الفراء كان يعضد القراءة بما كان يقرأ به مشاهير الصحابة والتابعين.

ونسبت قراءة الكسر أيضاً إلى الحسن البصري وأبي حيوة[2].

وقال القرطبي[3]: "وقرأ أبو جعفر (والملائكة) بالخفض عطفاً على الغمام وتقديره: مع الملائكة، تقول العرب: أقبل الأمير في العسكر، أي مع العسكر. قال الأخفش سعيد: والملائكة، بالخفض بمعنى وفي الملائكة. قال والرفع أجود". ورجح الزجاج[4] قراءة الرفع بقوله: "والرفع هو الوجه المختار عند أهل اللغة في القراءة. ومن قرأ (الملائكة) فالمعنى هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظللٍ من الغمام وظللٍ من الملائكة".

وقد رجح الفراء الإضافة وإن كان هو يقرأ بالنصب– أي نصب يوم– في قوله تعالى (**وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ**) [النمل/89]. فرجح (فزع يومئذٍ) وإن كان يقرأ بالنصب (فزع يومئذٍ)؛ لأنه عنده فزع معلوم، فقال[5]: "قرأ القراء بالإضافة، فقالوا (وهم من فزع يومئذٍ) و (يومئذٍ) وقرأ عبد الله بن مسعود في إسناد بعضهم بعض الذي حدثتك (من فزعٍ يومئذٍ) قرأها عليهم تميم[2] هكذا (وهم من فزع يومئذٍ)، فأخذها بالتنوين والنصب". ثم رجح بعد هذا القراءة بالإضافة مع الجر، فقال: "والإضافة أعجب إليَ وإن كنت أقرأ بالنصب؛ لأنه فزع معلوم، واحتج له بآية أخرى فقال: "ألا

---

[2] معاني القرآن 124/1.

[3] إعراب القرآن للنحاس 301/1.

[4] الجامع لأحكام القرآن 25/3.

[5] معاني القرآن وإعرابه للزجاج 271/1–272 وينظر: الكشاف353/1، مجمع البيان 303/2، التبيان للعكبري 169/1.

[1] معاني القرآن 301/2. وينظر: الكشاف 162/3. مجمع البيان 235/7، البحر المحيط 101/7، نحو القراء الكوفيين 181.

ترى أنه قال (لايحزنهم الفزع الأكبر) فصيَره معرفة. فأن أضيفه فيكون معرفة، أعجب إليَ وهو صواب".

فاختار الفراء قراءة القراء بالإضافة ووصفها بأنها أعجب إليه، مع أنه يقرأ بغيرها، فقال: "وإن كنت أقرأ بالنصب"؛ معللاً ذلك بأن (فزع) معلوم كما تقدم، يريد أن وروده بصيغة الظرف الزماني المنصوب يجعله معروفاً محدداً. واحتج له بالسياق، ثم بين أن إضافته ليكون معرفة.

(3) يحيى بن وثاب

ذكر الفراء قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب (مصرخي) بكسر الياء في قوله تعالى (**وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**) [ابراهيم/22] فقال:[1] "ولعلها من وهم القراء من طبقة يحيى، فإنه قلَ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في (مصرخيَ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك".

وهو حكم فيه قسوة يوهم أن القراءة نظر واجتهاد لا نقل ورواية. مع أنها قراءة حمزة أيضاً[2]وحمزة من السبعة المشهورين، وهو ثقة.

وذكر مكي القيسي[3] أن الأصل عند من قرأ بالكسر في (مصرخيَ) ثلاث ياءات: "ياء الجمع وياء الإضافة وياء زيدت للمد". وذكر عن قطرب أنها لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياءً.

ويقف مكي[4] من هذه القراءة موقفاً معتدلاً، فهي قراءة واردة، قد قرئ بها، وإنْ عدت عند بعضهم لحناً، إذ وصفت باللحن تارة وبالقبح تارة وبالرداءة أيضاً، ووصفت

---

[2] وهو تميم الداري.

[3] معاني القرآن 75/2.

[1] السبعة 362، النشر 10/1، الإتحاف 272.

[2] مشكل إعراب القرآن 448/1، وينظر: معاني القرآن للأخفش 375/2، إعراب القرآن للنحاس 368/2، المحتسب 49/2، الكشاف 374/2.

[3] الكشف 26/2. وينظر: نحو القراء الكوفيين 373، 395.

كذلك بالوهم والغلط، وأنها لا وجه لها إلا وجه ضعيف. فوق أنها وصفت بالشذوذ. وقد ردَ أبو حيان على هذه الأقوال، مبيناً أنها لغة باقية في أفواه الناس، ووصفها القاسم بن معن بأنها صواب، وجوَزها أبو عمرو بن العلاء[1]. وكل ما قاله النحاة في تضعيفها لا ينبغي أن يلتفت إليه؛ لأن القراءة سنَة متبعة، وأيضاً فإن لها من كلام العرب ما يعضدها، ومن اللغة.

(4) أبو حيوة

وصف الفراء قراءة أبي حيوة[2] بالضعف وأن لها معنى لا يستحب، إذ قرأ (من) بكسر الميم في قوله تعالى **(فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ)** [الأنفال/57]. بدلاً من فتحها في قراءة المشهورين وغيرهم، ولذا قال الفراء[3]: "وربما قرئت (من خلفهم) بكسر (من) وليس لها معنى استحبه مع التفسير". وبهذا تكون (من) في قراءة أبي حيوة حرف جر وليست موصولة.

فالتشديد تنكيل، من قتل وتفرق وتخويف ونكاية بالكفرة؛ عظة لمن وراءهم وعبرة واتعاظاً. قال الزمخشري[4] : "وقرأ أبو حيوة (منْ خلفهم) ومعناه: فافعل التشديد من ورائهم؛ لأنه إذا شرَد الذين وراءهم، فقد فعل التشريد في الوراء وأوقعه فيه؛ لأن الوراء جهة المشردين، فإذا جعل الوراء ظرفاً للتشريد، فقد دلَ على تشريد من فيه، فلم يبق فرق بين القراءتين".وبذلك سوَى الزمخشري بذكائه المعروف بين القراءتين في ضوء تأويل النص.

---

[4] البحر المحيط 419/5-420.

[5] هو شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام (ت 203). ينظر: طبقات القراء 325/1.

[1] معاني القرآن 414/1. وينظر: مجاز القرآن 248/1، تفسير غريب القرآن 180، إعراب القرآن للنحاس 191/2، مجمع البيان 553/4، الجامع لأحكام القران 30/8-31، البحر المحيط 509/4، تفسير الخازن 204/2.

[2] الكشاف 165/2.

وقد أجمع القراء المشهورون على قراءة (بل عجبت) بفتح التاء دون ضمها، وذلك في قوله تعالى **(بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ)** [الصافات/12]، وذلك أن الله لا يعجب من شيء وإنما يعجب من لا يعلم. غير أن الفراء اختار قراءة الرفع (بل عجبت) وقد نسبت إلى الإمام علي بن أبي طالب (ع) وابن مسعود وابن عباس، وأنكر شريح قراءة الضم، فقال الفراء[1]: "قال شقيق: قرأت عند شريح (بل عجبت ويسخرون) فقال: إنَ الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: إنَ شريحاً شاعر يعجبه علمه وعبدالله – يريد ابن مسعود – أعلم بذلك منه. قرأها (بل عجبت ويسخرون) قال أبو زكريا: والعجب وإن أسند إلى الله فليس معناه من الله، كمعناه من العباد"، يريد: أنه يؤول بحمله على غير ظاهره، كأنه يحمل مثلاً على المجاز. ومع ذلك فإن إجماع القراء المشهورين على الفتح. وقوة المعنى مع هذه القراءة، إذ تحتاج قراءة الرفع تاويلاً، قد لا يقبل.

وقد حكى أبو جعفر النحاس[2] عن الأخفش الأوسط، أن معنى القراءتين واحد، والتقدير: قل يا محمد بل عجبت؛ لأن النبي (ص) مخاطب بالقرآن". ثم علق عليه بقوله: "وهذا قول حسن".

وقد تقدم آنفاً الفارق المعنوي بين القراءتين، وأن القراءة بالرفع لاتخلو من إشكال؛ لأن نسبة العجب إلى الله تعالى ليست لائقة، والتأويل لايحل هذا الإشكال.

(5) وقاء بن إياس[3]

---

[3] معاني القرآن 384/2.

[1] إعراب القرآن 413/3. وينظر: الكشاف 337/3، مجمع البيان 439/8، إملاء ما منَ به الرحمن 110/2، الجامع لأحكام القرآن 69/15، البحر المحيط 354/7.

[2] هو وقاء بن إياس الأسدي الوالبي، أبو يزيد الكوفي، روى عن سعيد بن جبير وغيره، وممن روى عنه إبراهيم بن عيينة وابنه إياس. وقال عنه أحمد بن عدي: "حديثه ليس بالكثير وأرجو أنه لابأس به". (تهذيب الكمال 459/7، 460).

واستحسن الفراء قراءة وقاء بن إياس بكسر الكاف في قوله (جاءتك) وكسر التاء في قوله (فكذبت) في قوله تعالى (**بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا**) [الزمر/59]، وذلك لأن المخاطب المذكور أولاً هي النفس فأجرى الكلام في خطابها. قال الفراء[1]: "القراء مجتمعون على نصب الكاف وأن المخاطب ذكر. قال الفراء: وحدثني عن وقاء بن إياس بسنده أنه قرأ (بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت)، فخفض الكاف والتاء كأنه يخاطب النفس. وهو وجه حسن؛ لأنه ذكر النفس مخطابها أولاً، فأجرى الكلام الثاني على النفس في خطابها".

وقد نسبت قراءة الكسر إلى أبي بكر الصديق وابنته عائشة (رضي الله عنهما)، وإلى عاصم الجحدري وأبي حيوة والشافعي وابن كثير، وهي خطاب للنفس ومن قرأ بالفتح عملاً على المخاطب وهو الانسان[2].

(2)

نقد المفسرين

رجح الفراء حذف الجواب إذا علم من السياق؛ ذلك أن السياق قرينة لفظية ذات دلالة على المعنى المراد. وتجلى ذلك عند تفسيره قوله تعالى (إن **الَّذِين كفروا بالذكر لمَا جاءهمْ**) [فصلت/41]، إذ دلَ السياق هنا على الخبر المحذوف؛ لأنه معلوم بتقدير "قد كفروا بمعجز".

وقد دل على هذا أن بعده (وإنه لكتاب عزيز) فقال أولاً: "يقال:أين جواب (إنَ)؟" ثم أجاب بالتخيير في أحد أمرين،قال:"فإن شئت جعلته(أولئك ينادون من مكان بعيد)، وإن شئت كان في قوله: (وإنه لكتاب عزيز لايأتيه الباطل)، فيكون جوابه معلوماً،

---

[3] معاني القرآن 423/2.

[4] ينظر: إعراب القرآن للنحاس 18/4-19، إملاء ما منَ به الرحمن 116/2، الجامع لأحكام القرآن 273/15، البحر المحيط 436/7.

فيترك"، ثم رجح الثاني من الوجهين، قائلاً: "وكأنه أعرب الوجهين وأشبهه بما جاء في القرآن"[1].

ملاحظاً في ذلك الترجيح قرينتين: قرب المعنى، وشبهه بما يأتي في تعبير القرآن.

ومن تقديرات المفسرين قولهم: إنَ الخبر محذوف على تقدير: خسروا أو أهلكوا،وقال قوم تقديره: معاندون أوهالكون، وقيل: قد سدَ مسده ما تقدم من الكلام[2].

وقد استحسن الفراء أن تكون (إلى) بمعنى (مع) في قوله تعالى(**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**) [آل عمران/52] فحكى عن المفسرين قولهم في دلالة رفع(مع)هنا فقال[3]: "المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله". ووصف هذا بأنه "وجه حسن" وبيَن أنه "يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع)، إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه؛ كقول العرب: إنَ الذود إلى الذود إبل؛ أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلا". فأجاز أن توضع (إلى) موضع (مع) إذا تضمنت معناها.

على حين جعلها الزجاج[1] أنها قاربت هنا معنى (مع)، ولذا قال: "و (إلى) ههنا إنما قاربت (مع) معنىً، فإن صار اللفظ لو عبر عنه بـ (مع)، أفاد مثل هذا المعنى لا أن (إلى) في (مع)، لو قلت: ذهب زيد إلى عمرو، ولم يجز ذهب زيد مع عمرو؛ لأن إلى غاية ومع تضم الشيء إلى الشيء".

وذهب الزمخشري[4] إلى أنه متضمن "معنى الإضافة، كأنه قيل: من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله ينصرونني كما ينصرني"؟.

---

[1] معاني القرآن 19/3.

[2] يظر: معاني القرآن للأخفش 467/2، إعراب القرآن للنحاس 64/4، مشكل إعراب القرآن 273/2، مجمع البيان 14/9، الجامع لأحكام القرآن 367/15، البحر المحيط 500/7.

[3] معاني القرآن 218/1.

[1] معاني القرآن وإعرابه 421/1-422.

[2] الكشاف 432/1.

إلا أن العكبري[1] أنكر أن تكون (إلى) قد نابت مناب (مع) هنان فذكر بصيغة التضعيف (قيل) إنها بمعنى (مع)"، ثم خطَأ هذا التأويل بوصفه بأنه "ليس بشيء" مبيناً أن "(إلى) لا تصلح أن تكون بمعنى (مع) ولا قياس يعضده" فنفى نيابة (إلى) عن معنى (مع) سماعاً وقياساً.

وبالمثل أنكر القرطبي[2] أن تكون (إلى) بمعنى (مع)، وذهب إلى أنها باقية على بابها متضمنة معنى الإضافة، كما صرَح بذلك الزمخشري فذكر أنه "قال الحسن: المعنى من أنصاري في السبيل إلى الله"؟ وعلل جواز ذلك بقوله: "لأنه دعاهم إلى الله عزَ وجل"، ثم حكى بصيغة التضعيف: (قيل) إن "المعنى من يضم نصرته إلى نصرة الله عزَ وجل"، وبيَن أن (إلى) على هذين القولين على بابها"، ورجحه على غيره من الوجوه واصفاً إياه بأنه "هو الجيد"، ثم بيَن أنه طلب النصرة ليحتمي بها من قومه ويظهر الدعوة، عن الحسن ومجاهد".

والذي يبدو أن (إلى) إذا افادت الضم والجمع والاشتمال، أفادت معنى (مع) وتضمنت معناها، ولذلك عدَ ابن هشام[3] أن "من معاني (إلى) المعية،وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر"، وأنه "به قال الكوفيون وجماعة من البصريين". ويبدو أنه الأقوى ؛ لأن تضمين لفظ معنى لفظ آخر. ليس بغريب في العربية، ولا في التعبير القرآني. ويقوَي ذلك إمكان حمل الكلام عليه، كالذي قدره الزمخشري مثلاً، وما أفاده ابن هشام من أن من معاني (إلى) المعية، وغير ذلك.

ورجح الفراء أن يكون (ألا تشركوا) في موضع جزم في قوله تعالى **(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)** [الأنعام/151] وذلك لقوله: "واوفوا الكيل، فبين أن الجزم في هذه الآية (أحبُ إليه) محتجاً له بقوله تعالى (واوفوا الكيل)

---

[3] التبيان للعكبري 264/1.

[4] الجامع لأحكام القرآن 97/4.

[1] مغني اللبيب 104.

فجعلت أوله لقوله :(وأوفوا الكيل)[1] وأجاز الرفع والنصب فالرفع على تقدير ابتداء محذوف، أي (هو ألا تشركوا) والنصب على أنه بدل من (ما) في قوله (أتلْ ما)، أو بمعنى: كراهية أن تشركوا. وقد رجح بعض المفسرين النصب. ومنهم الزجاج[2] والطبرسي[3] والقرطبي[4] قد تكون (ألا تشركوا) منصوباً على تقدير طرح اللام أي:أبيَن لكم الحرام، لئلا تشركوا به شيئاً[5].

وقيل: المعنى: أتل عليكم تحريم الشرك به[6]، أو أوصيكم ألا تشركوا به شيئاً أي أن يكون مفعولاً لفعل محذوف، وهذا بعيد عند أبي حيان؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل[8]. فحكَم هنا أحد أصول اللغة، وهو (استصحاب الأصل).

---

[2] معاني القرآن 364/1.

[3] معاني القرآن وإعرابه 334/2. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 106/2.

[4] مجمع البيان 382/4.

[5] الجامع لأحكام القرآن 131/7.

[6] البحر المحيط 250/4.

[7] ينظر: الجامع لأحكام القرآن 131/7. [8] البحر المحيط 251/4.

النتائج

وإذا كان لكل بحث نتائج تستخلص من مادته وجهود الباحث فيه، فإن أهم نتائج هذا البحث هي الآتي:

1-في الفصل الأول (الفاظ الفراء النقدية وأساليبه) كانت نتائجه:

(أ)إن الفراء كان من أقدم أصحاب المعاني الذين مارسوا النقد بصنوفه وألوانه. ماكان نحوياً منه أو لغوياً، وأن نقده كان (إفرادياً) تارة، بذكر صفة من صفات النقد من غير إيراد ما هو ضد لها، وتارة كان نقده (مزدوجاً) بنوعيه: المختلف والمؤتلف. وأنه استعمل في (الإفرادي) الفاظاً معبرة عما يريد، سلباً أو إيجاباً، مثل: الرفض، والتضعيف، والقبول، والاستحسان، والترجيح...

وأما (النقد المزدوج) المختلف فكان قائماً على أمرين: مختلف قبولاً ورفضاً، وإيجاباً وسلباً، فهو مقبول من جانب ومرفوض من جانب آخر.

(ب) وأما النقد (المزدوج المؤتلف) فهو قائم على أمرين غير مختلفين في الحكم والصفة، بل هما مؤتلفان فيها- فهو إذن مغاير للمزدوج المختلف. كما في وصفه قراءة أصحابه الكوفيين: (يخصَمون) بكسر الخاء، على حين قرأ غيرهم بفتح الخاء فرجح الأولى بعلتين: هما الكثرة، والجودة إذ قال: "والكسر أكثر وأجود".

(ج) ومن النقد اللغوي في كتاب الفراء ما قام على (الإصلاح اللغوي)، بالفاظ متعددة استعملها لهذا الغرض، مثل (يقال ولا يقال) و (غلط)، و(خطأ) و (ليس بشيء) و (لحن) و (فاسد) وما إليها، وذلك حرصاً منه على الحفاظ على سلامة العربية. فهو إذن من أقدم القائمين بالإصلاح اللغوي.

2-وأما نتائج الفصل الثاني: (مجالات النقد اللغوي) فهي الآتي:

(أ) تبين مما ورد في المبحث الأول (نقد القراء)، أن الفراء عني بالقراءات المشهورة وغير المشهورة عناية أصحاب المعاني والمفسرين، فكان يورد القراءة ثم يوجهها غالباً، ويورد لها شاهداً من كلام العرب، شعراً كان أو نثراً.

(ب) واتسم نقد الفراء للقراءات والقراء- غالبا- بالتحفظ من الذم، أو الوصف بالفساد أو التقبيح أو نحوهما من التعابير، إلاما ندر وإنما كان يرجح قراءة على أخرى،

أو يذكر عبارة تدل على عدم اختياره أو ترجيحه لها. وقد شمل نقده اللغوي قراءات القراء المشهورين البصريين، من غير تعصب عليهم، كأبي عمرو بن العلاء من السبعة، ويعقوب الحضرمي من الثلاثة المتممة للعشرة، كقراءة أبي عمرو(مقام) في قوله تعالى: (في مقام أمين) بفتح الميم من (مقام) التي هي قراءة الكوفيين أيضاً، إذ استصوب القراءة التي بضم الميم (مقام) كذلك، وإن فضَل التي بالفتح عليها بوصفها بأنها "أجود في العربية".

(ج) وذكر الفراء كذلك قراءات للكوفيين كقراءة عاصم (فواق) بفتح الفاء، بدلاً من ضمها (فواق)، وهي قراءة أهل المدينة والحسن البصري، إذ وصفها "بالعلو والجودة ".

(د) ويلحظ أن الفراء ضعَف عدداً من القراءات وإن كانت مشهورة كقراءة حمزة ابن حبيب الزيات(اسأل) في الآية 211 من البقرة بدلاً من قراءة الآخرين: (سلْ)، ثم علق عليها بأنه لا يشتهي هذه القراءة، ملاحظاً في تعليلها أمرين: كثرة الاستعمال في حذف الهمزة ومخالفتها لخط المصحف، إذ لوهمزت الكلمة لكتبت بالألف.

(هـ) ويبدو الفراء موضوعياً في نقده اللغوي بصرف النظر عن كون المنقود كوفياً أو من مدرسة أخرى، ولو كان أستاذاً له، مثل شيخه الكسائي الذي نقد عليه قراءة (خلق) بفتح الخاء وسكون اللام، بدلا من ضمها في قراءة الباقين في قوله عز وجل (إنْ هذا إلا خلق الأولين). محتجاً للثانية بأقوال العرب.

(و) ونقد الفراء قراءة مدنيين مثل نافع من السبعة في همزة (معايش)، إذ بيَن أنه مخالف للقياس؛ لأن الياء فيه أصلية فلا تهمز الكلمة في الجمع، وإنما تهمز إذا كانت ياؤها مزيدة مثل: صحيفة وصحائف.

ونقد كذلك من المكيين ابن كثير أحد السبعة ونقد قارئاً شامياً من السعبة هو عبد الله بن عامر.

(ز) وبالمثل نقد قراء غير مشهورين من التابعين بصريين، مثل الحسن وعاصم الجحدري، وكوفيين مثل يحيى بن وثاب وأبي عبد الرحمن السلَمي.

ونقد كذلك من المكيين مجاهداً وحميد الأعرج وابن محيصن، وكان في كل ذلك يعتمد الدليل، ولا سيمَا كلام العرب الفصحاء. بما فيه من لغات ولهجات. وكان نقده في هذا المجال هنا لغوياً.

(ح) وتلحظ الباحثة أيضاً أن الفراء نقد– من الجانب اللغوي– قراءات لعدد من الصحابة والتابعين، فاستحسن بعضها واستبعد بعضاً ولكنه في كل ذلك عمد إلى تعليل صور قراءات كثير منها، وإيجاد حجة للمقبول منها، من حيث المعنى، واللغة واستعمال العرب وغير ذلك.ومنها قراءات عزيت إلى الإمام علي (عليه السلام) وإلى عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وغيرهم.

وممن نقد قراءاتهم من التابعين مجاهد المكي ويحي بن وثاب الكوفيان، والإمام زيد بن علي (رض) وإبراهيم بن أبي عبلة وغيرهم.فاستحسن عدداً منها واستعبد أخرى، بعبارة مختلفة مثل:"لانجيزه"

(ط) وكانت نتائج المبحث الثاني من الفصل الثالث: (نقد الشعراء والرواة) تدل على أن موقف الفراء من هؤلاء، يتسم بالاعتداء بالشعر العربي القديم، من حيث إنه مادة اللغة وأحد أسسها الرصينة، بعد القرآن الكريم، فأورد شعراً لجاهليين مثل النابغة الجعدي،والأسلاميين مثل جرير والفردق ونقل ذلك عن كبار الأعراب مثل أبي الجراح وبعض بني عقيل.وقد لا يسمَي الشاعر، وإنما يكتفي بإيراد شعره.

(ي) ومن نتائج (نقد المفسرين والمتكلمين والفقهاء)، أن الفراء كان يستحسن قولاً فيرجحه ، ويجيز قولاً آخر أو أكثر من قول، إذ لم يجده مجافياً لأصول اللغة وقواعدها وأساليب القرآن في التعبير، غير أنه تعرض لتغليط غير واحداً للغويين البصريين كالزجاج، ومخالفة آخرين لما ذهب إليه من وجوه التفسير، كأبي عبيدة والقرطبي وغيرهما، إذ كانا على خلافه في غير موضع.

(ك) ولاحظت الباحثة أن الفراء يجيز ما يسمى في الاصطلاح (القراءة على التفسير) ويتبين ذلك فيما عزاه إلى الإمام علي (عليه السلام)؛ وإذا لم يكن ذلك قراءةً أصلاً، وإنما كان تفسيراً، ويقوي ذلك مخالفته لخط المصحف مثل (شكركم) بدلاً من (رزقكم) في قوله عزَ وجل: (وتجعلون رزقكم أنكم تكذَبون).

(ل) وتبين أن الفراء نقد عدداً من المتكلمين والفقهاء، فنقد على المتكلمين عدم تجويزهم المفاضلة بين شيئين من جنس واحد، إذ أجاز هو وأصحابه الكوفيون ذلك بأدلة من الكلام الفصيح. ونقد بعض الفقهاء في الفهم اللغوي، كقول بعضهم إن (الوتر) بمعنى نقص. فهذا الذي في هذا الفصل الثاني يتعلق النقد اللغوي وضروبه.

3-أما الفصل الثالث (مجالات النقد النحوي)

فقد اختص بنقد الفراء لعدد من أهل العلم من الناحية النحوية، سواء أكان نقده إيجابياً بالثناء والاستحسان والاستجادة، أم كان بضد ذلك.

(أ) وقد تبين من المبحث الأول أن الفراء نقد النحاة ولو كانوا كوفيين وهذا مشعر بموضوعيته وعلميته، إذ لم ينتصر لهم في كل الأحوال. بل نهج طريق العدل، وسلامة المنهج النقدي، فنقد شيخه الكسائي في مواضع عدة، من غير أن يخرج على الأداب الملزمة للطالب إزاء أستاذه فكان يكتفي في مواضع تعليقاً على ما قاله الكسائي: "ولا أعرف ذلك" معبراً عن عدم علمه بما قاله- بل إنه قد يتابع في رأي نحوي سيبويه- البصري- دون شيخه الكسائي -الكوفي- . وأشعرنا كذلك بنقده لأستاذه الكوفي القاسم بن معن (170) حين نقدعليه بعض آرائه النحوية.

(ب) ودلت الدراسة في نتائجها على أنَ الفراء ينقد على عدد من النحاة البصريين أقوالاً نحوية لهم، مثل الخليل بن أحمد وسيوبه وأبي عبيدة الذي لم يصرح باسمه، بل كان يعرَض به في صفات يجهَله بها في النحو بأنه " يجهل المعنى" فيخطأ في الإعراب. وبأنه " لا يبصر العربية"، الأمر الذي حمل عدداً من النحاة على الرد عليه،كالزجاج وأبي علي الفارسي وابن يعيش وهذه النقدات لأبي عبيدة لاذاعة ولكنها صحيحة غالباً، ولا سيما القول بزيادة كثير من الحروف والأدوات في تعبير القرآن، مع أن الأقوى والأولى حملها على الأصل فمن ذلك قوله: إن (إلا) تأتي بمعنى (الواو) في قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا)، مع قوة حملها على الأصل في استعمالها وهو (الاستثناء)، ولذلك قال الفراء هي باقية على ذلك الأصل، مخطئاً أبا عبيدة.

(ج) ومن نتائج نقد الفراء لنحاة المدينة إبطاله بعض ما رووه وجعلوه دليلاً على وجه نحوي رأوه، كروايتهم:* زجَ القلوص أبي مزاده* إذ كان يرى أنها زجَ القلوص

أبو مزاده، ومن ذلك ما رواه عن شيخه أبي جعفر الرؤاسي في قصة اسحق الحضرمي والفرزدق حين أنشده: إلا مسْحتاً أو مجلَف، بالرفع دون النصب في(مجلَف)، وكأنه في ذلك يروي أيضاًوجوه النحو عن أعراب مشهورين مثل أبي ثروان العكلي، وأبي الجراح وغيرهما.

(د) وكان من نتائج المبحث الثاني من هذا الفصل الثالث، نقده القراء والمفسرين من الجانب النحوي، نقداً موضوعياً أميناً، مبنياً على قواعد النحو وأصوله فمن ذلك نقده لقراء مشهورين، ومنهم شيخه الكسائي الذي ذهب مثلاً إلى أن ناصب (خيراً) في قوله تعالى (انتهوا خيراً لكم)، إنما هو كون محذوف وكذلك تجويز الكسائي العطف على اسم أنَ قبل تمام الخبر، فرأى الفراء أنه "لا حجة له فيه".

(هـ) ومن نتائج ما في كتابه من نقد نحوي، نقده لعدد من نحاة البصرة مثل الخليل وسيويه، وأبي عبيدة، إذ نقد الأخير قوله: إنَ (غير) بمعنى (سوى) في قوله تعالى (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)، ووصفه بالجهل بالعربية من غير تصريح باسمه في حين استحسن الفراء قراءات أخرى رويت عن عدد من الصحابة مخالفة لقراءة الجمهور من جوانب نحوية، فمن ذلك رواية أوردها عن الإمام علي (عليه السلام) والسيدة عائشة (رضي الله عنها) بقراءاة (يستطيع) في آية المائدة 112، (تستطيع) مع نصب (ربك) الذي بعده. وأورد كذلك قراءات عن ابن عباس (رض) استحسن بعضها، بعد حمل بعضها على وجوه نحوية مقبولة وسليمة وأورد كذلك قراءات عن تابعين مثل مجاهد، ويحيى بن وثاب، وأبي حيوة، ووقاء بن إياس وفيها وجوه نحوية لم يجدها تبعد عن الصحة والقبول.

ومن ذلك نقده قراءة ابن عامر من جانبها النحوي حين قرأ (زيَن) بالبناء للمجهول الآية 137 من الأنعام، بدلاً من بنائه للمعلوم في قراءة بقية القراء، إذ عدَه غلطاً نحوياً؛ لأنه بني على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو الجار والمجرور، وليس هو هنا ضرورة كالتي تقع في الشعر، وهي قراءة وصفها النحاة بالضعف إلا أبا حيان، الذي عدها صحيحة وجائزة لتواترها عنده.

وهناك نقد ات نحوية على قراء مكيين وبصريين وحجازيين، بل وكوفيين.

وبالمثل نقد من هذا الجانب– النحوي– قراءات مروية عن عدد من الصحابة، على حين رآها آخرون جائزة.

(و) وأما المفسرون فقد أورد لهم الفراء تأويلات نحوية استحسن بعضها، كتقدير بعضهم (إلى) بمعنى (مع) في قوله تعالى (من أنصارى إلى الله) على حين عدَها الزجاج قد قاربتها ولم تماثلها وفي حين لم يرتض ذلك غير واحد من النحاة مثل: العكبرى، أن تنوب (إلى) مناب (مع)، بل هي عندهم باقيةعلى أصل معناها.

والرأي الذي يبدو للباحثة أن لاغرابة في التضمين في العربية، ولا في التعبير القرآني. ويعضده إمكان حمل الكلام عليه في التأويل، وما ذكره ابن هشام أيضاً من أن من معاني (إلى) المعية.

ثبت المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

2- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف أبي بكر الشرجَي الزبيدي، تحـ: د. طارق الجنابي.ط1. مكتبة النهضة العربية- عالم الكتب-بيروت 1407هـ-1987م.

3- الإبانة عن معاني القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي ، تحـ: عبدالفتاح اسماعيل شلبي. مكتبة نهضةمصر – القاهرة 1960م.

4- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكي الأنصاري. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية- نشر الرسائل الجامعية – القاهرة 1964م.

5-إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر: للبنأ الدمياطي .قدم له د. شعبان محمد اسماعيل .ط 1.عالم الكتب-بيروت 1987م.

6-الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي. ط3. مطبعة البابي الحلبي – مصر 1370هـ – 1951م.

7- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: د.عفيف دمشقية. معهد الإنماء العربي – بيروت 1978م.

8- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة 1937م.

10- إرتشاف الضرب من لسان العرب:لأبي حيان الأندلسي، تحـ: مصطفى النماس. ط1. مطبعة المدني – مصر 1987م.

11- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحـ: عبدالمعين الملوحي. ط2. مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق 1402هـ – 1982م.

12- أساس البلاغة: جار الله الزمخشري ، دار صادر – بيروت 1979م.

13- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم: مقاتل بن سليمان البلخي، تحـ: عبدالله محمود شحاتة. الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة1395هـ-1975م.

14- إصلاح المنطق: لابن السكيت ، تح: د. أحمد محمد شاكر، و د. عبدالسلام هارون ، ط2، دار المعارف،مصر 1375هـ – 1956م

15-الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس. ط3. دار النهضة العربية – القاهرة 1961م.

16- الأصول في النحو: ابن السراج ، تحـ: عبدالحسين الفتلي. ط2. مؤسسة الرسالة – بيروت 1407هـ – 1987م.

الأضداد في كلام العرب18- 17- الأضداد: لأبي بكر الأنباري، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم. الكويت 1960م.
: لأبـي الطيب اللغوي ، تحـ: عزة حسن. مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق 1382هـ، 1963م.
19- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه. مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة 1941م.
20- إعراب القرآن: لابي جعفر النحاس ، تحـ: زهير غازي زاهد. ط2. مكتبة النهضة العربية.مصر 1405هـ-1985م.
21- الأعلام: خير الدين الزركلي. ط2. مطبعة كوستاتسوماس وشركاؤه. د.م- 1959م.
22- الأمالي الشجرية: لأبي السعادات ابن الشجري. مطبعة حيدر آباد الدكن – الهند 1349هـ.
23- أمالي المرتضى: للشريف المرتضى ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. دار الكتاب العربي – بيروت 1387هـ – 1967م.
24- إملاء ما منَ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء العكبري. المطبعة الميمنية – بمصر 1321هـ.
25- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، تحـ: محمد محي الدين عبدالحميد. مطبعة مصطفى محمد –مصر.
26- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بن هشام الأنصاري. ط5. مطبعة السعادة – مصر 1967م.
27- الأيام والليالي: للفراء، تحـ: إبراهيم الأبياري. المطبعة الأميرية – القاهرة 1956م.
28- الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، تحـ: مازن المبارك. مطبعة المدني – القاهرة 1959.
29- البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت 1391هـ – 1972م.
30- بغداد والدرس النحوي: د. خديجة الحديثي. ط1. وزارة الثقافة دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد 2001م.
31- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي . ط1 .د.ت-القاهرة
32- تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزبيدي، تحـ: عبدالستار أحمد فرَاج- الكويت 1965م.
33- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، تحـ: السيد أحمد صقر. مطبعة عيسى الحلبي- مصر.

34- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبدالله علي بن اسحاق الصَميرَي ، تحـ: فتحي أحمد مصطفى علي الدين. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.المملكة العربية السعودية 1982.
35- التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر الطوسي ، تحـ: أحمد حبيب العاملي. المطبعة العلمية – النجف الأشرف 1967.
36- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب: لأبي حيان الأندلسي ، تحـ: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي. ط1. مطبعة العاني. بغداد 1977م.
37- تذكرة الحفاظ: للذهبي – طبع حيدر آباد – الهند. مطبعة دار المعارف. ط3 1955م.
38- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحـ: محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة 1968.
39- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبدالتواب. ط1. مطبعة المدني – مصر 1404هـ – 1983م.
40- تفسير الخازن المسمى (لباب التأويل في معاني التنزيل): علاء الدين الخازن. مطبعة دار الكتب العربية الكبرى – مصر.
41- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، تحـ: السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي–مصر 1958م.
42- التفسير الكبير المسمى (البحر المحيط): لأبي حيان الأندلسي. مكتبة ومطابع النصر الحديثة. الرياض. د.ت.
43- التفسير الكبير: للفخر الرازي. ط1. مكتبة عبدالرحمن محمد – مصر.
44- تفسير النسفي المسمى (بمدارك التنزيل وحقائق التأويل): لأبي البركات النسفي. منشورات دار الكتاب العربي – بيروت.
45- التكملة: لأبي علي الفارسي، تحـ: كاظم بحر المرجان. دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل 1401هـ – 1981م.
46- تلخيص البيان في مجازات القرآن: الشريف الرضي ، تحـ: محمد عبدالغني حسن. طبعة دار إحياء الكتب – القاهرة 1955.
47- التلويح في شرح الفصيح: للهروي ، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي.ط1–مصر 1949.
48- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحـ: بشار عواد معروف. ط1. مؤسسة الرسالة–بيروت 1418هـ– 1998م.
49–تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري، تحـ: عبدالسلام سرحان مراجعة محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة.
50- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني. مطبعة الدولة – استانبول1930م.

51- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي. دار الكتاب للطباعة والنشر – القاهرة 1387هـ – 1967م.
52- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري. ط2. مطبعة البابي الحلبي 1954م.
53- الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الفارسي، تحـ: علي النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1403هـ – 1983م.
54- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحـ: د. عبدالعال سالم مكرم. ط2. دار الشروق – بيروت/ القاهرة 1397هـ – 1977م.
55-حجة القراءات: لأبي زرعة، تحـ: سعيد الأفغاني. منشورات جامعة بنغازي.
56-خزانة الأدب ولب لسان العرب على شواهد شرح الكافية الرضي: للبغدادي. المطبعة المنيرية – بولاق. د.ت.
57- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحـ: محمد علي النجار. ط4. دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد 1990.
58-الخلاف النحوي : محمد خير الحلواني –القاهرة.
59- الدراسات اللغوية عند العربحتى نهاية القرن الثالث الهجري: محمد حسين آل ياسين، مطابع دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر– بيروت.
60- الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزومي، وزارة الإعلام – العراق 1974.
61- دقائق التصريف: للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب تحـ: أحمد ناجي القيسي، ود.حاتم صالح الضامن، وحسين تورال. مطبعة المجمع العلمي العراقي 1407هـ – 1987م.
62- ديوان الأدب: للفارابي تحـ: أحمد مختار عمر، مراجعة د.إبراهيم أنيس. مطبعة الأمانية – مصر 1976.
63- ديوان جرير: شرح الصاوي. ط1. مطبعة مصر 1353.
64- ديوان حسان بن ثابت: شرح البرقوقي.مطبعة الرحمانية – مصر 1347هـ.
65- ديوان دريد بن الصمة الجشمي، قدمه شاكر الفحام، تحـ: محمد خير البقاعي، دار قتيبة– القاهرة 1981.
66- ديوان الفرزدق، تحـ: الصاوي. دار صادر – بيروت 1964.
67-الذريعة الى تصانيف الشيعة:محمد محسن الشهير بالشيخ أغابرزك الطهراني.مطبعة العربي– النجف 1936م
68-رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية: غانم قدوري الحمد. اللجنة الوطنية – بغداد 1982.
69-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء الالوسي. دار الطباعة المنيرية. دار احياء التراث العربي – بيروت.

70–السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحـ: د. شوقي ضيف، دار المعارف– مصر 1970.
71–شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد محيي الدين عبدالحميد. ط10. مطبعة السعادة– مصر 1378هـ – 1958م.
72– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحـ: محيي الدين عبدالحميد. ط1. مكتبة النهضة العربية. مطبعة السعادة – مصر 1955.
73–شرح التصريح على التوضيح: للأزهري. دار إحياء الكتب العربية – القاهرة 1305هـ.
74– شرح الجزرية في علم التجويد المسمى(بالحواشي المفهمة في شرح المقدمة): لأحمد بن محمد الجزري–القاهرة.
75– شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور، تحـ: د. صاحب أبو جناح. مطبعة الأوقاف – بغداد 1400هـ – 1980م.
76– شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاسترآبادي ، تـح: محمد نور الحسن محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد. دارالكتب العليمة – بيروت. 1982.
77–شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك ، تحـ: عدنان عبدالرحمن الدوري. مطبعة العاني – بغداد 1397هـ – 1977م.
78– شرح طيبة النشر في القراءات العشر: شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد الجزري، علق عليه: أنس مهرة. دار الكتب العلمية – بيروت.

79– شرح شواهد المغني: السيوطي، تحـ: أحمد ظافر كوجان. لجنة إحياء التراث العربي. رفيق حمدان وشركاؤه 1966م.
80– شرح الفصيح: لأبي منصور بن الجبَان، تحـ: عبدالجبار جعفر القزاز. ط1. وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد 1991م.
81–شرح الفصيح:لابن هشام اللخمي،دراسة وتحقيق د.مهدي عبيد جاسم.وزارة الثقافة والاعلام دار الآثار.ط 1.1988م.
82– شرح الكافية: نجم الدين الرضي الاسترآبادي. مطبعة الشركة الصحافية العثمانية – مصر 1310هـ.
83– شرح المفصل: ابن يعيش النحوي. إدارة الطباعة المنيرية – مصر.
84– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحـ: محمد فؤاد عبدالباقي. مكتبة دار العروبة – القاهرة 1376 هـ – 1957م.
85– الشواهد والاستشهاد في النحو: عبدالجبار علوان النايلة. ط1. مطبعة الزهراء– بغداد 1976م.

86–الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، تحـ: أحمد عبدالغفور عطار. مطابع دار الكتاب العربي – مصر.
87–طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، شرح: محمود شاكر. دار المعارف للطباعة والنشر – القاهرة 1952م.
88– طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي، تحـ: محمد أبو الفضل. مطبعة السعادة– مصر 1379هـ.
89–الظواهر الغوية في قراءة أهل الحجاز: د.صاحب أبو جناح.منشورات مركز دراسات الخليج العربي– البصرة.1984م.
90– الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: د. صاحب أبو جناح. ط1. منشورات مركز دراسات الخليج العربي– البصرة 1405هـ–1985م.
91–غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجرزي، تحـ: برجستراسر.مكتبة الخانجي. القاهرة–غاية مصر 1932م.
92– غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسي: بهامش سراج القارئ .ط3 .مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر 1373 هـ– 1954م.
93– فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: للشوكاني.ط1. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر 1349هـ.
94– الفصيح: لأبي العباس ثعلب، تحـ: د.عاطف مدكور. دار المعارف– القاهرة 1984م.
95– فقه اللغة العربية: د. كاصد ياسر الزيدي. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،دار الكتب– الموصل 1407هـ– 1987م.
96– الفهرست: ابن النديم. مطبعة الرحمانية–مصر 1929م.
97– الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب:للجامي، تحـ: أسامة الرفاعي. مطبعة وزارة الأوقاف– بغداد 1983م.
98–في اللهجات العربية:د.إبراهيم أنيس .ط 6.مكتبة الأنجلوالمصرية–القاهرة.
99– القاموس المحيط: الفيروز آبادي. عالم الكتب –بيروت.
100–القراءات القرآنية تاريخ وتعريف:د.عبد الهادي الفضيلي.ط.2.دار القلم–بيروت 1980م
101–القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:د.عبد الصبور شاهين.دار القلم –القاهرة 1966م.
102–القواعد النحوية مادتها وطريقها:عبد الحميد حسين.ط 2 –مصر 1953م.
102–القياس في النحو العربي من الخليل الى ابن جني:د.صابر بكر أبو السعود.مكتبة الطليعة– مصر.

103–الكتاب: سيبويه، تحـ: عبد السلام هارون، دار القلم– القاهرة 1966م.
104– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري. انتشارات افتاب–طهران.
105– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي القيسي ، تحـ:د. محي الدين رمضان. مجمع اللغة العربية – دمشق 1394هـ– 1974م.
106– الكليات:لأبي البقاء الكوفي ، قابله: عدنان درويش محمد المصري. دار الكتب الثقافية – دمشق 1976م.
107– الكوفيون والقراءات: د. حازم سليمان الحلي. ط1. مطابع دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد 1408هـ – 1989م.
108– اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين ابن الأثير ابن الجزري. مكتبة المثنى– بغداد.
109– لسان العرب: ابن منظور. دار صادر – بيروت.
110– اللغة: لفندريس، تعريب: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص– 1950م.
111–اللمع في العربية: ابن جني، تحـ: د. فائز فارس. ط1. دار الأمل– الأردن 1409هـ – 1988م.
112–الهجات العربية في التراث: د.أحمد علم الدين الجندي.القاهرة 1965م.
113–لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: د. غالب فاضل المطلبي. دار الحرية للطباعة والنشر – بغداد 1398هـ – 1978م.
114– مباحث في علوم القرآن: لمناع القطان.ط21. مؤسسة الرسالة – بيروت 1986م.
115– المثلث: البطليوسي، تحـ:د. صلاح مهدي الفرطوسي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر– بغداد 1981م.
116– مجاز القران : لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، علق عليه: محمد فؤاد سزكين. ط2. مكتبة الخانجي – مصر 1970م
117– مجالس ثعلب: لأبي العباس ثعلب، شرح: عبدالسلام هارون.ط2. دار المعارف بمصر – القاهرة 1950م.
118– مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي علي الطبرسي، تحـ: السيد هاشم الرسولي المحلاتي. دار إحياء التراث العربي – بيروت.
119– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحـ: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، عبدالفتاح اسماعيل الشلبي. لجنة إحياء التراث – القاهرة 1986م.

120- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية): لأبي محمد بن عطية الأندلسي، تحـ: الرمالي الفاروق وآخرين. ط1. مؤسسة دار العلوم الدوحة- قطر 1398هـ- 1977م.
121-المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: ابن سيدة ، تح:د. مراد كامل. ط1. مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر 1392هـ – 1972م.
122- المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد ، تحـ: الشيخ محمد حسن آل ياسين. ط1 .عالم الكتب – بيروت 1414هـ – 1994م.
123-المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحـ علي النجدي ناصف وآخرين.لجنة إحياء التراث-القاهرة 1986م.
– مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ، عني بنشره برجستراسر. دار الهجرة – مصر 1934.
124- المخصص: لابن سيده . ط1. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق- مصر، 1321هـ.
125- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف. ط4. دار المعارف – مصر 1968م.
126- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د.مهدي المخزومي. مطبعة دار المعرفة – بغداد 1955م.
127- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبدالعال سالم مكرم. دارالشروق – بيروت 1980م.
128- مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة.
129- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحـ: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.
130- المسائل المشكلة (البغداديات): لأبي علي النحوي ، تحـ: صلاح الدين عبدالله السنكاوي. مطبعة العاني – بغداد.
131- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي ، تحـ: ياسين محمد السواس – دمشق 1974م.
132- معاني القرآن للأخفش، تحـ: فائز فارس. ط2- الكويت 1981م.
140- معاني القرآن للفراء ، تحـ: محمد علي النجار وزميليه . ط2. عالم الكتب- بيروت. 1980م.
141- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحـ: عبدالجليل الشلبي. الجزء الأول والثاني من منشورات الهيئة العامة لشؤون المطابع – القاهرة 1974م. والجزء الثالث والرابع والخامس من منشورات عالم الكتب – بيروت 1408هـ – 1988م.

142- معاني النحو: فاضل السامرائي.ساعدت جامعة بغداد على طبعه.الموصل. 1989م-1991م.
143- معترك الأقران في إعجاز القرآن: للسيوطي، تحـ: علي محمد البجاوي. دار الفكر العربي.
144-معجم الأدباء: ياقوت الحموي. ط2. دار المشرق – بيروت 1922م.
145- معجم شواهد العربية: عبدالسلام هارون. ط1. مكتبة الخانجي – مصر 1972.
146- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري ، تحـ: مازن المبارك وآخرين. دار الفكر – بيروت 1972م.
147- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زاده. طبع حيدر آباد الدكن – الهند.
148- المفصل في النحو: لجار الله الزمخشري.
149- مقاتل الطالبيين: لأبي الفرج الأصبهاني ، المطبعة الحيدرية- النجف الأشرف 1353هـ.
150- المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقاهر الجرجاني. تحـ: د. كاظم بحر مرجان. المطبعة الوطنية عمان – الأردن 1982م.
151- المقتضب: لأبي العباس المبرد، تحـ: محمد عبدالخالق عضيمة. عالم الكتب – بيروت، 1963م.
152- من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة: حامد أحمد نيل. ط1. مطبعة السعادة- القاهرة 1404هـ، 1984م.
153- مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبدالعظيم الزرقاني. ط2. مكتبة ومطبعة البابي الحلبي – مصر 1362هـ.
154- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: د.عبدالأمير الورد. ط1. بيروت 1975.
155- المهذب في القراءات وتوجيهها من طريق طيبة النشر: محمد محمد محمد سالم محيسن. مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة 1389هـ – 1969م.
156- الموشح: للمرزباني. الطبعة السلفية – القاهرة 1334هـ.
157- الموفي في النحو الكوفي: الكنغراوي، تعليق: محمد بهجة البيطار. المجمع العلمي العربي – دمشق. د.ت.
158- نحو القراء الكوفيين: خديجة أحمد المفتي. ط1. المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة 1985.
159- النحو وكتب التفسير: عبدالله إبراهيم رفيدة. ط3. الدار الجماهيرية- ليبيا 1990م.
160-نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري ، تحـ: محمد أبو الفضل. مكتبة النهضة- مصر 1386هـ – 1967م.
161- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي. ط5. دار المعارف – مصر 1393-1971م.

162- النشر في القراءات العشر: محمد ابن الجزري ، علي محمد الضباع. مطبعة مصطفى محمد – مصر.
163- النقد الأدبي: أحمد أمين. ط5. مكتبة النهضة المصرية – القاهرة 1983.
164- النقد عند اللغويين في القرن الثاني: سنية أحمد محمد، دار الرسالة للطباعة – بغداد 1977م.
165- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي. وزارة الثقافة والفنون- بغداد 1987م.
166- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للسيوطي، تحـ: محمد بدر الدين النعساني. دار المعرفة- بيروت.
167- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: هارون بن موسى، تحـ: د. حاتم صالح الضامن. دار الحرية – بغداد 1989.
168- الوساطة بين المتنبي وخصومه: القاضي الجرجاني، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد االبجاوي. دار القلم – بيروت 1965م.
169- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان، تحـ: محمد محي الدين عبدالحميد. مكتبة النهضة المصرية – القاهرة 1949م.

الرسائل الجامعية والبحوث

(أ) الرسائل الجامعية

1- الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس:صباح عباس السالم ،رسالة دكتوراه-القاهرة 1978م.

2- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع: كريم حسين ناصح، رسالة دكتوراه. كلية الاداب – بغداد 1990.

3- الأصوات اللغوية في كتب معاني القرآن لأبي عبيدة والأخفش والفراء: ابتهال كاصد الزيدي، رسالة ماجستير. كلية الاداب – بغداد 1993.

4- الألفاظ العقلية في القرآن الكريم دراسة دلالية: روعة محمود الزرري، رسالة ماجستير . كلية الاداب – جامعة الموصل 1996.

5- التأويل النحوي عند الفراء: غادة غازي عبدالمجيد، رسالة ماجستير. كلية التربية للبنات – بغداد 1998م.

6- توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري: جواد كاظم عناد، رسالة دكتوراه. كلية الاداب – بغداد 1995.

7- الدرس الصرفي عند الفراء: أمجد محمد حسن عبدالرحيم، رسالة ماجستير. كلية التربية – بغداد 2001م.

8- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة للهجرة: زهير عبدالمحسن سلطان، رسالة دكتوراه. كلية الاداب- بغداد 1990.

9- مذهب الكسائي في النحو: جعفر هادي كريم، رسالة دكتوراه. كلية الآداب -بغداد.

10- المشكلات اللغوية في القراءات القرآنية:خولة الهلالي، رسالة ماجستير. كلية الآداب – بغداد 1969م.

11- المصطلح الصرفي عند الفراء: حسن أسعد محمد، رسالة ماجستير. جامعة الموصل 2001م.

12- مناهج التأليف من سيبويه إلى ابن هشام: كريم حسين ناصح، رسالة ماجستير. كلية الآداب- بغداد 1986.

13- النحو الكوفي وأثره في التفسير في القرن السادس للهجرة: جبار عباس صالح الخالدي، رسالة دكتوراه. كلية الآداب- بغداد 1992.

(ب) المجلات والبحوث

1- آفاق الثقافة والتراث – الإمارات العربية–دبي .العدد 38. السنة العاشرة، سنة 2002م.(مآخذ الفراء النحوية في كتابه معاني القرآن على الكسائي): حسن أسعد محمد.

2–رسالة الإسلام. العدد 3 و 4. السنة الخامسة. سنة 1971. بغداد (التفسير في نهج البلاغة): د. كاصد الزيدي.

3- (العرب)- الرياض، ج/1 و 2، س37، 1421هـ ، 2001م.(المعراض، مصطلح بلاغي قديم): أ. د. كاصد الزيدي.

4- لغة الضاد.المجمع العلمي العراقي،ج/5 . 1422هـ-2001م(الخط العربي والرسم القرآني): أ. د. كاصد الزيدي

5- مجلة جرش للبحوث والدراسات (أراء الفراء في النحو والقراءات القرآنية والأصوات اللغوية من خلال كتابه (معاني القرآن): فارس البطاينة، جامعة اليرموك – الاردن.

6- مجلة مجمع اللغة العربية. المجلد السابع والاربعون. الجزء الرابع. سنة 1972،دمشق (ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) تأليف: أحمد مكي الأنصاري): بقلم د. مهدي المخزومي.

7- (من أوهام الفراء في معاني القرآن): د. كاصد الزيدي، مطبوع بالآلة 2001م معد للنشر .

8- (المورد) المجلد السابع عشر، العدد الرابع، سنة 1988م. (تقويم كتاب معاني القرآن للفراء): أحمد خطاب العمر.

9- (المورد) العدد نفسه والسنة نفسها (موقف الفراء من القراءات القرآنية): علي ناصر غالب.